أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

فرع طنطا

سلسلة اصدارات النهضة الإدارية

(٥)

قضية السكان في مصر

ورأي الدين في تنظيم النسل

تأليف

الدكتور / حمدي عبد العظيم

أستاذ الاقتصاد

عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

فرع طنطا

١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

تعتبر الظاهرة السكانية أحد المحددات الهامة التي تؤثر على وضع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم سواء منها الدول المتقدمة أو الدول النامية وقد بات واضحاً اتجاه معدلات نمو السكان على مستوى العالم إلى الزيادة بصورة واضحة خلال فترات زمنية قصيرة يتناقص أمدها من زمن إلى زمن آخر ، إذ تشير احصائيات الأمم المتحدة إلى أن البشرية استغرقت ملايين السنين حتى وصل تعدادها إلى نحو ٢٥٠ مليون نسمة في بداية الميلاد ، ثم بلغت حوالي مليار نسمة عام ١٨٥٠ ، وبعد انقضاء ما يقرب من ٨٠ عاماً بلغ تعداد العالم ٢ مليار نسمة ، ثم بلغ ثلاثة مليارات نسمة بعد مرور ثلاثين سنة فقط من ذلك التاريخ ، ولم يمضي بعد ذلك سوى ١٥ سنة حتى بلغ تعداد العالم ما يقرب من أربعة مليارات أي أن سكان العالم زاد عددهم بنحو مليارنسمة خلال ١٥عاماً فقط عام ١٩٧٥ . وذلك بمعدل نمو سنوي في المتوسط بلغ ١,٩٪ . وبلغ نحو ٢,٦٪ في المتوسط في الدول النامية [١] .

ويبلغ عدد سكان العالم في الوقت الحاضر (١٩٩٥) نحو ٥,٦ مليار نسمة بمعدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط نحو ١,٧٪ ، ويتوقع أن يزيد عدد السكان إلى نحو ٦,٣ مليار نسمة عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٨,٥ مليارنسمة عام ٢٠٢٥ [٢] .

وهكذا نجد أن قدرة العالم على زيادة السكان بمعدلات سريعة قد أصبحت تتحقق خلال فترات زمنية قصيرة من حقبة إلى أخرى ، كما أن هذه الزيادة وسرعتها تبدو أكثر وضوحاً في الدول النامية منها على مستوى العالم . إذ بينما بلغ معدل نمو السكان خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) نحو ٢,١٪ في الدول النامية فإن هذا المعدل ينخفض إلى ٠,٥٪ فقط في الدول المتقدمة .

ويجدر الإشارة إلى أن معدلات الزيادة السكانية على مستوى العالم اتجهت إلى الانخفاض خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات حيث هبط إلى ١,٧٣٪ عام ١٩٨١

ثم إلى ١,٧٪ فقط عام ١٩٩٥ كما سبق القول . ورغم ذلك فإن الزيادة المطلقة في الأعداد السكانية المتوقعة تلقى بأعباء ثقيلة على موارد الأرض الطبيعية وغيرها من الموارد الاقتصادية التي لا يزال الإنسان عاجزاً عن الوصول إلى أفضل استخدام اقتصادي لها يتناسب مع معدلات زيادة السكان السنوية ، وهو ما يترتب عليه الاحساس العالمي بوطأة المشكلة الغذائية والإسكانية والخدمات ... إلخ . وتواضع مستوى المعيشة في المناطق المزدحمة بالسكان من العالم .

وقد أتاح هذا الموقف العالمي لدعاة المالتسيه القديمة والجديدة (النيومالتسيه) بعث أفكار مالتس التشاؤمية والتماس المبرر الذي يمكنهم من الدفاع عن تقاعسهم عن تحقيق الوظائف الطبيعية للأعداد السكانية المتزايدة وأولها السكان كعنصر من عناصر الانتاج قادر على استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة ، والوقوف عند السكان كمستهلكين للسلع والخدمات ونواتج الطبيعة التي يعتبرونها محدودة وغير قادرة على تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة سنوياً من السكان واعتبار ذلك أسهل الطرق لتفسير أسباب وجود المشكلة الاقتصادية ، وكيفية علاجها .

وتعتبر التعبيرات التي شاع استخدامها في السنوات الأخيرة عند الحديث عن السكان مثل " الانفجار السكاني " ، والانفجار الديموغرافي وغيرها تعبيرات مجازية للدلالة على حجم الزيادة السريعة في السكان والشعور بوطأتها ، وهو ما يصادف هوى في نفوس دعاة المالتسية الجديدة في عالم اليوم .

ومصر تعتبر دولة نامية من دول العالم الثالث المزدحمة بالسكان والتي يرتفع فيها معدل نمو السكان بشكل ملحوظ يتفق مع الاتجاه العام لمعدلات الزيادة السكانية على مستوى العالم السابق الإشارة إليها ، حيث يتضاعف السكان خلال فترات زمنية قصيرة . إذ ارتفع عدد السكان من ٩,٧مليون نسمة في نهاية القرن التاسع عشر إلى حوال ١٩ مليون نسمة عام ١٩٤٧ ثم تضاعف العدد إلى نحو ٣٨,٢ مليون نسمة عام

١٩٧٦ أي خلال ٢٩ عاماً فقط بعد أن كان التضاعف السابق خلال ٥٠ عاماً . ويتوقع أن يحدث تضاعف ثالث لعدد سكان مصر في أوائل القرن الحادي والعشرين ليصل إلى ٧٦ مليون نسمة [٣] .

وفي هذه الدراسة نتناول بحث قضية السكان في مصر من خلال التعرف على ملامح الظاهرة السكانية متمثلة في الكثافة السكانية ، ونسبة الاعالة ، والحالة الاجتماعية والتعليمية ، وذلك فضلاً عن معرفة العوامل المفسرة للظاهرة مثل زيادة معدلات المواليد ، وانخفاض معدلات الوفيات ، وزيادة معدل الخصوبة ، وبعض العوامل الاجتماعية والثقافية ، ثم العوامل الدينية .

وتتعرض هذه الدراسة كذلك لعلاقة السكان بالتنمية الاقتصادية من خلال ما تحدثه الزيادة السكانية من آثار على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، وعلى الأسعار المحلية ، وعلى كفاءة المرافق العامة والخدمات ، وعلى كل من الموازنة العامة ، وميزان المدفوعات.

ولا يخفى أن هناك بعض الجوانب الاجتماعية للزيادة السكانية مثل ارتفاع معدلات البطالة في حالة عدم حدوث تشغيل أو استغلال كاف للموارد الاقتصادية ، وما يتبع ذلك من زيادة معدلات الجريمة ، والتسول ، والجنوح ، وغيرها ، ومشاكل الاسكان وما لها من آثار اجتماعية أيضاً ، وقد عنيت هذه الدراسة بتوضيح مدى وجود هذه الآثار الاجتماعية في مصر ، وما إذا كان لها علاقة بالزيادة السكانية أم لا .

وتوضح الدراسة في الختام كيفية التعامل مع الظاهرة السكانية في مصر فتوضح الجهود التي سبق أن بذلت للتعامل مع الظاهرة السكانية منذ بداية الستينيات ، والجهود التي بذلت لتحسين الأحوال المعيشية وما لها من انعكاس على الظاهرة السكانية . وتتناول الدراسة مدى فاعلية اعادة توزيع السكان جغرافياً ، ومدى فاعلية فكرة الثواب والعقاب في التأثير على الظاهرة السكانية . وأخيراً شرح ما إذا كانت

الهجرة الخارجية يمكن أن تلعب دوراً في هذا الصدد أم لا وهكذا نجد أن هذه الدراسة تشتمل على أربعة فصول هي :

الفصل الأول : ملامح الظاهرة السكانية في مصر .

الفصل الثاني : العوامل المفسرة للظاهرة السكانية في مصر .

الفصل الثالث : السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

الفصل الرابع : السكان وتنظيم الأسرة .

ونوضح كافة ما سبق في الصفحات التالية .

الفصل الأول

ملامح الظاهرة السكانية

تمهيد :

يمكن التعرف على ملامح الظاهرة السكانية في مصر من خلال دراسة معدلات الكثافة السكانية ونسبة الاعالة ، أو التوزيع الجغرافي للسكان ، والتركيب العمري للسكان ، وتوزيع السكان من حيث الجنس ، والحالة الاجتماعية والتعليمية ، ومعدل النمو الطبيعي للسكان خلال فترة زمنية معينة نرى أن تكون (١٩٦٦-١٩٩٥) ، وهي الفترة التي شهدت اجراء ثلاثة تعدادات سكانية في أعوام ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦.

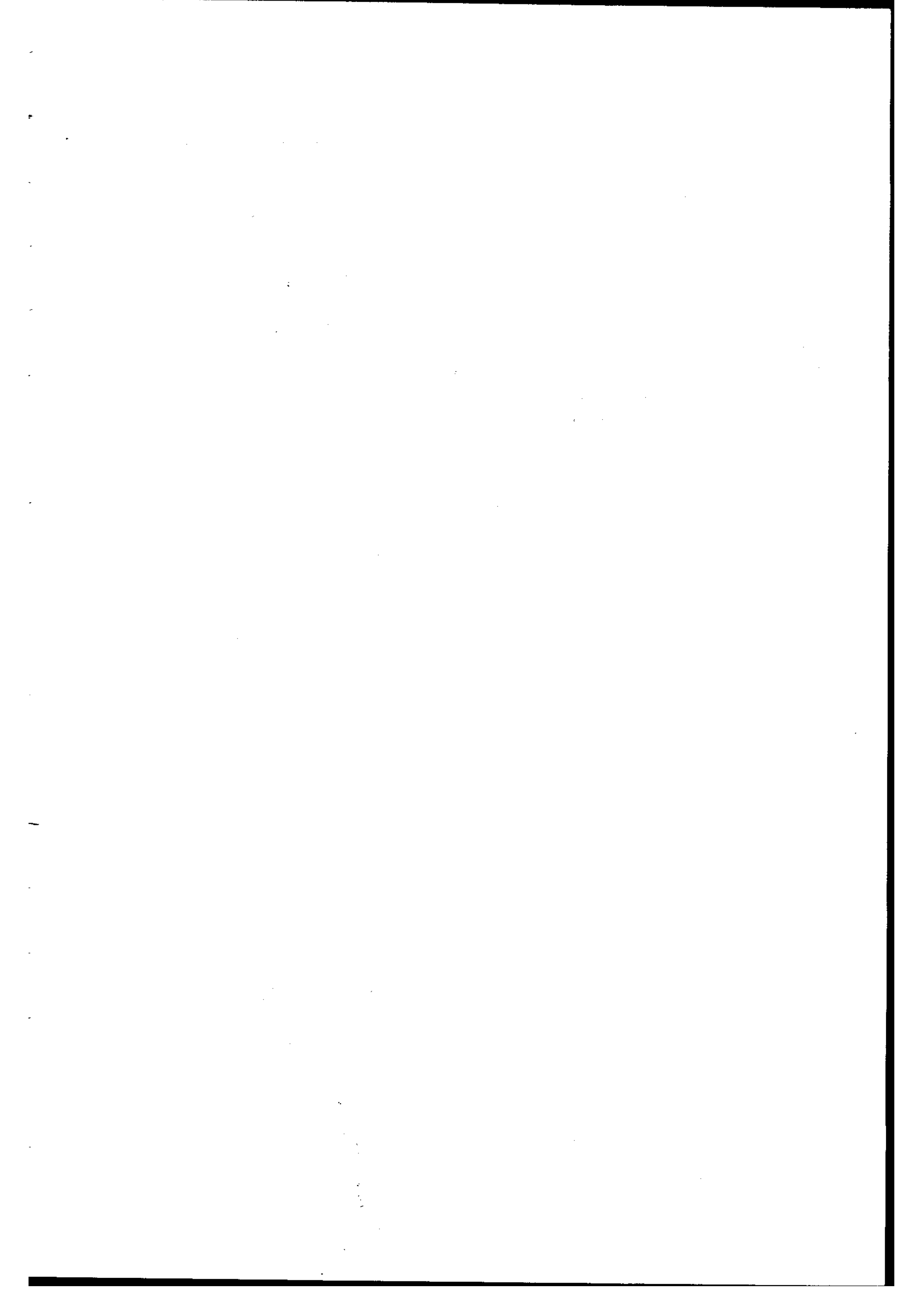
المبحث الأول : معدل النموالطبيعي للسكان .

المبحث الثاني : التركيب العمري للسكان .

المبحث الثالث : السكان وفقاً للنوع والحالة الاجتماعية والتعليمية.

المبحث الرابع : التوزيع الجغرافي للسكان .

ونوضح ما سبق كما يلي :



المبحث الأول

معدل النمو الطبيعي للسكان في مصر

يعتبرمعدل النمو الطبيعي للسكان في مصر مرتفعاً بالنسبة لما هو عليه الحال في كثير من الدول النامية والمتقدمة على السواء . إذ يبلغ هذا المعدل نحـو ٢,١٪ عـام ١٩٩٥ ، كما بلغ نحو٣,٤٪ عام ١٩٨٥ ، بينما يبلغ هذا المعدل نحو ٠,٨٪ في الولايات المتحدة الأمريكيـة ، ٠,٩٪ في كنـدا ، ٠,١٪ في بريطانيـا ، ١,٠٪ في قـبرص، ١,٦٪ في أندونيسيا ، ١,٤٪ في الصين ، ٠,٤٪ في اليابان ، ١,٣٪ في موريشيوس خلال الفـترة (١٩٨٥-١٩٩٠) [٤]..

والجدول رقم (١) التالي يوضح تطور كل من عدد السكان ومعدل النمـو الطبيعـي خلال الفترة (١٩٦٦-١٩٩٥) :

جدول رقم (١)

عدد السكان ، ومعدل النمو الطبيعي

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النموالطبيعي
١٩٦٦	٣٠,٢	-
١٩٧٦	٣٧,٨	٢,٥٠
١٩٧٧	٣٨,٨	٢,٦٠
١٩٧٨	٣٩,٨	٢,٦٠
١٩٧٩	٤٠,٩	٢,٧٠
١٩٨٠	٤٢,١	٢,٩٠
١٩٨١	٤٣,٣	٢,٨٠
١٩٨٢	٤٤,٦	٢,٨٠
١٩٨٣	٤٥,٦	٢,٧٠
١٩٨٤	٤٧,٥	٣,٤٠
١٩٨٥	٤٨,٣	٣,٠٤

تابع جدول رقم ١		
١٩٨٦	٤٩,٩	٢,٩٠
١٩٨٧	٥١,٤	٢,٨٠
١٩٨٨	٥٢,٩	٢,٨٥
١٩٨٩	٥٤,٣	٢,٤٠
١٩٩٠	٥٥,٦	٢,٤٠
١٩٩١	٥٦,٩	٢,٢٠
١٩٩٢	٥٨,٣	٢,٢٠
١٩٩٣	٥٩,٦	٢,١٠
١٩٩٤	٦٠,٩	٢,٢٠
١٩٩٥	٦١,١	٢,١٠

المصدر : الجهازالمركزي للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي – سنوات مختلفة.

(عدد السكان يشمل المصريين المقيمين في الخارج)

جدول رقم ٢

معدلات النمو السكاني في بعض الدول عام ١٩٩١

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	معدل النمو ٪	العمر المتوقع عند الميلاد
اندونسيا	١٨١	١.٨	٦٠
باكستان	١١٥,٨	٣,١	٥٩
الهند	٨٦٦,٥	٢,١	٦٠
مصر	٥٣,٦	٢,٧	٦١
نيجيريا	٩٩,٠	٣,٠	٥٢
بريطانيا	٥٧,٦	٠,٢	٧٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٢,٧	٠,٩	٧٦
السويد	٨,٦	٠,٣	٧٨

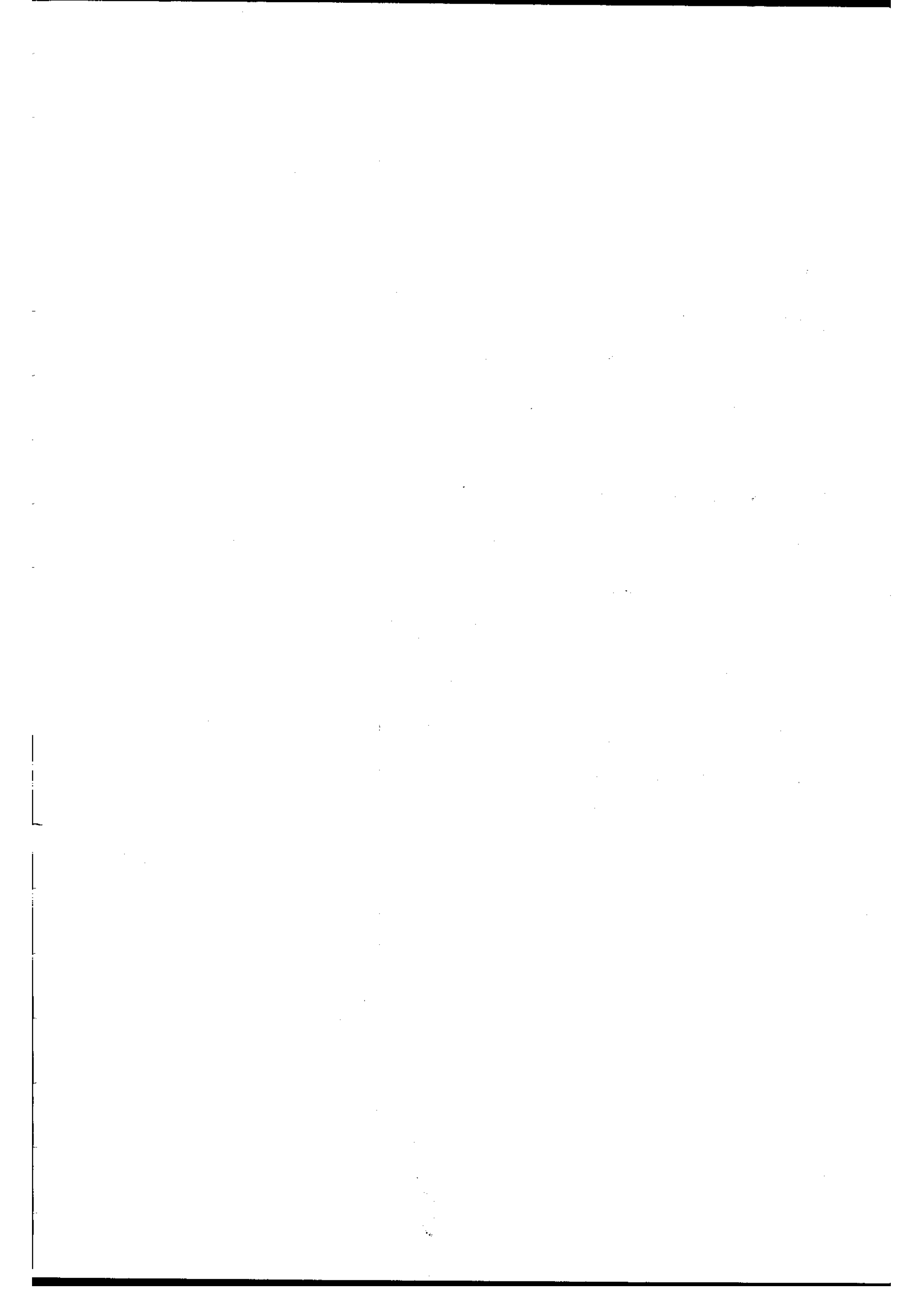
المصدر : البنك الدولي – تقريرعن التنمية في العالم ١٩٩٣ –ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٩٣ .

ومن الجدول رقم ٢ يتضح ما يلي :

أ- وجود تباين في معدلات النمو السكاني بين الدول النامية والدول المتقدمة . إذ بينما يوجد تقارب في عدد السكان في كل من بريطانيا ومصر فإن معدل نمو السكان في مصر يبلغ ما يقرب من ٢٧ مثلاً للمعدل السائد في بريطانيا وبينما يقل عدد السكان في كل من أندونيسيا وباكستان ونيجيريا ومصر عن عدد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية فإن معدل نمو السكان في كل من هذه الدول يرتفع كثيراً عن المعدل السائد في الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- يلاحظ ارتفاع متوسط العمر المتوقع للحياة عند الميلاد في الدول المتقدمة (٧٥ سنة فأكثر) بينما ينخفض هذا العمر في الدول النامية إلى ٥٢ عاماً في نيجيريا مثلاً ولا يتجاوز ٦٠ سنة في أندونيسيا ، ٦١ سنة في مصر ، وذلك لوجود اتجاه للاهتمام بالرعاية الصحيةوالدواء في بعض الدول النامية مثل الدول المذكورة .

وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للبيئةوالتنمية إلى أن كثير من الدول الصناعية المتقدمة يتجه المعدل السنوي لنمو السكان فيها إلى نقطة الصفر ، وأن القسم الأعظم من الزيادة السكانية على مستوى العالم ككل سيحدث في الدول النامية حيث يصل عدد السكان في هذه الدول عام ٢٠٢٥ نحو ٦,٨ مليار نسمة ويمثل ٨٥٪ من سكان العالم منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن (*) . ولما كانت مصر من دول العالم الثالث النامية فإنه من المتوقع استمرار معدل النمو الطبيعي السائد حالياً في مصر خلال السنوات القادمة وذلك بافتراض وجود حالة من الثبات النسبي في القوى أو العوامل المسئولة عن الزيادة السكانية سواء في ذلك العوامل الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها .



المبحث الثاني

التركيب العمري للسكان

تفيد دراسةالتركيب العمري للسكان في معرفة عدة أمور هامة هي:

- عبء الإعالة .
- قدرة المجتمع الشبابية على العمل والانتاج .
- قدرة المجتمع على الاستمرار في زيادة معدلات المواليد .

ونوضح ذلك كما يلي :

أ- عبء الإعالة :

حيث نجد أنه كلما ارتفعت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن سن العمل المنتج إلى إجمالي السكان كلما كان ذلك دليلاً على مدى الأعباء التي يتحملها أولئك الذين يكونون في سن العمل والانتاج ، وإذا أضيف إلى هذه الفئة أولئك الذين يعجزهم كبر السن أو المرض المقعد أو الشيخوخة المبكرة فإن العبء يغدو أكبر مما سبق .

وبصفة عامة تعتمد معظم الدراسات السكانية للوصول إلى الإعالة على أولئك السكان الذين تقع أعمارهم في الفئة أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٤ سنة باعتبارهم غير قادرين على العمل ويقومون باستهلاك ما ينتجه الآخرون العاملون في المجتمع .

وفي اعتقادنا أنه يجب إضافة نسبة النساء والفتيات غير العاملات الذين لا يحصلون على دخل يعتمدون عليه في الانفاق ويقوم باعالتهن أولياء أمورهن أو أزواجهن ، وبذلك فإن هذه النسبة من السكان تصبح من الفئات التي يعولها غيرها مما يؤدي إلى زيادة عبء الإعالة في المجتمع .

ويلاحظ أن حصول بعض الفئات المعالة على اعانات الضمان الاجتماعي أو المعاشات أو غيرها من خزانة الدولة لا ينفي حقيقةأن هذه الفئات يعولها غيرها من الأفراد المنتجين الذين تعتمد عليهم خزانة الدولة في الحصول على الإيرادات اللازمة

لتمويل أوجه الانفاق المختلفة.

ب- قدرة المجتمع الشبابية على العمل والانتاج :

إذ أن وجود نسبة كبيرة من الأفراد المعالين في الوقت الحاضر مثلاً يعني قدرة المجتمع على توفير عمالة منتجة في المستقبل وبشكل مستمر لفترة غير قصيرة أي أن ارتفاع نسبة صغار السن إلى إجمالي السكان يمكن الاعتماد عليه كمؤشر للحكم على درجة شبابية المجتمع والقدرة على الانتاج والعمل واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة . ولذلك فإن المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة صغار السن إلى إجمالي السكان مثلما هو الحال في العديد من الدول النامية عادة ما يوصف بأنه مجتمع فتي كما يوصف هيكل سكانه بأنه هيكل شاب أو فتي (٦) .

ولا يخفى أن هيكل السكان على النحو السابق الإشارة إليه يمكن أن يتحكم في توزيع استثمارات المجتمع . إذ أن زيادة نسبة صغار السن في مجتمع ما يعني اضطرار المجتمع إلى توجيه جزء كبير من هذه الاستثمارات لمشروعات الخدمات كالمدارس والمستشفيات ، وغيرها من المشروعات الاستهلاكية (٧) . وبديهي أن ارتفاع نسبة المعالين كبار السن والعجزة يحد من أثر قدرة المجتمع على الانتاج واستغلال الموارد ، ويفرض نمطاً استثمارياً مختلفاً عما سبق ذكره .

ج- قدرة المجتمع على الاستمرار في زيادة معدلات المواليد :

ويعني ذلك أن المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة صغار السن إلى إجمالي السكان يكون لديه قدرة كبيرة على التزايد بمعدلات مرتفعة لفترة قادمة طويلة الأجل خاصة وأن صغار السن هؤلاء سوف يتجهون إلى الزواج وتكون لديهم قدرة أكبر من غيرهم على الانجاب لدرجة أن انخفاض معدلات الخصوبة يقل أثرها في هذه الحالة في الحد من الزيادة السكانية، ويرجع ذلك إلى أن عدد من يدخلون إلى مرحلة الانجاب يظل أكبر من عدد الذين يخرجون من هذه المرحلة ، وهو ما يطلق عليه البعض " القصور الذاتي

السكاني ، أو قوة الدفع الذاتي السكاني " [٨]

ويلاحظ عدم حدوث هذه الآثار في حالة ما إذا كان ارتفاع نسبة الإعالة يرجع إلى زيادة نسبة كبار السن والعجزة أو المقعدين عن العمل الذين يعتبرون خارج مرحلة الإنجاب .

الهيكل العمري لسكان مصر :

تشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء الخاصة بالتعداد العام للسكان والإسكان الذي أجري عام ١٩٧٦ إلى أن نسبة الإعالة (عددالسكان أقل من ١٥ سنة يمثلون ٤٠٪ من عدد السكان يضاف إليهم نسبة العجزة وكبار السن وغيرهم ١٠٪) تبلغ حوالي ٥٠٪ وهو ما يعني أن كل فرد منتج يعول فردغير منتج في المتوسط . ولا يخفى ارتفاع هذه النسبة مقارنة بالدول المتقدمة وبعض الدول النامية .

وفي عام ١٩٨٦ أظهر التعداد العام للسكان الذي أجراه الجهاز المذكور ارتفاع نسبة الإعالة عما كانت عليه في تعداد ١٩٧٦ ، حيث بلغت النسبة ٥٥٪ منهم ما نسبته ٤٥٪ أقل من ١٥ سنة ، ٣,٠٪ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر ، ٧٪ مرضى وعجزة عن العمل ونساء غير عاملات .

ويجدر الإشارة إلى أنه لوحظ اتجاه بعض الأفراد إلى تشغيل الأطفال أقل من ١٥ سنة في الكثير من الأعمال اليدوية والحرفية والزراعية ... إلخ رغم مخالفة ذلك لتشريعات تشغيل الأطفال . وقد لجأ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى الهبوط بسن الإعالة إلى ما دون ١٢ سنة بدلاً من ١٥ سنة . وبناء على ذلك نجد أن نسبة الإعالة تصبح حوالي ٣٧٪ (شاملة كبار السن أكثر من ٦٥سنة). ولا يخفى كذلك ارتفاع هذه النسبة بالمقارنة بما هو عليه الحال في الدول المتقدمة.

ويوضح الجدول رقم ٣ التالي التركيب العمري للسكان في مصر وتطور ذلك ما بين تعدادات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ومنه يتبين أن عدد الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة

قد ارتفع من ٩,٢ مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى ١٢,٢ مليون نسمة عام ١٩٧٦ ، ثم إلى ١٦,٥ مليون نسمة عام ١٩٨٦ . كما أن عدد كبار السن قد ارتفع بمعدلات أكبر من معدلات ارتفاع عدد الأطفال حيث نجد أن عددهم ارتفع من ٠,٩ مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى ١,٣ مليون نسمة عام ١٩٧٦ ثم إلى ١,٤ مليون نسمة بزيادة نسبتها ٧,٧٪ عن عام ١٩٧٦ ، ٥٥,٦٪ عن عام ١٩٦٠ .

جدول رقم ٣

التركيب العمري للسكان في مصر (١٩٦٠-١٩٨٦)

البيان	١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أقل من ٦ سنوات	٤,١	١٥,٩	٥,١	١٣,٨	٩,٣	١٩
٦ إلى أقل من١٢ سنة	٥,١	١٩,٧	٧,١	١٩,٥	٧,٢	١٥
١٢سنة إلى أقل من ٦٥	١٥,٨	٦٠,٩	٢٣,١	٦٣,١	٣٠,٣	٦٣
٦٥ سنة فأكثر	٠,٩	٣,٥	١,٣	٣,٦	١,٤	٣
الإجمالي	٢٥,٩	١٠٠	٣٦,٦	١٠٠	٤٨,٢	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان - سنوات ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦ .

❁ ❁ ❁

ولعل ذلك يرجع إلى ارتفاع معدلات الحياة عند الميلاد نتيجة زيادة الرعاية الصحية والدوائية وتطور العلاج كما سبق الإشارة إلى ذلك . ورغم ذلك فإن نسبة هذه الفئة إلى إجمالي السكان قد انخفضت إلى ٣٪ فقط عام ١٩٨٦ مقابل ٣,٥٪ عام ١٩٦٠ ، ٣,٦٪ عام ١٩٧٦ ولا شك أن ذلك يعني أن نسبة الخارجين من مرحلة الانجاب تتجه إلى الانخفاض ولكن تأثير ذلك لا يظهر في مجال الحد من الزيادة السكانية نظراً لاضطراد زيادة نسبة الداخلين إلى مرحلة الانجاب من الشباب . وذلك بعكس ما هو عليه الحال في الدول المتقدمة التي تبلغ فيها نسبة كبار السن (٦٥سنة فأكثر) إلى إجمالي السكان نحو١١٪ عام ١٩٨٠ مقابل ٤٪ فقط في الدول النامية (٩)

والجدول رقم ٤ التالي يوضح مقارنة للتركيب العمري للسكان في عدة دول من بينها مصر .

جدول رقم ٤

نسبة السكان صغار السن أقل من ١٥ سنة إلى إجمالي عدد السكان في عدة دول عام ١٩٩١

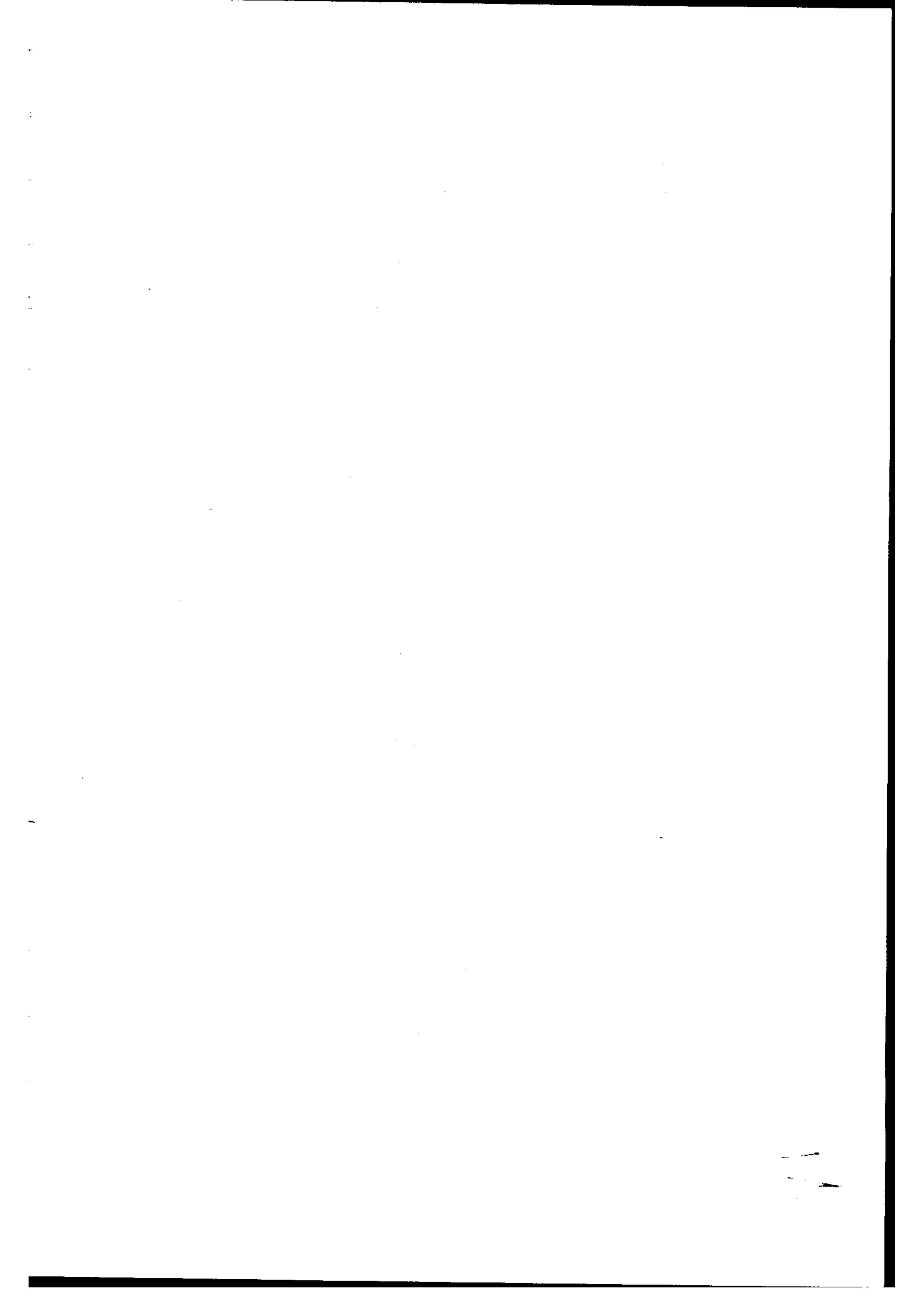
البيان	مصر	هولندا	فرنسا	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٦٠	٪٤٥	٪٣٩	٪٣٨	٪٤١	٪٣٥
١٩٩١	٪٣٩,١	٪١٨,٣	٪١٩,٩	٪٢٠,٩	٪٢١,٥

المصدر : البنك الدولي- تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٣ واشنطن ١٩٩٣ (بالانجليزية)

❁ ❁ ❁

ولا يخفى ما يوضحه الجدول من ارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة عنه في كافة الدول المتقدمة المذكورة في الجدول والتي تتراوح هذه النسبة إلى إجمالي السكان فيها بين ١٨,٣٪ في هولندا ، ٢١,٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١ . كما أن انخفاض النسبة في مصر عام ١٩٩١ عنها في عام ١٩٦٠ يبدو ضئيلاً جداً بالمقارنة بالانخفاض الذي شهدته هذه النسبه في معظم الدول المتقدمة (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) .

وهكذا نخلص من كل ما سبق إلى أن الهيكل العمري لسكان مصر عبارة عن هيكل هرمي قاعدته الأطفال أقل من ١٥ سنة الذين يعتبرون عالة على الفئات المنتجة الواقعة في فئة العمر (١٥-٦٤سنة) وأنهم من أهم العوامل المساعدة على زيادة الانجاب وارتفاع معدلات المواليد في المستقبل . وإذا أضفنا إلى ما سبق كبار السن والمرضى غير القادرين على العمل والنساء غير العاملات نجد أن عبء الإعالة يبدو كبيراً (٥٥٪) حيث أن كل فرد منتج يعول مع فرد غيره ثلاثة أفراد مما يجعل نمط الانفاق والاستثمار متجهاً إلى اشباع الحاجات الأساسية والخدمات غير الانتاجية .



المبحث الثالث

السكان وفقاً للحالة الاجتماعية والتعليمية

تفيد دراسة السكان وفقاً لحالتهم الإجتماعية في معرفة اتجاهات واحتمالات الزيادة السكانية في المستقبل حيث نجد أن زيادة عدد المتزوجين في المجتمع يعني زيادة احتمالات الإنجاب والزيادة في معدلات المواليد والخصوبة . وذلك بعكس المجتمع الذي يقل فيه نسبة السكان غير المتزوجين أو الذين يؤخرون سن الزواج سواء عن طريق التشريعات أو وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية أو غيرها . إذ تقل فرص الإنجاب ومن ثم تتضاءل فرص حدوث الزيادة السريعة في السكان .

ولا يخفى أن دراسة الحالة التعليمية للسكان تفيدنا في التعرف على نسبة الأمية وما يرتبط بها من سلوك تجاه الإنجاب واحتمالات الزيادة السكانية مع زيادة عدد المواليد في الوقت الذي تؤتي الجهود الصحية ثمارها في تقليل معدلات الوفيات مما يؤدي إلى زيادة المعدل الطبيعي للسكان من فترة إلى أخرى .

وترتفع درجة تأثير الأمية على الإنجاب ومقاومة الحد من المواليد بالنسبة للمرأة الأمية عنها في حالة المرأة التي حصلت على قدر ما من التعليم وذلك بشكل أكثر وضوحاً وتأثيراً عنه بالنسبة للرجال الأميين . وقد أوضحت بعض الدراسات أن عدد المواليد في المتوسط بالنسبة للمرأة الأمية يقترب من ٧ أفراد ، بينما لا يتعدى العدد ٢,٦ طفل بالنسبة للمرأة الحاصلة على مؤهل جامعي خلال فترة زواج بين ٢٠ ، ٢٩ سنة وذلك في حضر مصر عام ١٩٦٦ . أما في الريف فإن المعدلات تقل إلى ٦,٠٥ طفل للمرأة الأمية ، ٢ فقط بالنسبة للمرأة الحاصلة على مؤهل جامعي [١٠] .

وقد أوضحت دراسة أجريت عام ١٩٧٩ أن نسبة معارضة استخدام وسائل تنظيم الأسرة تنخفض من ٢٨,٦٪ عند الأميات إلى نحو ١٧٪ عند الحاصلات على قدر من التعليم الابتدائي ثم إلى ١٢٪ لدى الحاصلات على الشهادة الابتدائية أو مستوى

تعليمي أعلى من ذلك [١١] .

وفي هذا المبحث نتناول دراسة العلاقة بين الحالة الاجتماعية ، والحالة التعليمية للسكان في مصر والزيادة السكانية سنوياً وفقاً لأحد ما نشر من احصائيات في هذا الشأن . وذلك كما يلي :

أولاً : الحالة الاجتماعية للسكان :

من ينظر إلى حالة السكان الاجتماعية في مصر وفقاً لما صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يجد أن نسبة السكان المتزوجين ترتفع كثيراً عن نسبة السكان غير المتزوجين سواء أكانوا لم يسبق لهم الزواج أو عقد قرانهم ، أو مطلقون وأرامل .

وتعتبر نسبة المتزوجين من السكان مرتفعة لكل من الذكور والاناث، أما السكان الذكور غير المتزوجين مطلقاً فترتفع نسبتهم عن نسبة الإناث الذين لم يسبق لهن الزواج من قبل ولا شك أن وحود هذه الظاهرة يعني زيادة فرص الانجاب وزيادة المواليد بصفة عامة .

ويوضح جدول رقم ٥ التالي هذه الحقائق وفقاً لتعداد ١٩٨٦ .

جدول رقم ٥

السكان وفقاً لحالتهم الاجتماعية ١٩٨٦ (نسب مئوية)

الحالة الاجتماعية	حضر		ريف		اجمالي الجمهورية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
لم يتزوج	٣٥,٣	٢٤,٤	٢٩,١	١٦,٢	٣٢,١	٢٠,٠
متزوج	٦٠,٩	٦١,١	٦٨,٤	٦٧,٦	٦٤,٨	٦٤,٨
عقد قران	١,٦	١,٧	٠,٧	٠,٧	١,١	١,٢
مطلق / أرمل	٢,٢	١٢,٣	١,٨	١٥,٥	٢,٠	١٤,٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٨- مرجع سابق – ص٣٢ .

يلاحظ أن السكان في سن الزواج (الذكور ١٨ سنه فأكثر والإناث ١٦سنة)

ويوضح الجدول رقم ٥ ما يلي :

أ- تعتبر نسبة المتزوجين إلى إجمالي السكان مرتفعة لكل من الإناث والذكور حيث بلغت ٦٤,٨٪ عام ١٩٨٦ بينما تنخفض نسبة من لم يسبق لهم الزواج لدى الإناث بشكل يفوق انخفاضها لدى الذكور (٢٠٪ مقابل ٣٢,١٪) وذلك نظراً لتأخر سن الزواج لدى الذكور إلى ١٨ سنة مقابل ١٦ سنة للإناث فضلاً عن وجود أعباء مالية واقتصادية ينوء بها الشباب المقبل على الزواج والذي يتحمل أشياء لا تتحملها الإناث وفقاً للشرائع السماوية مثل الانفاق على الأسرة وتقديم الشبكة والهدايا والمهر والأثاث والأجهزة اللازمة لبيت الزوجية.

ب- ترتفع نسبة الإناث المطلقات والأرامل عنها في حالة الذكور حيث تبلغ النسبة لدى الإناث ١٤٪ بينما تبلغ نحو ٢٪ فقط لدى الذكور . ورغم أن هذه الظاهرة في صالح الحد من الزيادة السكانية إلا أنها تتضاءل كثيراً أمام زيادة - نسبة المتزوجين وعاقدي القران وانخفاض نسبة من لم يتزوج أبداً من الإناث عنها لدى الذكور ، مما يجعل النتيجة النهائية في اتجاه زيادة معدلات المواليد بصفة عامة .

ويجدر الإشارة إلى أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج قد ارتفعت من ١٧,٩٪ في المتوسط عام ١٩٦٠ إلى ٢٤,٩٪ عام ١٩٧٦ ثم إلى ٢٦,٥٪ عام ١٩٨٦ ، كما ارتفع متوسط سن الزواج ليصل إلى ٢٩ سنة للرجل ، ٢٢ عاماً للمرأة وذلك مقابل ٢١ عاماً للرجل عام ١٩٧٦ ، ١٩,٧ عاماً للمرأة في نفس العام وفقاً لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامةوالاحصاء . ورغم هذا الارتفاع فإن المعدلات السائدة حالياً تبدو منخفضة كثيراًعن المعدلات السائدة لدى دول أوروبا وأمريكا واليابان وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة والتي يرتفع فيها سن الزواج في المتوسط إلى ما يزيد على ٣٠ سنة بالنسبة للإناث وأكثر من ذلك قليلاً بالنسبة للرجال . وقد أوضحت كثير من الدراسات وجود علاقة بين انخفاض سن الزواج وزيادة الخصوبة

لدى كل من الرجل والمرأة في كل من الريف والحضر في مصر وفي غيرها من الدول النامية والمتخلفة ، مع وجود بعض التحفظات التي ترد على هذه العلاقة تتعلق معظمها بالربط بين سن الزواج والحالة التعليمية والخصوبة [١٢] .

معدلات الزواج والطلاق :

ويعتبر معدل الزواج في مصر مرتفعاً بالنسبة للمعدلات السائدة في الدول المتقدمة رغم اتجاهه إلى الانخفاض عام ١٩٨٦ مقارناً بالأعوام السابقة ابتداء من عام ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، وما بعدها . إذ بلغ معدل الزواج في مصر ١٠,٩ عام ١٩٦٠ ثم انخفض إلى ١٠,٣ عام ١٩٧٦ ثم إلى ٩,١ عام ١٩٨٦ ، وما يقرب من ٨ فقط عام ١٩٨٨ وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . وتتراوح المعدلات السائدة في الدول المتقدمة بين ٨,٢٪ في شيلي ، ١٣,٨٪ في الولايات المتحدة الأمريكية [١٣] .

وفيما يتعلق بمعدلات الطلاق وأثرها على النمو السكاني فإنه من الناحية النظرية لا يمكن اغفال أثر ارتفاع هذه المعدلات على زيادة السكان نظراً لتكرار الزواج وزيادة فرص الانجاب من أكثر من زوجة . أما من الناحية العملية فإن معدلات الطلاق في مصر تبدو منخفضة للغاية حيث تبلغ ١,٦٪ عام ١٩٨٨ مقابل ٢,١٪ عام ١٩٧٦ ، ٢,٠٪ عام ١٩٦٠ وفقاً لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء التي توضح أيضاً ضآلة نسبة تعدد الزوجات بين المتزوجين في مصر . إذ تبلغ نسبة الرجال المتزوجين بأربعة نساء إلى إجمالي المتزوجين ٠,٠٣٪ عام ١٩٧٦ مقابل ٠,٠٥٪ عام ١٩٦٠ وتصل نسبة من يتزوجون بأكثر من زوجة واحدة إلى ٢,٥١٪ عام ١٩٧٦ مقابل ٣,٧٨٪ عام ١٩٦٠ وهو ما يوضح اتجاه تعدد الزوجات إلى التضاؤل والإختفاء [١٤] .

ثانياً : الحالة التعليمية للسكان :

وبدراسة الحالة التعليمية للسكان يمكن الوصول إلى اتجاهات الزيادة السكانية في

الحاضر وفي المستقبل نظراً لأن الدراسات أوضحت وجود علاقة بين التعليم وزيادة السكان نظراً لأن التعليم يؤدي إلى تأخير سن الزواج بصفة عامة وللمرأة بصفة خاصة حيث تفضل المرأة المتعلمة عادة العمل أو المزيد من الدراسة والتروي وعدم التعجل في اختيار الزوج المناسب وذلك فضلاً عن زيادة اقبال المرأة المتعلمة على ممارسة أساليب تنظيم النسل . وتشير احصائيات البنك الدولي التي تتعلق ببعض الدول النامية مثل كينيا ، والمكسيك إلى أن المرأة التي حصلت على تعليم لا تقل مدته عن ٩ سنوات يقبل منهن ٢٢٪ على ممارسةتنظيم الأسرة بينما تنخفض النسبة إلى ٧٪ فقط بالنسبة للحاصلات على تعليم لمدة خمس سنوات فأقل وذلك في كينيا . أما في المكسيك فإن النسب المقارنة هي ٧٢٪ للفئة الأولى ، ٣١٪ للفئة الثانية . كما أوضحت هذه الدراسات أن الآباء في مصر ونيجيريا الذين يفضلون تعليم أبناءهم عادة ما يكتفون بعدد أقل منهم بعكس الذين لا يتوقعون لأبنائهم الحصول على قدر مرتفع من التعليم [١٥] . وتشير احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى أن معدل الأمية في مصر يبلغ حوالي ٥٠٪ عام ١٩٨٦ مقابل ٧٠٪ عام١٩٦٠ . وتصل هذه النسبة لدى الإناث نحو٦٢٪ مقابل ٣٨٪ لدى الرجال عام١٩٨٦ . ولا شك أن ذلك يؤدي إلى الزيادة السكانية وضعف استجابة المرأة لبرامج تنظيم الأسرة . كما أن معدل الخصوبة يبدو مرتفعاً لدى النساء غير المتعلمات حيث تنجب الزوجة الواحدة ما لا يقل عن خمسة أبناء بينما تنجب المتعلمة نحو أربعة أفراد في المتوسط وذلك في معظم الدول النامية .

والجدول رقم ٦ التالي يوضح توزيع سكان مصر حسب الحالة التعليمية والنوع وفقاً لتعداد ١٩٨٦ .

جدول رقم ٦

توزيع السكان حسب الحالة التعليمية والنوع عام ١٩٨٦ (نسب مئوية)

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	جملة
أمي	٣٧,٨	٦١,٨	٤٩,٤
يقرأ ويكتب	٣٠,٤	١٨,٠	٢٤,٤
مؤهل أقل من الجامعي	٢٦,٠	١٧,٤	٢١,٨
مؤهل جامعي وأعلى	٥,٨	٢,٨	٤,٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٨ مرجع سابق .

❁ ❁ ❁

ومن الجدول رقم ٦ يتضح ما يلي :

أ- ما زالت نسبة الأمية مرتفعة في مصر رغم انخفاضها بالمقارنة بحقبة الستينيات والسبعينيات حيث نجد أن ما يقرب من نصف السكان في مصر أميون بينما تبلغ النسبة ١٪ في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً .

ب- ترتفع نسبة الأمية لدى الإناث إلى ما يقل قليلاً عن ضعف نسبة الأمية لدى الذكور وهو ما يعتبر من الظواهر التي لا تبعث على الارتياح من وجهة نظر الزيادة السكانية وتنظيم النسل .

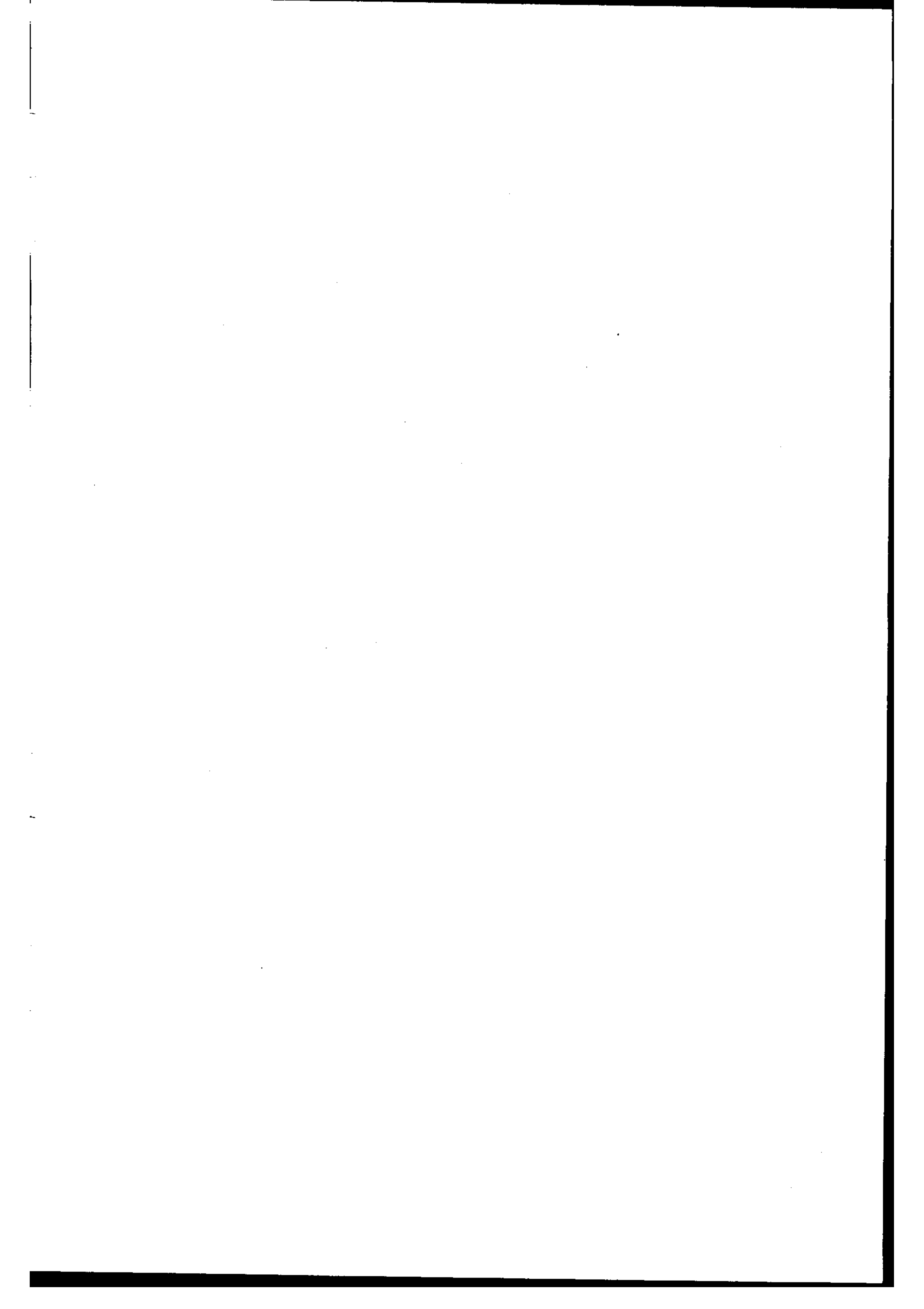
ج- تنخفض نسبة من يقرأ ويكتب إلى إجمالي السكان إلى أقل من ربع عددالسكان وتعتبر أكثر انخفاضاً لدى الإناث مقارنة بالنسبة المماثلة لدى الذكور .

د- تقل نسبة التعليم أقل من الجامعي حيث تبلغ ٢١,٨٪ وتبدو أكثر انخفاضاً لدى الإناث مقارنة بالنسبة المناظرة لدى الذكور .

هـ- ضآلة نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي وأعلى من الجامعي والتي تبلغ ٤,٤٪ فقط بينما تبلغ هذه النسبة في اليابان ٣٢٪ ، وفي كندا ٣٨٪ ، الولايات المتحدة الأمريكية ٥٦٪ (١٦) .

كما يلاحظ انخفاض نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل جامعي وأعلى منه حيث بلغت ٢,٨٪ للإناث مقابل ٥,٨٪ للذكور في نفس العام . وذلك رغم ارتفاع هذه النسب عن النسب التي كانت سائدة عام ١٩٧٦ حيث سجلت الإحصائيات ٤,١٩٪ للرجال ، ٣٪ للنساء عام ١٩٧٦ وفقاً لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن تعداد ١٩٧٦ .

وقد أوضحت إحدى الدراسات أن خصوبة المرأة غير المتعلمة وغير العاملة تبلغ أكبر من ضعف خصوبة المرأة العاملة والمتعلمة (٥,٧طفل مقابل ٢,٥طفل) وأن أثر التعليم على الخصوبة يعتبر أقوى من أثر العمل عليها [١٧] . ونضيف إلى ما سبق أن خصوبة المرأة التي تحصل على مؤهل جامعي وأعلى من الجامعي تبدو منخفضة بالنسبة لخصوبة الحاصلات على مؤهل متوسط أو أقل من المتوسط رغم أن الكثيرين يعتبرون أن الحصول على التعليم الابتدائي بالنسبة للمرأة يعتبر نقطة تحول هامة في اتجاه انخفاض معدلات الخصوبة ، وأن مجرد القراءة والكتابة لا يكفي للعمل على خفض هذه المعدلات [١٨] .



المبحث الرابع

التوزيع الجغرافي للسكان

تمهيد :

يقصد بالتوزيع الجغرافي للسكان ، توزيعهم بين الريف والحضر ، وتوزيعهم حسب المحافظات أو الأقاليم الجغرافية المعتمدة . إذ توضح الدراسات الديموجرافية أن هناك اتجاهاً في معظم الدول المزدحمة بالسكان للتركز في الحضر ، والهجرة من الريف إلى المدينة ، ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات المواليد والكثافة السكانية في الحضر أكثر مما يحدث في الريف .

وتقدر الاحصائيات الدولية حجم الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن في الدول النامية خلال الفترة (١٩٢٥-١٩٥٠) بنحو ١٠٪ من سكان الريف عام ١٩٢٥ . أما في خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٧٥) فقد هاجر ما يقرب من ٣٣٠مليون مواطن في الدول النامية من الريف إلى الحضر وهو ما يعادل ٢٥٪ من سكان الريف في هذه الدول عام١٩٥٠ . كما توضح بعض الدراسات أن ٦٠٪ من الزيادة السكانية في الحضر ترجع إلى الزيادة الطبيعية بينما تمثل أهمية الهجرة الداخلية ٤٠٪ من أسباب هذه الزيادة وهوما أوضحته دراسة للأمم المتحدة على عينة من ٢٩ دولة نامية [١٩] .

والجدول رقم ٧ التالي يوضح معدلات نمو السكان في الريف والحضر خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٠)

جدول رقم ٧

النمو السكاني في ريف وحضر الدول النامية (١٩٥٠-٢٠٠٠)

(نسب مئوية)

البيان	سكان الحضر			متوسط النمو السنوي في السكان			
	١٩٥٠	١٩٨٠	٢٠٠٠	١٩٥٠-١٩٨٠		١٩٨٠-٢٠٠٠	
				الحضر	الريف	الحضر	الريف
الدول النامية (عدا الصين)	٢٢,٢	٣٥,٤	٤٣,٣	٣,٨	١,٧	٣,٥	١,١
الدول النامية منخفضة الدخل	١٨,٩	٢٨,٧	-	٣,٤	١,٧	-	-
الدول النامية متوسطة الدخل	١٩,٦	٣١,٩	٤١,٩	٤,١	١,٨	٣,١	٠,٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٧,٧	٤٦,٨	٥٩,٩	٤,٤	١,٦	٤,٣	١,٦
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٣,٧	٤٩,٤	٥٥,٢	٣,١	١,٠	٢,٩	١,٧
جنوب أوروبا	٢٤,٧	٤٧,١	٦٢,٣	٣,٨	٠,٥	٢,٩	٠,٢-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤١,٤	٦٥,٣	٧٥,٤	٤,١	٠,٨	٢,٩	٠,٤
الدول الصناعية الرأسمالية	٦١,٣	٧٧,٠	٨٣,٧	١,٨	٠,٧-	١,٠	١,١-

المصدر :

World Bank & IMF , Finance & Development , sep. 1984 , P.16 .

❁ ❁ ❁

ومن الجدول رقم ٧ يتضح ما يلي :

١- تنخفض نسبة سكان الحضر في الدول النامية مقارنة بما هي عليه في الدول الصناعية المتقدمة خلال أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٨٠ وينتظر أن يعود هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٠ أيضاً .

٢- تعتبر نسبة سكان الحضر أكثر انخفاضاً في الدول النامية منخفضة الدخل عنها في الدول النامية متوسطة الدخل وأفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي ؛ ودول جنوب أوروبا .

٣- تشير معدلات النمو السكاني في الدول النامية بصفة عامة خلال الفترة الأولى (١٩٥٠-١٩٨٠) إلى ارتفاع معدلات النمو في الحضر عنها في الريف بشكل ملحوظ كما ترتفع المعدلات في الدول النامية عن المعدلات المناظرة في كل من الريف والحضر على السواء في الدول الصناعية المتقدمة ودول أوروبا الجنوبية ، ودول أمريكا اللاتينية كذلك ، ولعل هذه الملاحظة تبين وجود تلازم بين ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان في هذه الدول .

٤- توضح توقعات النمو السكاني خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) انخفاض معدلات النمو السكاني في الدول النامية عنها في الفترة السابقة (١٩٥٠-١٩٨٠) في كل من الريف والحضر على السواء ، ورغم ذلك فإن نسب النمو السكاني في هذه الدول تظل أكثر ارتفاعاً من النسب المتوقع حدوثها في الدول المتقدمة ودول جنوب أوروبا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي . ويعتبر انخفاض معدلات النمو السكاني المتوقعة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) في الريف أكثر وضوحاً منه في الحضر . وذلك في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء . غير أن ذلك لا ينفي أن الدول النامية أسوء حظاً من الدول المتقدمة في هذا الشأن .

ولعل الأرقام الخاصة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعطي فكرة تقريبية عما يكون عليه الحال في مصر باعتبارها من دول المنطقة حيث تتجه فيها نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان إلى الزيادة نتيجة الزيادة في حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة. كما يرتفع فيها معدل نمو سكان الحضر عن معدل نمو سكان الريف خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠٠٠

سكان مصر بين الريف والحضر :

يعيش نحو ٥٦٪ من سكان مصر في ريف الجمهورية وفقاً لاحصاءات تعداد السكان والاسكان عام ١٩٨٦ وذلك مقابل ٣٧٪ عام ١٩٦٠ ، وهو ما يعني الاتجاه

نحو ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى إجمالي سكان مصر في المستقبل وإن كانت لا تـزال أقل كثيراً مما هو عليه الحال في دول أمريكا اللاتينيـة والكـاريبي ودول جنوب أوروبـا ودول شمال أفريقيا والشرق الأوسط بصفة عامة كما في الجدول رقم ٧ . ويبلـغ عـدد سكان الحضر في مصر نحـو ٢١,٢٪ مليـون عـام ١٩٨٦ وذلـك مقـابل ١٦,٠ مليـون نسمة عام ١٩٧٦ . أي بمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره ٣,٢٪ ، وهـي نسبة قريبـة من النسب السائدة في الدول النامية المتوسطة الدخل .

ويجدر الإشارة إلى أن ٤٩,٠٪ من سكان الريف مـن الإنـاث عـام ١٩٨٦ وذلـك مقابل ٤٨,٦٪ في الحضر في نفس العام . ويعني ذلك أن انخفاض مستوى المعيشة الذي يسود في الريف بالنسبة لمستوى المعيشة في المدينة مع زيادة عدد النساء في الريـف يضع عقبات لا يستهان بها أمام البرامج التي تنفذها الحكومة لتنظيم الأسرة،ويرفع من معدل الخصوبة لدى السكان بشكل عام .

توزيع السكان حسب المحافظات (حضر وريف) :

يوجد أربعة محافظات حضرية ليس لها ريف وهي القاهرة والاسكندرية وبورسـعيد والسويس . أما بقية المحافظـات فـترتفع في معظمهـا نسـبة سـكان الريـف إلى إجمـالي السكان عن سكان الحضر . وتتراوح النسب المئوية لسكان الريف في هذه المحافظـات بين ٠,١٪ في كل من البحـر الأحمـر ، وجنـوب سيناء ، ١٠,٠٪ في محافظـة الشـرقية يليها محافظة الدقهلية ، والبحيرة ، والمنيا ، والغربية وسوهاج، وقنا .

ويمثـل سـكان المحافظـات الحضريـة الأربـع نحـو ٢٠.١٪ مـن إجمـالي السـكان ، ٤٥,٩٪ من إجمالي سكان حضر الجمهورية ، ولا شك أن ارتفاع هذه النسبة يعكـس حقيقة اختلال توزيع السكان على مستوى الجمهورية ويوضح أثر الهجرة الداخلية مـن الريـف إلى الحضـر في ارتفـاع معـدلات النمـو السـكاني في حضـر الجمهوريـة عنـه في الريف.

والجدول رقم ٨ التالي يوضح توزيع سكان المحافظات بين الريف والحضر وما لتعداد ١٩٨٦ :

جدول رقم ٨

توزيع سكان المحافظات بين الريف والحضر ١٩٨٦

البيان	حضر		ريف		الجملة	
	عدد *	٪	عدد *	٪	عدد *	٪
المحافظات الحضرية	٩,٧	٤٥,٩	-	-	٩,٧	٢٠,١
محافظات الوجه البحري	٦,٠	٢٧,٩	١٢,٩	٤٧,٨	١٨,٩	٣٩,٢
محافظات الوجه القبلي	٥,٥	٢٧,٢	١٤,١	٥٢,٢	١٩,٦	٤٠,٧
إجمالي الجمهورية	٢٨,٢	١٠٠	٢٧,٠	١٠٠	٤٨,٢	١٠٠

المصدر :.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- الكتاب السنوي - مرجع سابق - البيانات حسبت بمعرفة الباحث . (*) العدد بالمليون

❁ ❁ ❁

يستفاد من جدول رقم ٨ ما يلي :

أ- يمثل سكان الريف نسبة مرتفعة من إجمالي محافظات الوجه البحري حيث تبلغ هذه النسبة نحو ٦٨,٢٪ . وتبلغ نسبة سكان ريف الوجه البحري نحو ٤٧,٨٪ من إجمالي سكان ريف الجمهورية . وهو ما يعني أن المحافظات الواقعة في الوجه البحري لا تزال في معظمها محافظات ريفية لكون نسبة كبيرة من أبنائها يعيشون في الريف رغم ما يحدث من هجرة داخلية من الريف إلى المدينة ، أي أن الطريق لا يزال طويلاً لتقريب نسبة سكان الحضرمن نسبة سكان الريف .

ب- يقطن ريف الوجه القبلي نحو ٧٢,٠٪ من سكان محافظاته، وهم يمثلون نحو ٥٢,٢٪ من إجمالي سكان ريف الجمهورية بينما يمثل سكان الحضر في هذه المحافظات نحو ٢٧,٢٪ من إجمالي سكان حضر الجمهورية . ويعني ذلك أن سكان الريف إلى إجمالي سكان الوجه القبلي يمثلون نسبة أكبر من تلك التي يمثلها سكان الريف إلى إجمالي سكان الوجه البحري . وذلك بالإضافة إلى حقيقة ارتفاع نسبة سكان الريف

إلى إجمالي سكان الجمهورية بصفة عامة عن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي سكان الجمهورية ، وتبدو أهمية هذه النتيجة بالنسبة للزيادة السكانية متى علمنا أن العديد من الدراسات السكانية توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الزيادة في الخصوبة للمرأة ودرجة الريفية (التريف) [٢٠] . ولعل ذلك يرجع إلى صغر سن الزواج للشاب والفتاة في الريف عنه في الحضر ، وقلة درجة مساهمة الفتاة في التعليم والنشاط الاقتصادي المنظم ، وعدم وجود وسائل ترفيه تساعد على ملء الفراغ ... إلخ .

ويلاحظ أن الريف توجد فيه جذور ثابتة وراسخة للمعتقدات الدينية المعادية أو الرافضة لتنظيم الأسرة ، فضلاً عن وجود نظرة اجتماعية تشجع على زيادة عدد الأبناء للعصبية والعزوة وتفضيل العائلات الكبيرة على العائلات المحدودة العدد أو الأسرة النووية [٢١] .

الكثافة السكانية :

يتركز سكان مصر حول وادي النيل حيث تنتشر الزراعة والمياه رغم أن هذه المساحة لا تمثل سوى ٦,٠٪ تقريباً من المساحة الكلية لمصر . ولذلك ترتفع الكثافة السكانية في مصر بصفة عامة لتبلغ ١١٧٠ فرداً للكيلو متر المربع في المتوسط عام ١٩٨٦ وذلك مقابل ١٠٣٠ فرداً للكيلو متر المربع عام ١٩٧٦ .

وعلى مستوى المحافظات تبلغ أعلى المعدلات في محافظة القاهرة حيث تبلغ نحو ٢٩ ألف نسمة للكيلو متر المربع ، وتصل أدناها في محافظة السويس حيث تبلغ ١٩ فرداً للكيلو متر المربع . وتتفاوت معدلات الكثافة داخل المحافظة الواحدة تبعاً لما يتوافر من مساكن صحية ومرافق عامة وأنشطة تجارية أو اقتصادية . وعلى سبيل المثال يبلغ معدل الكثافة السكانية في حي روض الفرج وباب الشعرية أربعة أضعاف متوسط الكثافة السكانية في محافظة القاهرة ، وحوالي ٩٠ ضعفاً متوسط الكثافة السكانية على مستوى الجمهورية .

الفصل الثاني

العوامل المفسرة للظاهرة السكانية في مصر

تمهيد :

يوجد عدة عوامل اقتصادية وديموجرافية واجتماعية وثقافية تلعب دوراً هاماً ومؤثراً على تغيرات السكان من سنة إلى أخرى . وتعتبر هذه العوامل مفسرة أو مسئولة عن حدوث تغيرات معدل النمو السكاني ، وإن كانت هناك بعض العوامل التي تؤثر عليها قبل أن تؤثر هي بدورها على النمو السكاني ، إذ أن زيادة المواليد مثلاً تعتبر من العوامل المؤثرة على الزيادة السكانية ومفسرة لها وفي نفس الوقت نجد أن معدلات المواليد تخضع هي الأخرى لعدة عوامل تؤثر عليها قبل أن تؤثر معدلات المواليد على الزيادة السكانية .

وينطبق نفس المدخل على معدلات الوفيات التي توجد عدة عوامل مؤثرة عليها بعضها طبي ، وبعضها بيئي وبعضها حضري أو ثقافي ... إلخ . وفي نفس الوقت فإن تغيرات معدلات الوفيات تؤثر هي الأخرى على معدلات النمو السكاني .

وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن هناك عوامل أخرى تعتبر مفسرة للتغيرات السكانية دون أن تؤثر عليها مؤثرا ت خارجية ذات قيمة أو في وقت قصير بل عادة ما يستمر أثر هذه العوامل على النمو السكاني لفترة طويلة الأجل تنتهي في نهاية هذا الأجل الذي قد يكون نهاية هذا الكون أو بنهاية عمر الإنسان الذي يدرس أثر هذه العوامل المؤثرة وتبدأ عوامل أخرى جديدة من نفس النوع تلعب دوراً في المستقبل في تحديد معدلات النمو السكاني . ومن أمثلة هذه العوامل العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية التي لا تتغير بسرعة في المجتمعات النامية بل يحدث تغيرها في الأجل الطويل وبشكل أبطأ مما يحدث في المجتمعات المتقدمة . وذلك رغم أن هذه العوامل من الأهمية بمكان لدرجة يمكن أن تكون أقوى من العوامل الأخرى في بعض الدول .

وفي هذا الفصل نتناول شرح أهم العوامل المفسرة للظاهرة السكانية في مصر ، وهي تغيرات معدلات المواليد ، وتغيرات معدلات الوفيات ، وكذلك معدلات الخصوبة . وذلك بالإضافة إلى مناقشة مدى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على معدلات النمو السكاني .

وبذلك نجد أن هذا الفصل ينقسم إلى خمسة مباحث كما يلي : -

المبحث الأول : تغيرات معدلات المواليد خلال الفترة (١٩٦٦- ١٩٩٥) .

المبحث الثاني : تغيرات معدلات الوفيات .

المبحث الثالث : تغيرات معدلات الخصوبة .

المبحث الرابع : أسباب اجتماعية وثقافية .

المبحث الأول

تغيرات معدلات المواليد خلال الفترة (١٩٦٦- ١٩٩٥) .

مقدمة :- شهدت مصر فترات زيادة في معدلات المواليد مثلما شهدت في فترات أخرى انخفاض هذه المعدلات نتيجة بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالحروب وغيرها .

وخلال الفترة ١٩٦٦ (تعداد) - ١٩٨٨ حدثت تغيرات واضحة في معدلات المواليد في مصر بصفة عامة . كما حدث تفاوت في هذه المعدلات بين الريف والحضر ، ووفقاً لظروف الزوج والزوجة من حيث التعليم والمهنة والبيئة .. إلخ ، وذلك بالإضافة إلى ما ترتب على برامج تنظيم الأسرة من نتائج لا يمكن إغفالها .

وفي هذا المبحث نتناول بحث أهم التغيرات التي حدثت في معدلات المواليد خلال الفترة سالفة الذكر ، ثم نتعرف على توزيع المواليد بين الحضر والريف ، وبعد ذلك بيان كيفية تأثير التعليم والعمل والبيئة وغيرها من العوامل على تغيرات معدلات المواليد خلال نفس الفترة . ونوضح ذلك كما يلي :

تشير الاحصائيات الرسمية إلى حدوث تغيرات واضحة في بعض السنوات خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٨٨ فيما يتعلق بمعدل المواليد في مصر . إذ أن المعدل الخام للمواليد اتجه إلى الانخفاض من ٤٠,٩ في الألف إلى ٣٤,٥ في الألف عام ١٩٧٢ . ثم حدث اتجاه تصاعدي بعد ذلك في معدل المواليد في أعقاب حرب ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩حينما وصل المعدل مرة أخرى إلى ٤٠,٢ في الألف وهذه الظاهرة يطلق عليها خبراء السكان [رواج الأطفال - Baby Boom] وهى تحدث عادة خلال السنوات التالية لتوقف الحروب وهى عكس ما حدث عقب حرب ١٩٦٧ نظراً لاستمرار الحرب بغرض الاستنزاف لمدة ستة أعوام متتالية انخفض خلالها معدل المواليد بشكل ملحوظ بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة .

والجدول رقم (٩) التـالي يوضح تطـور معـدلات المواليـد خـلال الفـترة ١٩٦٦- ١٩٩٥ .

جدول رقم (٩)

معدلات المواليد في مصر (١٩٦٦ - ١٩٩٥) المعدل في الألف

١٩٦٦	٤٠,٩	-	١٩٨٦	٣٨,٦	٣,٠٢
١٩٧٦	٣٦,٦	- ١٠,٥	١٩٨٧	٣٧,٤	- ٣,٢
١٩٧٧	٣٧,٥	٢,٥	١٩٨٨	٣٦,٦	- ٢,٢
١٩٧٨	٣٧,٤	- ٠,٣	١٩٨٩	٣٢,١	- ١٢,٣
١٩٧٩	٤٠,٢	٧,٥	١٩٩٠	٣٠,٩	- ٣,٧
١٩٨٠	٣٧,٤	- ٧,٠	١٩٩١	٢٩,٢	- ٥,٥
١٩٨١	٣٧,٠	- ١,١	١٩٩٢	٢٩,٠	- ٠,٧
١٩٨٢	٣٦,١	- ٢,٤	١٩٩٣	٢٨,٠	- ٣,٤
١٩٨٣	٣٦,٨	١,٩	١٩٩٤	٢٨,٦	+ ٢,١
١٩٨٤	٣٨,٦	٤,٩	١٩٩٥	٢٧,٦	- ٣,٥
١٩٨٥	٣٩,٨	٣,١			

المصدر : - الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - مرجع سابق .

الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٤) وزارة السكان وتنظيم الأسرة - المجلس القومـي للسكان في عشر سنوات (١٩٨٥ - ١٩٩٥) .

❁ ❁ ❁

يوضح جدول رقم (٩) ما يلي :

أ- انخفض معدل المواليد فى المتوسط خلال الفـترة الموضحـة بـالجدول بمعـدل (ـــ) ٠,٥٢ ٪ وقـد حـدث معظـم هـذا الانخفـاض فـى السـنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٦ وهـى السنوات التى شهدت حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف كمـا سبق القـول والظـروف الاقتصادية الصعبة لدرجة أن معدل المواليـد انخفـض بنسـبة ١٠,٥ ٪ عـام ١٩٦٧ عـن عام ١٩٦٦ بمعدل يقترب من ١٪ سنوياً ، وهو ما لم يحدث في أية سنوات سابقة .

ب- ترجع بداية الانخفاض المستمر في معدل المواليد بعد انقضاء فترة السبعينات إلى بداية حقبة الثمانينات حيث اتجهت مصر إلى تكثيف جهود تنظيم الأسرة والسكان وبدء تطبيق برامج توعية مكثفة وأنشئ المجلس القومي للسكان عام ١٩٨٥ برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية رئيس الوزراء وستة من الوزراء المتخصصين وأربعة شخصيات عامة لها اهتمامات بالمشكلة السكانية في مصر بالإضافة إلى مقرر للمجلس من أساتذة الطب . كما شهدت هذه الفترة اهتمام المحافظات ووحدات الإدارة المحلية بالسكان وتنظيم الأسرة وفي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار وزيادة معدلات التضخم اضطر السكان إلى الاستجابة السريعة لدعوة الأجهزة المختصة بتقليل عدد المواليد في المتوسط للأسرة الواحدة .

ج- رغم انخفاض معدل المواليد في المتوسط كما سبق القول فإن الأعداد المطلقة للمواليد شهدت زيادة من ١٢٣٥ ألف نسمة عام ١٩٦٦ إلى ١٤٥٥ ألف نسمة عام ١٩٧٦ ، وإلى ١٦٤٢ ألف نسمة عام ١٩٧٩ . بينما شهدت أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨١، ١٩٨٢ إنخفاضاً فى الرقم المطلق للمواليد مقارناً بعام ١٩٧٩ حيث هبط العدد إلى ١٥٨٠ ألف نسمة عام ١٩٨٠ بنقص قدره ٣,٨ ٪ عن عام ١٩٧١ وانخفضت بنسبة ٢,٣ ٪ ، ١,٨ ٪ في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ على التوالي مقارناً بعام ١٩٧٩ . ولعل ذلك يمكن تفسيره بالانخفاض الذي حدث في معدلات الزواج من ١٠,٣ عام ١٩٦٧ إلى ٩,١ عام ١٩٨٠، ٩,٤ عام ١٩٨١ نتيجة ارتفاع تكاليف الزواج وصعوبة الحصول على سكن الزوجية فضلاً عن عدم الاستقرار الداخلي الذي شهدته البلاد خلال هذه الفترة وما حدث فيها من أحداث دموية . بيد أن الأرقام المطلقة للمواليد عادت إلى الزيادة باضطراد بعد ذلك حتى بلغت نحو ١٩٨٧ ألف نسمة وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ثم انخفض معدل المواليد خلال التسعينات حتى بلغ ٢٧,٥ في الألف عام ١٩٩٤ مقابل ٣٢ في الألف

عام ١٩٩٠ ويقدر المعدل بنحو ٢٧,٦ في الألف عام ١٩٩٥ ، ويرى البعض أن معدل الوفيات يؤثر على معدل المواليد بمعنى أن التقدم الصحي والطبي وما ينتج عنه من انخفاض معدلات الوفيات لدى الأطفال وغيرهم ممن هم خارج سن الحمل أو الإنجاب يؤدي إلى انخفاض معدل المواليد الخام . [٢٢] ولعل هذا يمكن تفسيره بميل بعض الأسر إلى زيادة عدد المواليد عندما يكون هناك احتمالات لموت بعضهم في سن مبكرة فيكون صافي الباقين على قيد الحياة مناسباً لهم وهي عادات ريفية انتشرت في مصر عندما كانت معدلات الوفيات مرتفعة خلال الثلاثينات والأربعينات وبداية الخمسينات .

وعلى أية حال فإنه بالنظر إلى تطور معدلات الوفيات في مصر خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٨٨ يمكن ملاحظة شئ من التلازم بين الإتجاهات العامة لزيادة أو نقص كل من المواليد والوفيات حيث شهدت الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٧) انخفاضاً واضحاً في معدلات الوفيات ثم تكرر حدوث ذلك في بداية الثمانينات التي شهدت انخفاضاً في المواليد كما سبق القول . وسوف نوضح ذلك تفصيلاً عندما نتناول دراسة تغيرات معدلات الوفيات في المبحث الثاني من هذا الفصل .

ثانياً : توزيع المواليد بين الريف والحضر :

تشير بعض الدراسات إلى أن توزيع السكان بين الريف والحضر يلعب دوراً هاماً في تغير معدلات المواليد . وقد سبق أن تناولنا بحث كيفية توزيع سكان مصر بين الريف والحضر وتبين لنا وجود نسبة سكان في الريف أكبر من نسبة سكان المدن . بيد أن ذلك وحده لا يكفي دليلاً على زيادة نسبة أو معدل المواليد في الريف عنها في الحضر لأن الحديث عن السكان كرقم إجمالي موزع بين الريف والحضر يشتمل ضمناً على أثر كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات وعلى تغير حجم السكان ولا يعطي فكرة تغيرات كل معدل على حدة .

والجدول رقم (١٠) التالي يشتمل على توزيع المواليد الخام جغرافياً في كل من تعدادي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ . وفي عام ١٩٩٤ .

جدول رقم (١٠)

التوزيع الجغرافي للمواليد الخام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٤ في الألف

المنطقة الجغرافية	١٩٧٦	١٩٨٦	التغير ٪	١٩٩٤
المحافظات الحضرية	٣١,١	٣٠,٩	- ١,٠	٢٠,٨
الوجه البحري	٣٨,٧	٣٨,٦	-	٢٢,٩
الوجه القبلي	٤٠,١	٤٥,٥	١٣,٠	٣٠,٢
محافظات الحدود	٤٨,٣	٤٧,٦	- ١,٠	٣٢,٩
إجمالي الجمهورية	٣٧,٦	٣٩,٦	٥,٠	٢٧,٥

المصدر :

CAPMAS & UNICEF , The Situation of Children in Egypt , November 1989 , p - 3 .

- بيانات ١٩٩٤ مصدرها وزارة السكان وتنظيم الأسرة - المجلس القومي للسكان في عشر سنوات (٨٥ - ٩٥) .

❀ ❀ ❀

ومن الجدول رقم (١٠) يتضح لنا أن معدلات المواليد في الوجه القبلي ومحافظات الحدود تعتبر أعلى المعدلات في الجمهورية ، وتتفوق محافظات الحدود على محافظات الوجه البحري في ذلك . كما ترتفع المعدلات في كل منهما عن المعدل العام على مستوى الجمهورية . ويعتبر معدل المواليد الخام في محافظات الوجه البحري أكثر ارتفاعاً منه في المحافظات الحضرية ويكاد يقترب من المعدل العام للجمهورية في كل من عام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ . ولعل هذا يعكس وجود علاقة طردية بين ارتفاع معدل المواليد وانخفاض المستوى الحضاري ، ولا يخفى أن الجدول المذكور يبين لنا كذلك أن تغير معدل المواليد بين عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ قد اتجه إلى الانخفاض وأن كان بنسبة ضئيلة في كل من المحافظات الحضرية ، ومحافظات الحدود ، ومحافظات الوجه البحري، وذلك بعكس الوجه القبلي الذي اتجه معدل المواليد فيه إلى الزيادة بنسبة ١٣,٠ ٪ تقريباً .

ثالثاً : الطلب على المواليد :

تؤثر عديد من العوامل على الطلب على المواليد ، وتختلف هذه العوامل – في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة . وترتبط معظم هذه العوامل بالظروف التي تحيط بقرار الأسرة إنجاب طفل إضافي أو طفل حدي . ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

- عدد الأطفال لدى الأسرة قبل إنجاب طفل حدي .
- التعليم (درجة تعليم الزوج والزوجة) .
- الدخل (دخل الأسرة مجتمعة) .
- عمر الزوجة .
- الديانة .
- معدل البطالة لدى الإناث في المجتمع .
- نشاط مراكز تنظيم الأسرة .
- النفقات الصحية .

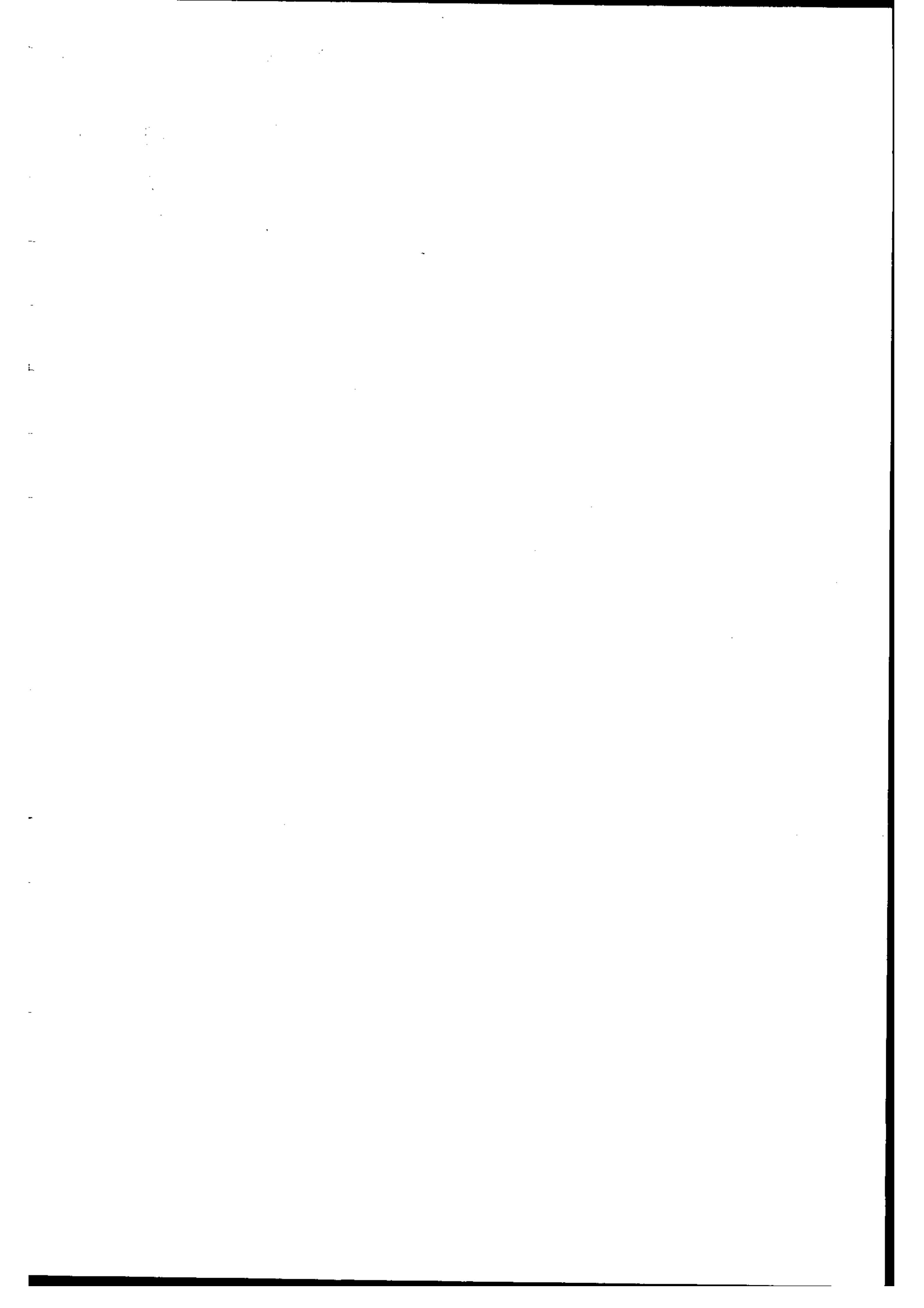
وقد تبين من دراسة عن عرض وطلب المواليد في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٥) أن ٢٧٪ من الأسرة حصلت على طفل أو أكثر غير مرغوب فيهم عام ١٩٧٥ ، وأن ٦٢٪ من الأسر أوضحوا أنهم أنجبوا طفلاً أو أكثر قبل الموعد المناسب لقدومهم أو الذي يرغبون فيه . كما أوضحت الدراسة أهمية تأثير كافة العوامل المذكورة أعلاه في تحديد الطلب على المواليد ، وافترضت أخذ تكاليف تكنولوجيا منع الحمل في الحسبان عند دراسة تخصيص الموارد خاصة في الدول النامية [٢٣] .

وفي مصر أوضحت الدراسات أهمية تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية ودرجة التحضر ، والتعليم ، والوسيلة المستخدمة في منع الحمل ، وسابقة ممارسة تنظيم الأسرة، والعوامل البيولوجية والسن والرضاعة الطبيعية في تغير معدل المواليد . وتبين أن استخدام وسائل منع الحمل تؤدي إلى تخفيض معدلات المواليد بنحو ٨٢٪ خلال فترة شهرين ، وبنحو ٥٧٪ في بقية الفترات التي تزيد على ذلك . كما تشير الدراسة إلى

ارتفاع درجة الإنجاب في صعيد مصر عنها في الوجه البحري . [٢٤]

وتشير دراسات أخرى إلى ارتفاع نسبة الأطفال غير المسجلين في التعداد وتقدر نسبتهم بما يتراوح بين ٨٪ ، ١٢,٣٦٪ وهو ما يجعل معدلات المواليد الخام المعلنة في الاحصائيات الرسمية غير دقيقه ويوجب أخذ هذا العامل في الحسبان وتؤكد إحدى هذه الدراسات على أن سن الزوجة والزوج له تأثير هام جداً ويفوق العوامل الأخرى في هذا الصدد. وبإعادة حساب معدلات المواليد بعد أخذ نسبة عدم تسجيل المواليد اتضح أن معدل المواليد في مصر يتراوح بين ٣٩ ، ٤٠,٦ في الألف عام ١٩٨٢ ، وبين ٤٠,٨ ، ٤٢,٥ في الألف عام ١٩٨٧. [٢٥]

وهكذا نجد أن معدل المواليد في مصر يتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، والطبية ، والاحصائية وغيرها وإن اختلفت درجة التأثير في الدراسات القياسية تبعاً للهدف من الدراسة حيث ترتفع أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الدراسات الخاصة باستجابة الزيادة السكانية للتحضر ، بينما ترتفع درجة تأثير العوامل البيولوجية في دراسات أثر منع الحمل وتنظيم الأسرة على معدلات الزيادة السكانية .



المبحث الثاني

تغير معدلات الوفيات

مقدمة :

إذا كان معدل المواليد يتأثر كثيراً بالتغيرات التي تحدث في العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى ظروف الحرب والاستقرار الداخلي أو الاضطرابات السياسية .. إلخ فإن معدلات الوفيات تتأثر تغيراتها بما يحدث من تقدم طبي ووعي صحي وتحسن في العادات والتقاليد المتمثلة في كل ما له علاقة بالنظافة والطعام والشراب ، وأثر ذلك في انتشار الأوبئة والأمراض التي تصيب الأطفال بصفة خاصة . وذلك بالإضافة إلى ظروف البيئة والمناخ وما يرتبط بهما من جوانب تؤثر على الصحة العامة وانتشار الأمراض ... إلخ .

وفي هذا المبحث نوضح تطور معدل الوفيات في مصر خلال الفترة (١٩٦٦ - ١٩٩٥) مع بيان أسباب هذه التغيرات . ثم نتناول تغيرات معدل الوفيات لدى الأطفال الرضع وأثر ذلك على احتمالات الحياة عند الميلاد . كما نوضح متغيرات معدل الوفيات في كل من ريف وحضر مصر وفي الوجه البحري والوجه القبلي . ونوضح ما سبق كما يلي :

أولاً : تطور معدلات الوفيات خلال الفترة (١٩٦٦-١٩٩٥) :

شهدت الفترة المذكورة انخفاضات متوالية في معدل الوفيات نتيجة الجهود التي بذلت للتغلب على الأمراض المتوطنة والتقدم الطبي والعلاجي وازدياد الوعي الصحي لدى المواطنين نتيجة تناقص معدلات الأمية بين الشباب والاقبال على التعليم الإلزامي ، والجهود المبذولة من جانب وزارة الصحة لتوعية المواطنين صحياً وإرشادهم إلى العادات الصحية في الأكل والشرب والعناية بالمسكن والصحة والبيئة المحيطة .. إلخ .

ونتيجة هذه الجهود تمثلت في انخفاض معدل الوفيات من ١٥,٨ في الألف عام

١٩٦٦ إلى ١١,٨ في الألف عام ١٩٧٦ ثم إلى ١٠ في الألف من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٢ الذي بدأت بعده المعدلات تشهد انخفاضاً آخر إلى ٩,٤ في الألف عام ١٩٨٥ ، وإلى ٩,١ في الألف ، ٨,١ في الألف في كل من عام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ثم توالى الانخفاض خلال التسعينات حتى بلغ المعدل ٦,٤ في الألف عام ١٩٩٤ باستثناء عام ١٩٩١ الذي حدث فيه زيادة نسبتها ٥,٣٪ عن عام ١٩٩٠ .

جدول رقم (١١)

تطور معدل الوفيات (١٩٦٦ - ١٩٩٥)

١٩٦٦	١٥,٨	التغير ٪	١٩٨٦	٩,٢	- ٢,١
١٩٧٦	١١,٨	- ٢٥,٣	١٩٨٧	٩,١	- ٦,٥
١٩٧٧	١١,٨	-	١٩٨٨	٨,١	- ١١,٠
١٩٧٨	١٠,٥	- ١١,٠	١٩٨٩	٧,٧	- ٤,٩
١٩٧٩	١٠,٩	+ ٣,٨	١٩٩٠	٧,١	- ٧,٨
١٩٨٠	١٠,٠	- ٨,٣	١٩٩١	٦,٩	- ٢,٨
١٩٨١	١٠,٠	-	١٩٩٢	٧,٤	+ ٧,٢
١٩٨٢	١٠,٠	-	١٩٩٣	٦,٨	- ٨,١
١٩٨٣	٩,٧	- ٣,٠	١٩٩٤	٦,٨	-
١٩٨٤	٩,٥	- ٢,١	١٩٩٥	٧,٠	+ ٢,٩
١٩٨٥	٩,٤	- ١,١			

المصدر : - الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - مرجع سابق .
الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٤) وزارة السكان وتنظيم الأسرة - المجلس القومي للسكان في عشر سنوات (١٩٨٥ - ١٩٩٥).

❁ ❁ ❁

يوضح جدول رقم (١١) ما يلي :

أ- اتجاه معدل الوفيات بصفة عامة إلى الانخفاض من خلال الفترة المذكورة بمعدل ٢,٥٪ سنوياً ، وهو معدل يرتفع كثيراً عن معدل الانخفاض الذي حدث في معدل المواليد في المتوسط خلال الفترة كما سبق أن أوضحناه في المبحث السابق .

ب- شهدت بعض السنوات ثباتاً في معدل الوفيات وهي السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، (١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، السنوات (١٩٨٧ ، ١٩٨٨) ويرجع ذلك إلى استمرار الجهود الصحية لتطعيم الأطفال ضد الأمراض وإلى التقدم الطبي والعناية بالدواء والصحة العامة وزيادة الوعي الصحي من خلال الحملات الإعلانية في وسائل الإعلام بشكل مكثف خاصة خلال السنوات الأخيرة .

ج- شهدت سنة ١٩٧٩ فقط زيادة في معدل الوفيات عن عام ١٩٧٨ بنسبة ٣,٨٪ ويرجع ذلك إلى وباء الكوليرا الذي أودى بحياة بعض المواطنين خلال ذلك العام، إلا أن السلطات الصحية استطاعت تدارك الأمر أولاً بأول ولم تشهد السنوات التالية لذلك العام ما حدث ١٩٧٩ حيث هبط عدد الوفيات عام ١٩٨٠ مثلاً إلى ٤٢٣ ألف مواطن مقابل ٤٤٦ ألف عام ١٩٧٩ أي بنسبة ٥,٢٪ (وفقاً لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب السنوي - يونيو ١٩٨٩) واستمر الانخفاض بعد ذلك حتى بلغ المعدل ٦,٨٪ عام ١٩٩٤ ثم بلغ ٧,٠٪ عام ١٩٩٥ ويعتبر معدل الوفيات في مصر منخفضاً عن معدل الوفيات في معظم الدول النامية في آسيا وأفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية . ويرتفع قليلاً عن المعدلات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا بعض دول أوروبا . كما يتضح من الجدول رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢)

معدلات الوفيات في بعض مناطق ودول أوروبا

متوسط الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٠)

المنطقة أو الدولة	المعدل
أفريقيا	١٥
دول شرق أفريقيا	١٧
دول وسط أفريقيا	١٦

تابع جدول رقم ١٢	
دول أمريكا اللاتينية	٧
دول آسيا	٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٩
كندا	٧
دول أوروبا	١١
دول غرب أوروبا	١١
مصر	١٠
استراليا	٧

المصدر : U. N . Demographic Yearbook , 1989

❀ ❀ ❀

ومن الجدول رقم (١٢) يتبين أن معدل الوفيات الخام في مصر ينخفض كثيراً عن المعدلات السائدة في قارة أفريقيا بشكل عام وفي دول وسط وشرق أفريقيا . كما ينخفض عن معدلات الوفيات في قارة أوروبا وفي دول غرب أوروبا . بين أن المعدل في مصر لا يزال مرتفعاً عن المعدلات الموجودة في كندا وفي دول آسيا ، ودول أمريكا اللاتينية بصفة عامة ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، واستراليا .

ثانياً : معدل وفيات الأطفال الرضع :

تعتبر سنوات الطفولة الأولى سنوات من عمر الإنسان هى أخطر السنوات فيما يتعلق باحتمالات الحياة نظراً لوجود بعض الأمراض المتوطنة والتي تصيب الأطفال بدرجة أكثر من غيرهم وتضعف قدرة أجسامهم أو ظروفهم الصحية على مقاومة فيروسات هذه الأمراض فضلاً عن التعرض للإصابة بالبكتريا الخاصة بالتلوث مما يترك أثار مرضية شديدة على هؤلاء الأطفال يمكن أن تودي بحياتهم مالم يتم تداركها أولاً بأول وفي الوقت المناسب .

وتشير إحصائيات وتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء إلى اتجاه معدلات

وفيـات الأطفـال إلى انخفـاض مـن ٩٨ في الألـف عـام ١٩٧٣ إلى ٨٥ في الألـف عـام ١٩٧٧ ، وإلى ٧٦ في الألف عام ١٩٧٩ . ثم توالى الانخفـاض حتـى بلـغ المعـدل نحـو ٦٥ في الألف عام ١٩٨٣ ، كما يتضح من جدول رقم (١٣) التالي :

جدول رقم (١٣)

معدل وفيات الأطفال الرضع (١٩٧٣ - ١٩٨٣، ١٩٩١) في الألف

١٩٧٣	٩٨	التغير ٪	١٩٧٩	٧٦	- ١٠,٦
١٩٧٤	٨٩	- ٩,٢	١٩٨٠	٧٦	-
١٩٧٥	٨٩	-	١٩٨١	٧٠	- ٥,٣
١٩٧٦	٨٩	-	١٩٨٢	٧٠	-
١٩٧٧	٨٥	- ٤,٥	١٩٨٣	٦٥	- ٧,١
١٩٧٨	٨٥	-	١٩٩١	٥٩	- ٩,٢

المصدر : . Dr. Lila Nawar , Infant Mortality in Egypt. Capmas , 1988

أرقام ١٩٩٠ مصدرها البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣ - ص٢٣٨ .

❁ ❁ ❁

يشير الجدول رقم (١٣) إلى انخفاض معدل الوفيات لـدى الأطفـال خـلال الفـترة (١٩٧٣ - ١٩٨٣) بمعدل ٣,٧٪ في المتوسط سنوياً . ويرجع ذلك إلى العنايـة بصحـة الطفولة والتغذية والرضاعة الطبيعية وزيادة الوعي الصحي لدى الأمهـات اللاتـي أقبلـن على تطعيم أطفالهن ضد الأمراض المختلفة . ويلاحظ ارتفاع معدل الانخفاض السنوي في وفيات الأطفال عن معدل الانخفاض السنوي في الوفيات بشكل عـام . وقـد حـدث انخفاض آخر في هذا المعدل عام ١٩٩٠ بنسبة ٩,٢٪ عن عام ١٩٨٣ . وتشـير بعـض الدراسات إلى أن هناك بعض العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على وفيات الأطفال مثل العوامل الديموغرافية المتمثلـة في انخفـاض سـن الأم عـن ٢٠ أو زيادتـه عـن ٣٥ سـنة ، وتقارب أعمار الأطفال بحيث يقل الفرق في العمر عن سنة ، وزيادة عدد الأطفال عـن خمسة أطفال للأسرة بالإضافـة إلى ظـروف السـكن الصحـي أو غـير الصحـي وبعـض العوامل الاقتصادية ، والاجتماعية مثل مستوى تعليم الآبـاء والمرتبـة الاجتماعيـة لعمـل

الآباء والاضطرابات الداخلية والرضاعة الطبيعية . وذلك بالإضافة إلى الأمراض الصدرية وتسمم الحمل وغيرها . [٢٦]

ثالثاً : احتمالات الحياة عند الميلاد :

تشير الاحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى أن توقعات الحياة عند الميلاد في مصر تبلغ ٦١ سنة خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٠) وذلك مقابل ٥٩ في شمال أفريقيا ، ٥٢ سنة في قارة أفريقيا بصفة عامة ، ٦٦ سنة في أمريكا اللاتينية ، ٦٢ سنة في دول قارة آسيا ، ٧٧ سنة في كندا ، ٧٥ سنة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٧٤ في دول قارة أوروبا ، ٧٦ سنة في استراليا.[٢٧]

وفي دراسة قدمت إلى مؤتمر السكان في العالم الإسلامي الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٨٧ أوضحت إحدى الدراسات أن احتمالات حياة الأطفال عند الميلاد تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية ، والطبية ، وأن وفيات الأطفال في مصر من الذكور تقل عن وفيات الأطفال الإناث بعكس ما هو عليه الحال في معظم دول العالم حيث تزيد وفيات الأطفال الرضع الذكور عن الإناث ، وأن المولود السابع أكثر المواليد تعرضاً للوفاة من غيره . كما تبين أن معدل وفيات الأطفال بين النساء غير المرضعات تزيد ٦ مرات عن مثيلاتها بين النساء المرضعات رضاعة طبيعية .كما أوضحت الدراسة أثر تعليم وعمل المرأة ومهنة الوالد في تغير معدلات الوفيات لدى الأطفال.[٢٨]

ويلاحظ أن احتمالات وفيات الأطفال تزيد في الدول التي ينخفض فيها عدد الأطباء بالنسبة لاحتياجات السكان فيرتفع عدد المرضى لكل طبيب كما هو الحال في مصر وفي غيرها من الدول النامية . إذ يتراوح عدد السكان لكل طبيب بين ٧٩٠ مريضاً في مصر، ٩٤٦٠ مريضاً في اندونسيا ، ٥٧٣٩٠ مريضاً لكل طبيب في غينيا وذلك عام ١٩٨٤ . [٢٩] ورغم ما سبق فإن معدلات وفيات الأطفال في مصر

واحتمال الوفاة في سنوات الطفولة الأولى لدى أطفال مصر تعتبر منخفضة كثيراً عن مثيلاتها في بقية الدول المذكورة.

رابعاً : وفيات الأطفال بين الريف والحضر :

تشير الدراسات والاحصائيات السكانية إلى ارتفاع معدلات الوفيات لدى الأطفال بشكل واضح في ريف الوجه البحري وهو ما يوجد في الحضر أيضاً بصفة عامة . إذ ترتفع معدلات وفيات الأطفال في ريف الوجه القبلي إلى ١٥١ طفل لكل ألف من السكان عام ١٩٨٠ مثلاً مقابل ١١٦ في الألف على مستوى الجمهورية . ولعل ذلك يمكن تفسيره بسوء الأحوال المعيشية ووجود فجوة حضرية كبيرة بين ريف الوجه القبلي وريف الوجه البحري من ناحية وفجوة بين ريف الوجه القبلي وحضر الجمهورية من ناحية أخرى .

وقد بلغت معدلات وفيات الأطفال في حضر الجمهورية نحو ١١٤ في الألف خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨١) بناء على التعديلات التي أدخلتها بعض الدراسات السكانية الصادرة عن جهاز التعبئة والاحصاء والتي اعتمدت على ضبط البيانات المستخدمة في ظل عدم تأكد ١٠٪ للمناطق الريفية ، ٥٪ بالنسبة للحضر . وتتراوح النتائج المتحققة بين ٨٤,٧ في الألف للمحافظات الحضرية ، ١٥٠,٩ في الألف بالنسبة لريف الوجه القبلي كما هو في الجدول رقم (١٤) التالي : -

جدول رقم (١٤)

معدلات الوفيات في ريف وحضر الجمهورية

(المعدل في الألف)

المنطقة	عام١٩٨٦	١٩٩٤
المحافظات الحضرية	٨٤,٧	٦,٨
حضر الوجه البحري	٨١,١	٥,٦
ريف الوجه البحري	١١٩,١	//
حضر الوجه القبلي	١١٠,١	٦,٨

تابع جدول رقم ١٤		
ريف الوجه القبلي	١٥٠,٩	//
إجمالي الجمهورية	١١٥,٩	٦,٤

المصدر : انظر مصدر جدول رقم (١٣)

بيانات ١٩٩٤ مصدرها وزارة السكان وتنظيم الأسرة – المجلس القومي للسكان في عشر سنوات (١٩٨٥ – ١٩٩٥)

❀ ❀ ❀

ومن جدول (١٤) يمكن استنتاج ما يلي :

أ- يقل معدل الوفيات في المحافظات الحضرية (القاهرة – الأسكندرية – بور سعيد – السويس) عن معدلات الوفيات في حضر الوجه القبلي ويزيد قليلاً عن معدلات الوفيات في حضر الوجه البحري.

ب- يعتبر معدل الوفيات في ريف الوجه البحري وفي ريف الوجه القبلي مرتفعاً عن معدل الوفيات في حضر هاتين المنطقتين ، كما يرتفع عن المعدل العام لإجمالي الجمهورية في نفس العام . وذلك فضلاً عن ارتفاعه عن معدل وفيات المحافظات الحضرية .

ولعل ذلك يرجع إلى ظروف المعيشة غير الصحية وتدني مستوى المرافق والخدمات العامة في الريف عن الحضر . وذلك يتمثل في عدم وجود المسكن الصحي المناسب ، والمياه النقية والصرف الصحي ، وانتشار الحشرات الناقلة للأمراض . وذلك فضلاً عن انخفاض مستوى الوعي الصحي والعادات الغذائية وغيرها في الريف مقارنة بما هو عليه الحال في الحضر بصفة عامة .

ج- ترتفع معدلات الوفيات في كل من ريف وحضر الوجه القبلي عن المعدلات المثيلة في الوجه البحري . ويرجع ذلك إلى وجود فجوة حضارية قديمة بين الوجهين القبلي والبحري فضلاً عن اختلاف الظروف المناخية وما يرتبط بها من اختلاف في احتمالات الإصابة ببعض الأمراض والأوبئة ... إلخ .

المبحث الثالث

تغيرات معدل الخصوبة

يقصد بالخصوبة عدد الأطفال الذين تنجبهم الزوجة خلال فترة الزواج في المتوسط. وبطبيعة الحال فإن المؤشرات السكانية الدولية توضح ارتفاع معدلات الخصوبة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة لأسباب متعددة سوف نتناولها بالشرح في الصفحات التالية . ويلاحظ أن معدل الخصوبة يتم قياسه وفقاً للعديد من الظروف أو العوامل المؤثرة حيث يتم حساب الخصوبة في فترات العمر المختلفة (سن الزوجة) ، وعلى أساس جغرافي كذلك . حيث يتم حساب الخصوبة في الريف وفي الحضر في كل من الأقاليم الشمالية والأقاليم الجنوبية أو كل من الوجه البحري والوجه القبلي في مصر على سبيل المثال . وذلك فضلاً عن حساب معدل الخصوبة وفقاً لظروف عمل المرأة ، ومستوى التعليم ، والمستوى الاجتماعي للزوجة والزوج والظروف الاقتصادية والاجتماعية ... إلخ .

وفي هذا المبحث نتناول تطور معدل الخصوبة في مصر ثم نشرح أهم العوامل التي تؤثر على هذا المعدل في مصر .

أولاً : تطور معدل الخصوبة في مصر:

تشير الاحصائيات السكانية إلى أن معدل الخصوبة في مصر يتجه إلى الانخفاض بشكل مضطرد حيث يبلغ هذا المعدل ٥,٣ طفل لكل زوجة عام ١٩٨٢ مقابل ٦,٢ طفل عام ١٩٦٠ أي بنسبة انخفاض قدرها ١٤,٥٪ عن عام ١٩٦٠ . كما أن المعدل انخفض من ٦,٩ طفل خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٦٦) إلى ستة أطفال خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٧١) وتوالى الانخفاض بعد ذلك حتى بلغ المعدل ٣,٦ طفل عام ١٩٩٤ كما يتضح من الجدول رقم (١٥) التالي :

جدول رقم (١٥)

تطور معدل الخصوبة في مصر (١٩٦٢ - ١٩٩٥)

الفترة	المعدل (طفل)	التغير ٪
١٩٦٢ - ١٩٦٦	٦,٩	-
١٩٦٧ - ١٩٧١	٦,٠	- ١٣,٠
١٩٧٢ - ١٩٧٦	٥,٦	- ٦,٧
١٩٧٧ - ١٩٨١	٥,٦	-
المسح الديموجرافي الصحي ١٩٨٨	٤,٤	- ٢١,٤
مسح صحة الأم والطفل ١٩٩١	٤,١	- ٦,٨
المسح الديموجرافي الصحي ١٩٩٢	٣,٩	- ٤,٩
مسح فاعلية استخدام وسائل تنظيم الأسرة ١٩٩٤	٣,٦	- ٧,٧
المسح السكاني الصحي مصر ١٩٩٥	٣,٦	-

المصدر :

Dr . Magdi Abdel Kader , Recent Fertility Levels in Egypt , CAMPAS , Dec . 1988 .

(الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٤) - وزارة السكان وتنظيم الأسرة - المجلس القومي للسكان في عشر سنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٥ - ص٥٥ .

❁ ❁ ❁

ويستفاد من جدول رقم (١٥) أن معدل الخصوبة في المتوسط قد انخفض بنسبة ٦,٦٪ تقريباً خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٨١) ثم انخفض خلال التسعينات حتى بلغ نحو ٣,٦ طفل عام ١٩٩٤ وبنسبة ٧,٧٪ عن عام ١٩٩٢ ، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي حدثت في العوامل المؤثرة على الخصوبة والتي سوف نوضحها فيما يلي بالإضافة إلى جهود الدولة في تنظيم الأسرة وارتفاع عدد الممارسات من السيدات لوسائل تنظيم الحمل خلال الفترة المذكورة .

ثانياً : العوامل المؤثرة على الخصوبة :

يوجد عدة عوامل تؤثر على معدلات الخصوبة وهى السن ، والتحضر ، والتعليم ، عمل المرأة ، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

أ- السن :

أوضحت الدراسة التي أجريت لاختبار العلاقة بين سن الزوج والخصوبة وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين ، وأن أعلى معدلات الخصوبة تكون في فئة العمر بين ٢٥ - ٣٤ سنة ، وإن تركزت بدرجة أكثر وضوحاً في فئة العمر (٢٥ - ٢٩عاماً) . والجدول رقم (١٦) التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (١٦)

معدلات الخصوبة وفقاً لفئات السن (١٩٦٠ - ١٩٨٨)

فئة السن / عام	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٨
١٥-١٩	٣٤,٠	٢١,١	٧٨,٥	٣١,٠	-
٢٠-٢٤	٢١٨,٦	١٨٦,٩	٢٥٥,٧	١٧٣,٩	-
٢٥-٢٩	٣٤٣,٤	٣٠٧,٥	٢٨٠,١	٣٠٨,٦	-
٣٠-٣٤	٣٦٦,١	٢٧٢,٨	٢٢٨,٦	٢٥٨,٧	-
٣٥-٣٩	١٦٥,٨	٢٠٥,٣	١٣٨,٩	١٧٧,٨	-
٤٠-٤٤	٥٨,٠	٨٨,٢	٥٢,٦	٦٩,٣	-
٤٥-٤٩	١٨,٢	٤٧,٩	١٢,٤	٣٥,٩	-
الإجمالي	٦,٢	٥,٦	٥,٣	٥,٣	٤,٤

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١٥) .

❁ ❁ ❁

يوضح الجدول رقم (١٦) ما يلي :

١- اتجه معدل الخصوبة العام في المتوسط إلى الانخفاض من ٦,٢ طفل عام ١٩٦٠ إلى ٥,٣ طفل عام ١٩٨٢ . ويبلغ المعدل عام ١٩٨٨ نحو ٤,٤ طفل لكل سيدة وذلك نتيجة العوامل الإيجابية التي كان لنجاحها دوراً هاماً في الانخفاض الحادث .

٢- تعتبر فئات العمر (٢٠ - ٣٤) أكثر فئات عمر السيدة خصوبة. وتقل الخصوبة في فئات العمر (١٥ - ١٩) ، (٤٠ - ٤٩). ويرتبط هذه السن بالحالة

الصحية للنساء حيث يكون سن الشباب هـو أفضـل فـترات الخصوبـة بينمـا التغيرات الصحية التي تطرأ على الصحة بعد سن الأربعين تؤدي إلى ضعف معدلات الخصوبـة . وقد وجد أن ما يزيد على ٦٠٪ من حالات الإنجاب تحـدث في سـن مـا دون الثلاثـين عاماً . (٣٠) كما تبين أن معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفـاس يرتفـع في فئة العمـر (٤٥ - ٤٩) وأن ٣١,٥٪ مـن حـالات أمـراض النسـاء في المستشـفيات العامة والمركزية تعتبر أمراض حمل وولادة ونفاس . (٣١)

٣- اتجهت معدلات الخصوبة في فئات العمر الأكثر من ثلاثين عامـاً إلى الزيـادة في السنوات التالية لعام ١٩٧٦ وذلك نتيجة تأخر سن الزواج تحت ضغط أزمـة الاسـكان والغلاء والسفر إلى الدول العربية للعمل هناك مما أدى إلى ارتفاع معدلات الخصوبـة في هذه الفئات المتأخرة من العمر مقارنـة بعـام ١٩٦٠ ، وعـام ١٩٧٦ . ويقـدر المجلس القومي للسكان نسبة المواليد التي تحدث في فئة السن فوق الثلاثين بنحـو ٤١,٢٪ مـن إجمالي حالات الولادة التي شهدتها السنوات الأخيرة (١٩٨٦ - ١٩٨٩) . (٣٢)

ب- التحضر:

أثبتت الاحصائيات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصـاء أن معدل الخصوبة يرتفع لدى سكان الريف بشـكل يفـوق مـا هـو موجـود في الحضـر حيث أن الريف له خصائصه المساعدة على زيادة الانجاب للزوجة الواحدة حيث ينظـر الناس في الريف إلى كثرة عدد الأبناء علـى أنهـم عـزوة وسـند في المسـتقبل فضـلاً عـن مساهمتهم منذ الطفولـة المبكـرة في العمـل الزراعـي ، ويشـجعهم علـى اسـتمرار هـذه الاتجاهات انخفاض تكاليف تربية النشئ في الريف عنها في المدن حيث تزيد درجة عناية الآباء بالأبناء من حيث المأكل والملبس والترفيه والتعليم والصحة ... إلخ ، وهـو مـا لا يهتم به عادة أبناء الريف كثيراً . والجدول رقم (١٧) التالي يوضح معـدلات الخصوبـة في كل من ريف وحضر الجمهورية خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٠) .

جدول رقم (١٧)

معدلات الخصوبة في ريف وحضر الجمهورية (١٩٦٠ - ١٩٨٠)

المنطقة	١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٠
الحضر	٦,٤٠	٥,٣٨	٤,٣٦	٤,٢٧
الريف	٧,٦٤	٧,٥٠	٦,٥٤	٦,١٤
إجمالي الجمهورية	٧,٠٩	٦,٥٣	٥,٥٣	٥,٢٧

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١٥) .

❁ ❁ ❁

ومن الجدول يمكن استنتاج أن معدل الخصوبة في الريف يرتفع بشكل واضح عن معدل الخصوبة لدى الحضر ، وعن معدلات الخصوبة على مستوى الجمهورية ، وأن معدل الخصوبة في الريف يزيد بنسبة ٤٣,٨٪ عن مثيله في الحضر خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠) . كما تبلغ نسبة زيادته عن مثيله على مستوى الجمهورية نحو ١٦,٥٪ خلال نفس الفترة . وذلك مقابل ١٩,٤٪ ، ٧,٨٪ على التوالي خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ، ويعني ذلك اتجاه الفجوة بين معدلات الخصوبة في الريف، ومعدلات الخصوبة في الحضر إلى الزيادة وليس إلى الانخفاض .

رغم حدوث العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الريف منذ عام ١٩٦٠ . ولا شك أن هذه نتيجة خطيرة يجب دراسة أسبابها .

ج- التعليم :

سبق أن أشرنا إلى ارتفاع خصوبة المرأة غير المتعلمة إلى ضعف خصوبة المرأة المتعلمة والتي تعمل . وإذا علمنا أن معدل الأمية لدى النساء يفوق معدل الأمية لدى الرجال وأن هذا المعدل يبلغ نحو ٦١,٨٪ عام ١٩٨٦ فإن نتيجة ذلك تنعكس على معدل الخصوبة بشكل عام .

د- عمل المرأة :

كما سبق لنا الإشارة إلى حقيقة انخفاض درجة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة . إذ تشير احصائيات السكان وفقاً لتعداد ١٩٨٦ إلى أن عدد النساء العاملات في كل من ريف وحضر الجمهورية يبلغ ١,٢ مليون سيدة بنسبة ١٠,٧٪ من إجمالي قوة العمل البالغة نحو ١٢ مليون مواطن . كما أن عدد هؤلاء النساء العاملات يمثل ٥,٣٪ من إجمالي النساء في مصر ، ٥٩,٠٪ من عدد النساء اللاتي في سن العمل، والانتاج [٣٣] . ولا شك أن هذه الظروف تودي إلى ارتفاع معدل خصوبة النساء في مصر بصفة عامة .

هـ- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية :

مما لا شك فيه أن هناك بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تلعب دوراً مؤثراً على معدلات الخصوبة بشكل عام . ومن أهم هذه العوامل مستوى المعيشة ، ودرجة الغلاء أو التضخم في الاقتصاد القومي ، ومعدلات البطالة ، ومستوى الرعاية الصحية والوعي الصحي وتوافر المسكن الصحي والوعي الصحي والمياه النقية ... إلخ .

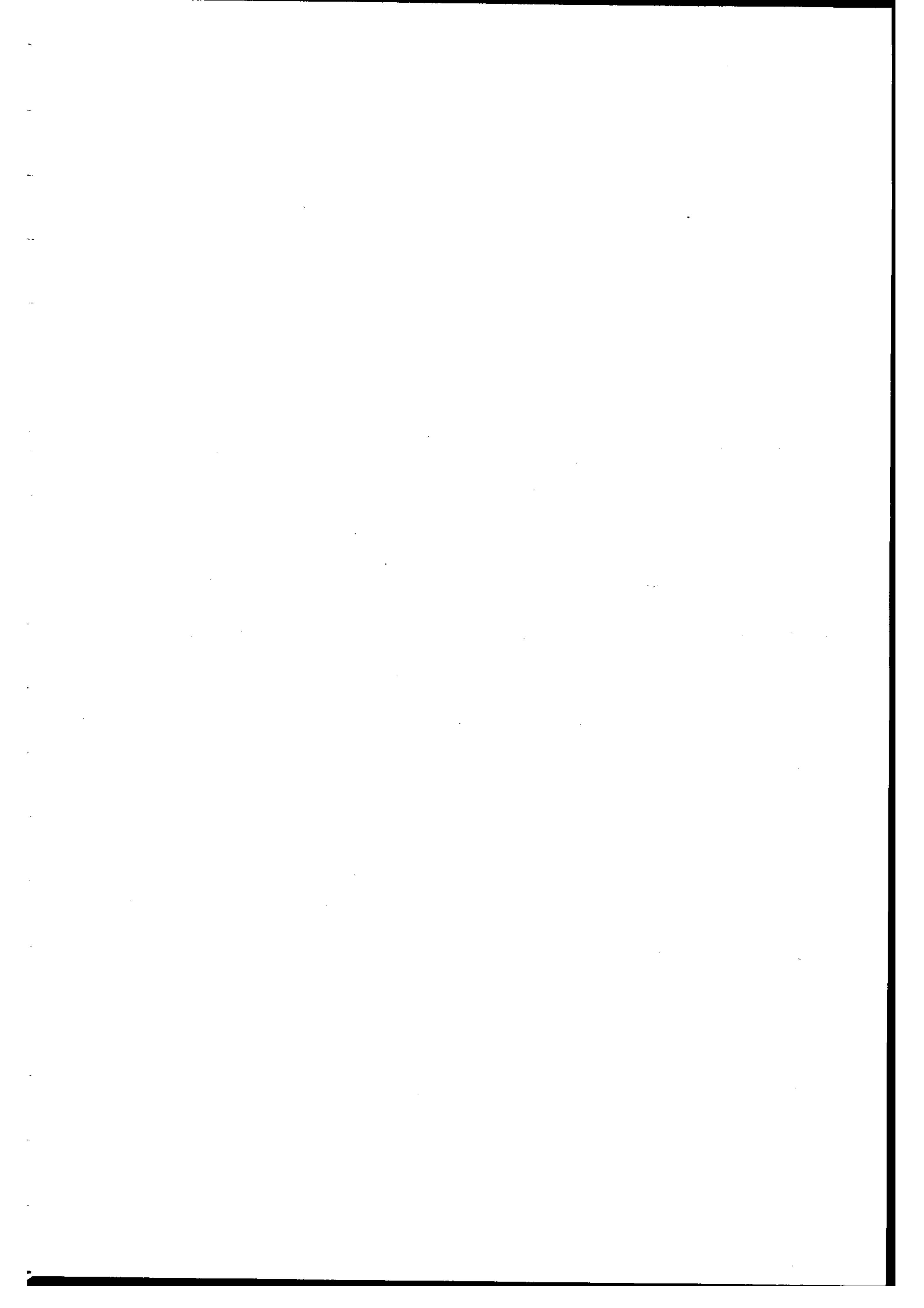
إذ توضح بعض الدراسات أن انخفاض مستوى المعيشة في الدول النامية يعتبر مناخاً مواتياً لزيادة السكان بينما العمل على رفع مستوى المعيشة وتغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى الأفضل يمكن أن يؤدي إلى تقليل معدلات الخصوبة تلقائياً . وتوضح هذه الدراسات أن معدل الخصوبة في ١٢ دولة نامية من بينها مصر قد انخفض بنسبة تتراوح بين ١٠٪ ، ٢٠٪ خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٧٥) نتيجة تحسن الظروف المعيشية في هذه الدول . [٣٤]

من ناحية أخرى نلاحظ أن ارتفاع معدلات التضخم وما يترتب عليه من ارتفاع تكلفة تنشئة أو تربية الطفل بصفة عامة يجعل كثيراً من الآباء مضطرين إلى تقليل عدد

مرات الإنجاب طالما أن دخولهم محدودة وتقل قيمتها الحقيقية بفعل غلاء الأسعار . ولعل أحد أسباب زيادة معدلات الخصوبة في الريف المصري عنها في الحضر يرجع إلى الانخفاض النسبي لتكلفة المعيشة في الريف عنه في الحضر وما يترتب على ذلك من انخفاض تكلفة تربية الطفل في الريف عنه في الحضر ، وعندما بدء الريف يشارك الحضر معاناته من ارتفاع الأسعار اتجهت معدلات الخصوبة إلى الانخفاض في الريف المصري عن ذي قبل . إذ لو رجعنا إلى الجدول رقم (١٧) السابق نجد أن معدل الخصوبة فيه قد انخفض من ٧,٦٤ خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) إلى نحو ٦,١٤ خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) أي بنسبة ١٩,٦٪ ولا شك أن ارتفاع الأسعار خلال حقبة الثمانينات عنها في حقبة الستينات يعتبر من بين العوامل المؤثرة في هذا الصدد حيث اتجه سن الزواج إلى الارتفاع مما أدى إلى انخفاض معدلاته كما سبق الاشارة إلى ذلك .

ولا يخفى أهمية تأثير التقدم الصحي والعلاجي ووجود المياه النقية وخدمات الصرف الصحي والمبيدات وأمصال التطعيم ... إلخ على معدلات الخصوبة حيث يؤدي التقدم في هذه الميادين إلى انخفاض معدلات الوفيات ومن ثم القضاء على أحد أسباب زيادة السكان وهو زيادة الوفيات التي تدفع الآباء إلى إنجاب عدد كبير ليكون بمثابة احتياطي خشية حدوث وفيات للأطفال ، وبذلك فإن اطمئنان الآباء على إمكانية حياة الأطفال ومقاومة الأمراض يجعلهم يكتفون بالعدد المناسب لإمكانياتهم وظروفهم الاقتصادية والصحية والاجتماعية ...إلخ.

وقد أوضحت الدراسات ارتفاع درجة تأثير الرضاعة الطبيعية وطول الفترة الزمنية بين الأطفال ، وطول فترة الزواج ، ومعدل وفيات الأطفال على معدلات خصوبة المرأة في مصر ، وأن معامل التحديد (R^2) يزيد عن ٠,٥٠ عند مستوى معنوية ٩٥٪ [٣٥].



المبحث الرابع

أسباب اجتماعية وثقافية

مقدمة :

هناك بعض الأسباب ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على السكان بصفة عامة مثل العادات والتقاليد ، ونظرة المجتمع إلى نوع المولود أو نسبه ، وميل المجتمع إلى تعدد الزوجات من عدمه ، ومدى التفاوت في توزيع المراكز الاجتماعية للمواطنين ، وتفاوت التفاؤل أو التشاؤم بشأن المستقبل ، وظروف الحروب والأزمات، وقابلية المجتمع لتنظيم الأسرة ، وميل الأفراد إلى الهجرة من عدمه ... إلخ .

ونوضح ما سبق بشئ من التفصيل كما يلي :

أولاً : العادات والتقاليد :

تلعب العادات والتقاليد المتعارف عليها أو الموروثة دوراً هاماً في مجال السكان في أي مجتمع من المجتمعات حيث نجد من العادات والتقاليد في بعض المجتمعات ما يعتبر الأولاد مصدر فخار وقوة للعائلة ومن ثم الاتجاه إلى تفضيل الأسرة الممتدة كثيرة الأولاد والبنات التي تؤدي إلى زيادة النفوذ وتعدد المصاهرات مع العائلات الأخرى ، وهو ما يشيع كثيراً في المجتمعات القبلية والريفية بعكس المجتمعات الحضرية أو مجتمعات الدول الصناعية التي تفضل الأسرة النووية صغيرة العدد .

وفي مصر تنتشر عادات وتقاليد في الريف المصري تفضل كثرة الأبناء بدافع العصبية والنفوذ وتعدد المصاهرة مع العائلات الأخرى وتفضيل نمط (الأسرة الممتدة) . أما في الحضر والمحافظات الحضرية فقد انحسرت مثل هذه العادات والتقاليد نتيجة العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى .

وتحتم العادات والتقاليد على المتزوجين في كل من الريف والحضر سرعة الانجاب وتعتبر ذلك إثبات قوي للرجولة وللأنوثة على حد سواء ، ويعاني أولئك الذين لا ينجبون بسرعة أو العاقرات آلاماً نفسية نتيجة النظرة الاجتماعية غير السليمة لعدم

الانجاب . وقد تبين من إحدى الدراسات أن نسبة كبرى من المتزوجين يفضلون أن يكون الانجاب بعد فترة قصيرة من بداية الزواج ، وأن حوالي ٩٠٪ منهم يرون أن طول الفترة بين الزواج والانجاب لا يجب أن يتعدى سنتين على الأكثر .(٣٦)

ولعل العادات والتقاليد هى التي فرضت إلى وقت طويل أن يكون الزواج مبكراً في الريف المصري للشاب والفتاة على السواء ، ولا يكتسب هؤلاء احترام المجتمع الريفي إلا بعد الزواج والانجاب . ورغم وجود بعض التشريعات التي صدرت تباعاً لتحديد سن الزواج للفتى والفتاة إلا أن العادات والتقاليد دفعت الناس إلى التحايل على القانون وتزويج الفتيات الصغار قبل السن القانونية .

وفي الريف المصري يفضل الناس زواج الأقارب وعادة ما يتفقون على زواج كل طفلة تولد في العائلة لطفل سبقها في تاريخ الميلاد ، ومن ثم يؤدي تفضيل زواج الأقارب إلى الزواج المبكر حيث يصبح الإتفاق المبدئي الذي تم بين والد الطفل ووالد الطفلة ملزماً للطرفين إذا أخل به أحد الطرفين تحدث كوارث وصراعات عائليه لا تحمد عقباها . وفي ظل الزواج المبكر يزيد احتمالات الانجاب وزيادة السكان بصفة عامة ومع ثبات العوامل الأخرى مثل العقم والتعليم وغيرها . وتؤثر نظرة المجتمع إلى الرجل والمرأة المطلقان على سكان المجتمع حيث أن المجتمعات الشرقية عموماً تعتبر الطلاق فشلاً ذريعاً يرتبط بسوء خلق أو طباع الطرفين ومن ثم تقل معدلات الطلاق إلى أدنى الحدود في هذه المجتمعات . وفي مصر يبلغ معدل الطلاق نحو١٦ في الألف وفقاً لاحصائيات السكان عام ١٩٨٨ ، ولا شك أن هذه النظرة الاجتماعية للطلاق تؤدي إلى استمرار وطول فترة الزواج وزيادة فرص الانجاب وزيادة عدد السكان وذلك بعكس المجتمعات التي ينتشر فيها الطلاق ويفضل المواطنون فيها الاستقلال والحرية دون ضوابط وتقل فيها قيمة إنجاب الأطفال وقيمة الكيان الأسري . ومن العادات والتقاليد المعروفة في دول الشرق عموماً وفي مصر أيضاً نظرة المرأة إلى الأولاد على

أنهم الضمان الحقيقي لاستمرار الزواج وضآلة فرص الرجل في الزواج من امرأة أخرى أو طلاق الزوجة ذات الأولاد الكثيرين . وتتوارث هذه المعتقدات من جيل إلى آخر مما يؤدي إلى الحرص على كثرة السكان بصفة عامة باعتبار ذلك مرتبطاً باستقرار الكيان الأسري إلى حد كبير .

ثانياً : نظرة المجتمع إلى الأطفال الذكور :

وتؤثر نظرة المجتمع القائمة على تفضيل الذكر على الأنثى في تغيير حجم السكان حيث نجد أن كثيراً من المتزوجين يعمدون إلى تكرار الإنجاب في حالة البدء بإنجاب أنثى رغبة في الحصول على مولود ذكر وكأنهم بذلك يعتمدون على تطبيق قانون الاحتمالات . ومن ثم فقد يمضي وقت طويل ويتم انجاب أكثر من خمس فتيات حتى ينجب الزوجان ذكراً وقد لا يحدث . وتتجه بعض الأسر إلى عدم القناعة بطفل ذكر واحد ، وترغب في انجاب أكثر من طفل ليكون الأطفال الذكور عوناً لبعضهم البعض في المجتمع .

ويلاحظ أن تفضيل المجتمع للأطفال الذكور لا يمنع من انجاب الإناث ، ولا يعني عدم الرغبة في انجاب الإناث لأن الأسر التي يتتابع لديها المواليد الذكور تتجه إلى تكرار الانجاب مرة أخرى رغبة في انجاب أنثى تساعد الأم في شئون المنزل وتوجد رابطة مصاهرة مع العائلات الأخرى خاصة في الريف . بل إن هناك بعض المعتقدات التي لها أساس ديني ترى في انجاب الإناث خير وبركة وسعادة في الدنيا والآخرة . وما يمنع هذه الأسر من القناعة بالأنثى إلا الرغبة في استمرار شجرة العائلة التي تحمل دائماً اسم الذكر وتنادي به رسمياً واجتماعياً وعادة ما يحل الإبن محل الأب في رئاسة وادارة شئون العائلة وادارة الأعمال الزراعية أو التجارية أو غيرها . كما تجد بعض العائلات في انجاب الذكر معيناً على الدهر في حالة الشيخوخة حيث يقوم الأبناء برعاية الآباء والسؤال عنهم واحساسهم بالأمن الاجتماعي . ويرى البعض أن العلاقة بين تفضيل

الذكور وحجم الأسرة تتوقف على عدة عوامل أهمها : الحجم المرغوب فيه للأسرة ، وعدد الأطفال الموجودين فعلاً من الذكور ومعدل وفيات الأطفال [لتأثيره في احتمال بقاء المولود الذكر على قيد الحياة حتى بلوغ الوالدين سن الشيخوخة] [٣٧] .

وقد سبق أن أشرنا إلى ارتفاع معدل الوفيات لدى الذكور في مصر عنه لدى الإناث وإذا علمنا أن نسبة عدد السكان الذكور إلى إجمالي عدد السكان تبلغ ٥١,١٪ وفقاً لتعداد ١٩٨٦ فإن ذلك يعني استمرار المجتمع في زيادة عدد مرات الإنجاب رغبة في انجاب الذكور وزيادة متوسط أعدادهم في الأسرة المصرية ولا شك أن ذلك يؤدي إلى زيادة عدد السكان بصفة عامة خلال السنوات القادمة .

ثالثاً : ميل المجتمع إلى تعدد الزوجات :

من الناحية النظرية يؤدي تفضيل المجتمع لتعدد الزوجات إلى زيادة عدد السكان بصفة عامة نظراً لزيادة فرص الإنجاب من كل زوجة ، وهو أمر يتفق مع الشريعة الإسلامية إلا أن المجتمع المصري اتجه في السنوات الأخيرة إلى العزوف عن هذه الاتجاهات نظراً لارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة وأعباء تربية وتنشئة الأطفال وتقل نسبة الأسر التي تتعدد فيها الزوجات إلى حوالي ٢,٥٪ في الوقت الحاضر وذلك مقابل ٣,٨٪ عام ١٩٤٧ .

ويلاحظ أن تعدد الزوجات يمكن ألا يكون سبباً جوهرياً في زيادة عدد السكان في حالة زيادة نسبة الرجال الذكور عن نسبة الإناث في المجتمع حيث أن فرص الزواج للمرأة تكون متاحة بدون تعدد مع زوجات أخريات ، وهو نفس ما يحدث في حالة تعدد الزوجات بسبب عقم الزوجه الأولى مثلاً . أما في حالة زيادة نسبة الإناث عن نسبة الذكور في المجتمع فإن فرص الزواج تتضاءل أمام الفتاة وتقل فرص انجاب الأطفال لوجود فائض من النساء دون زواج فإذا ما حدث تعدد للزوجات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الأطفال بصفة عامة .

وفي المجتمع المصري تكاد تتساوى نسبة الذكور مع نسبة الإناث خلال السنوات الأخيرة ومن الممكن أن يؤدي تعدد الزوجات في ظل الغلاء وارتفاع تكاليف الزواج بالنسبة للشباب واضطرار الفتيات إلى الزواج من الأثرياء الذين سبق لهم الزواج والانجاب ومن ثم زيادة فرص الانجاب وزيادة عدد السكان ولكن كما سبق القول فإن انخفاض نسبة الأسر التي تتعدد فيها الزوجات يجعل تأثير ذلك محدوداً للغاية .

رابعاً : التفاوت الاجتماعي والطبقي :

يعتبر الوضع أو المركز الاجتماعي والطبقي للأسره نتيجة عديد من الظروف الاقتصادية والثقافية أو التعليمية ومحل الميلاد والإقامة ونوع المهنة أو العمل ودرجة الثراء أو الفقر في المجتمع . ولا شك أن وجود مثل هذه العوامل المؤثرة على المركز الاجتماعي أو الطبقي للأسرة يؤثر بدوره على قابلية أصحاب هذه المراكز للإنجاب وزيادة النسل أو الحد منه .

وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت على عينات من بعض محافظات مصر أن هناك ارتباطاً بين المركز الاجتماعي أو الطبقي أوالمهني لرب الأسرة وعدد الأطفال لديها . إذ أن النتائج تؤكد ميل بعض الطبقات إلى تأكيد المكانة الاجتماعية عن طريق الانجاب في حالة انخفاض المستوى الطبقي (العمال الزراعيين مثلاً) بينما يقل وجود هذه الاتجاهات في الحضر ، كما تبين أن أصحاب المهن الفنية والادارية والعلمية ومن إليهم يفضلون عدد أقل من الأبناء وذلك في المحافظات الحضرية ويتفق ذلك مع ما أوضحته دراسات أخرى من أن أصحاب المهن الزراعية والتجاروكبار الزراع يفضلون العدد الكبير من الأولاد على عكس أصحاب المهن الإدارية العليا وأصحاب المهن الفنية (٣٨) .

خامساً : توقعات المستقبل :

تؤثر توقعات المستقبل بالتفاؤل أو التشاؤم على معدلات النمو السكاني بصفة

عامة، حيث نجد أن توقعات التفاؤل بحدوث رواج اقتصادي وزيادة الدخل والمعروض من السلع والخدمات وارتفاع مستوى المعيشة تعتبر مشجعة على الزواج والإنجاب والانفاق ومن ثم زيادة عدد السكان .

ويحدث العكس في حالة التشاؤم بشأن المستقبل وتوقع حدوث كساد أو بطالة وانخفاض الدخول مما يجعل الأفراد يحجمون عن الإقبال على الزواج أو زيادة أعداد السكان . ويجدر الاشارة إلى أن تحسين الدخول في المستقبل وما قد يصحبه من زيادة في التعليم وتحسن الظروف المعيشية وزيادة التحضر وتحسين الخدمات والمرافق العامة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة وعدم زيادة السكان إن لم يؤد إلى خفضها ولكن ذلك لا يحدث إلا بعد فترة تأخير زمني تزيد كثيراً عن مدى توقعات المستقبل القريب .

ويلاحظ أن ظروف الرواج الاقتصادي وما يترتب عليها من زيادة الطلب على الأيدي العاملة وارتفاع الأجور تعتبر من الناحية النظرية مشجعة على زيادة المعروض من الأيدي العاملة في المستقبل وذلك بعكس فترة الكساد والبطالة التي في ظلها يوجد أيدي عاملة عاطلة لا يوجد طلب على خدماتها مما يؤدي إلى عدم وجود رغبة في زيادة عدد المواليد خوفاً من مشكلة البطالة في السنوات القادمة .

وفي مصر لم يعد هناك كثرة من المتفائلين في ظل ظروف الكساد والبطالة التي بلغت نحو ١٤,٧٪ من قوة العمل عام ١٩٨٨ ، حوالي ١٠٪ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ فضلاً عن الارتفاع المطرد في الأسعار وزيادة معدل التضخم إلى حوالي ٣٣٪ عام ٨٩/١٩٩٠ ، ورغم اتجاهه إلى الانخفاض حتى بلغ نحو ١١٪ عام ٩٥/١٩٩٦ . ولا شك أن ذلك يمكن أن يقلل من اتجاه المجتمع إلى زيادة المواليد ومن ثم انخفاض معدل الخصوبة والثبات النسبي لعدد السكان خلال السنوات القادمة .

سادساً : ظروف الحروب والأزمات :

شهد الاقتصاد المصري خلال الجيل الحالي عدة حروب عام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وذلك بالإضافة إلى المساهمة في بعض الحروب العربية مثل حرب اليمن وحرب تحرير الجزائر وحرب تحرير الكويت وغيرها مما أدى إلى حدوث خسائر في الأرواح بدت واضحة في تعداد السكان كما سبق الإشارة إلى ذلك . وعادة ما تفرض هذه الظروف على المجتمع اتجاهات تعويضية لإنجاب أعداد جديدة من السكان عوضاً عن الشهداء في السنوات التي تعقب الحروب . ولعل مثل هذه الإتجاهات تبدو واضحة في ارتفاع معدلات الخصوبة لدى اللاجئين الفلسطينيين ولدى اللاجئين الأفغان في باكستان ، وإيران والذين فقدوا الكثير من الشباب خلال حروبهم ضد الاتحاد السوفيتي السابق والحكومة العميلة له في أفغانستان ثم الحروب بين الأحزاب الأفغانية المتصارعة هناك بعد خروج الروس وسقوط حكومة نجيب الله . والدليل على ما سبق أن معسكرات اللاجئين الأفغان في كل من باكستان وإيران تزدحم بالسكان والأطفال الذين ولدوا في المعسكرات دون أن يتوافر لدى أسرهم احتياجات هؤلاء الأطفال الأساسية مثل الغذاء أو الملابس أو الدواء أو المساكن أو المرافق ... إلخ .

ولعل وجود مثل هذه الظواهر يعبر عن اتجاهات نفسية لإثبات الوجود والصمود في مواجهة الأعداء ومواصلة الكفاح . كما تؤدي مثل هذه العوامل النفسية إلى زيادة الانفاق والزواج خلال الأزمات المرتبطة بالحروب انتهازاً للفرص المتاحة قبل أن تأتي الأيام التي تشهد ضياع المال والثروة والأبناء ، ولعل الاحصائيات السكانية التي سبق أن أشرنا إليها عند الحديث عن تطور معدل النمو السكاني في مصر توضح كيف أن السنوات التالية لسنوات الحروب (التي شهدت ثباتاً في عدد السكان أو نقصاً عن السنة السابقة) قد ارتفعت فيها معدلات النمو السكاني بشكل واضح .

سابعاً : قابلية المجتمع لتنظيم الأسرة :

وتلعب وسائل تنظيم الأسرة الحديثة دوراً هاماً في الحد من زيادة معدلات المواليد وتقليل معدل الخصوبة بشكل عام ، ومن ثم فإن المجتمعات المزدحمة بالسكان التي يقبل أبناؤها على استخدام تلك الوسائل يتجه عدد السكان فيها إلى الثبات النسبي مع اتجاه معدلات الخصوبة إلى الانخفاض وذلك بعكس المجتمعات التي يرفض أبناؤها استخدام مثل هذه الوسائل ، ونظراً لأن قابلية المجتمع لاستخدام هذه الوسائل تتوقف على عدة عوامل اجتماعية ودينية وثقافية وحضارية واقتصادية فإن تغير هذه العوامل أولاً هو الذي يمكن أن يؤدي إلى تقبل المجتمع لتنظيم النسل . وفي مصر يتجه المجتمع إلى تقبل استخدام هذه الأساليب ببطء شديد في الريف بينما يقبل المجتمع الحضري استخدام هذه الوسائل ويتزايد عدد الزوجات اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل سنوياً بمعدلات تفوق مثيلتها في الريف المصري الذي تنخفض فيه نسبة ممارسات تنظيم الأسرة عن ١٠٪ في بعض محافظات الصعيد .

ولا شك أن ارتفاع أعباء المعيشة مع عدم زيادة الدخول بنفس معدلات زيادة الأسعار فضلاً عن التوعية الإعلامية بأهمية استخدام وسائل تنظيم الأسرة والفتاوى الإسلامية التي ترى جواز ذلك من الناحية الشرعية تؤدي إلى زيادة الإقبال على استخدام هذه الوسائل بصفة عامة وإن ظلت هناك فجوة في استخدامها بين الريف والحضر ، وبين محافظات الوجه القبلي ومحافظات الوجه البحري .

وقد أعلن المجلس القومي للسكان أن ٢٤٪ فقط من المواطنات المستهدفات لتنظيم الأسرة هن اللاتي يقبلن على استخدام وسائل تنظيم الأسرة على مستوى الجمهورية بينما المستهدف هو الوصول بالنسبة المذكورة إلى ٥٠٪ خلال ١٥ سنة [٣٩] .

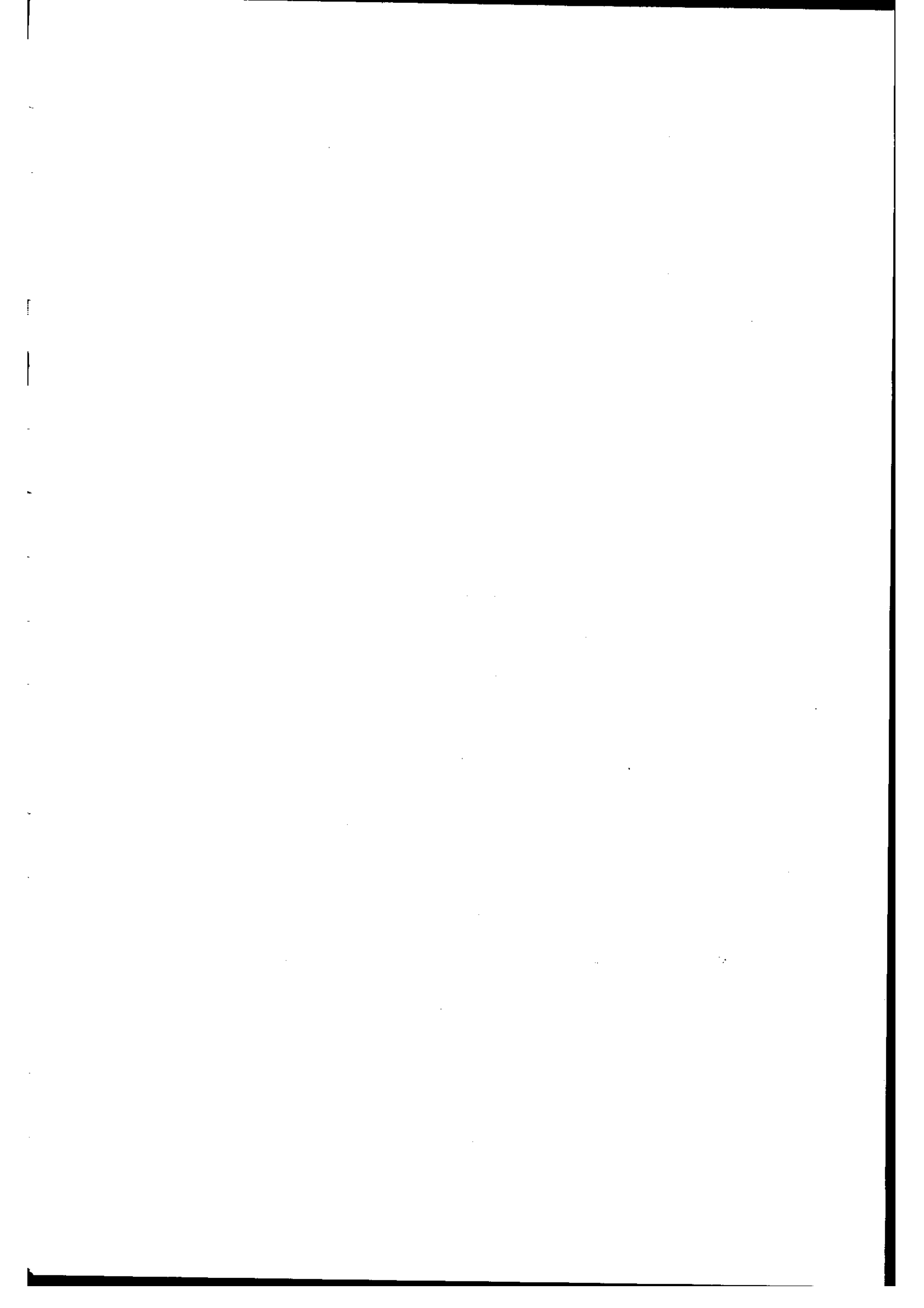
ثامناً : ميل الأفراد إلى الهجرة إلى الخارج :

تعتبر الهجرة إلى الخارج من العوامل المؤثرة على الأعداد الكلية للسكان حيث أن

إقامة أبناء البلد في الخارج واستقرارهم هنـاك تـؤدي إلى نقـص العـدد الكلـي للسـكان بمقدار أعداد المهاجرين .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء المهاجرين يتزوجون وينجبون خارج البلاد ومـن ثـم تؤثر هذه الهجرة كذلك على معدلات المواليد . ويقـدر عـدد المهـاجرين المصريين إلى الخارج بنحو٢,٣ مليون فرد عام ١٩٩٠ وفقاً لبيانات الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والاحصاء ويمثل هذا العدد حوالي ١٤٪ من إجمالي قوة العمـل في مصـر ، ونحـو٤.٦٪ من إجمالي عدد السكان .

وتتوقف حركة الهجـرة الخارجيـة للسـكان علـى الظـروف الاقتصادية والسياسية المتوقع أن تسود في دول المهجر خاصة في دول الخليج والجزيرة العربية التي تتأثر حركة الهجرة إليها بما يحدث من تغيرات عالمية في أسعار النفط وحاجة هذه البلاد إلى التنميـة والتعمير ، ومستقبل الحروب الإقليمية في المنطقة العربية والعلاقات السياسية بين مصـر والدول العربية . وذلك بالإضافة إلى قدرة مصر في المستقبل علـى استيعاب المزيـد مـن العمالة الجديدة والعمالة العائدة من المهجر ولعله من المتوقع أن تشهد السنوات القادمـة خلال حقبة التسعينات زيادة في الطلب العالمي على البترول العربي وعدم قدرة البدائـل وبرامج الترشيد على سد الفجوة بين الطلب والعرض من البترول مما يؤدي إلى ارتفـاع الأسعار في المستقبل ومن ثم زيادة دخـول دول البـترول العربـي وبالتـالي زيـادة قـدرة اقتصادياتها على استيعاب مهاجرين جدد من مصر، ومـن غيرهـا مـن الـدول المصـدرة للعمالة . ويعني ذلك إمكانية زيادة أعداد المهاجرين المصريين إلى الخارج والتخفيف من حدة الكثافة السكانية في مصر . إلا أن احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة يقلـل من احتمالات حدوث ذلك .



الفصل الثالث

السكان والتنمية الإقتصادية والإجتماعية

مقدمة

تتمثل العلاقة بين السكان والتنمية الإقتصادية والإجتماعيـة في علاقـة بـين متغيرين يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر بـه ، إذ أن العوامـل الإقتصادية والإجتماعيـة المختلفـة تنعكس تغيراتها على معدلات نمو السكان والخصوبة والمواليد والوفيات والزواج ..إلـخ وهو ماسبق أن تناولناه بالشرح في الفصول السابقة . كما أن تغـيرات النمـو السـكاني تؤثر بدورها على المتغيرات الإقتصادية والأجتماعية . إذ أن تغير معدل نمو السكان يؤثر على الغذاء ، وعلى الأسعار المحلية ، وعلى الدخل القومي ، وعلى الـتراكم الرأسـمالى والأستثمارات الإقتصادية والبنية الهيكلية للأقتصاد القومي ، ومن ثم التأثير على مركـز مـيزان المدفوعـات وعلـى الموازنـة العامـة للدولـة ، فضـلاً عـن الآثـار المتعلقـة بمشـاكل الخدمات العامة والأسكان ، والمشاكل الأجتماعيـة المرتبطـة بالأزدحـام السـكاني مثـل البطالة - الجريمة - المخدرات - التسول .. إلخ .وبذلك لا نستطيع تجاهل مـدى مـا تحدثه الزيادة السكانية السريعة على معدلات التنميـة الإقتصاديـة والأجتماعيـة ، وعلـى مشاكل ميزان المدفوعات والمديونية ، والتبعية ، والتضخم السعرى ومـا يرتبـط بـه مـن إنخفاض القيمة الحقيقية للدخل القومي.

وفي هذا الفصل نتناول دراسة تاثير السكان على كل من الدخل القومي ، ومشكلة الغذاء ، والتضخم السعرى ، ومشكلة الإسكان ، وعجز الموازنة العامة للدولة ، وعجـز ميزان المدفوعات . وذلك في المبحث الأول الذي نخصصه لدراسة الجوانـب الإقتصاديـة لتأثير السكان على التنمية الإقتصادية .

أما الجانب الإجتماعي لعلاقة السكان بالتنمية فتتناولـه بالشـرح في المبحـث الثـاني حيث تتعرض لبيان أثر النمو السكاني على مشكلة البطالة ، وعلى نقص وعـدم كفـاءة

الخدمات العامة ، وعلى معدلات الجريمة والجنوح والتشرد والمخدرات ... إلخ ، والعلاقة بين السكان والهجرة إلى الخارج .

وهكذا فإن هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين كما يلي : -

المبحث الأول : - السكان والتنمية الإقتصادية

المبحث الثاني : - السكان والتنمية الإجتماعية

ويجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل ليس الهدف منه بيان ما إذا كانت الزيادة السكانية هي السبب الرئيسى في وجود بعض المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وهل هي دافع أو عقبة للتنمية وإنما الهدف من هذا الفصل بيان مدى مايفرضه النمو السكاني الراهن في مصر من أعباء على التنمية الإقتصادية والإجتماعية توجب مضاعفة الجهود لزيادة الإنتاج وإحداث نوع من التطوير الحضارى والإجتماعي والإقتصادي لتحسين مستوى المعيشة بحيث يؤدي كل ذلك إلى قيام السكان من تلقاء أنفسهم بضبط معدلات المواليد وإنخفاض معدل الخصوبة دون حاجة إلى عقوبات أو تشريعات آمرة . ولا يعنى ذلك اننا ننكر أهمية تقليل معدلات النمو السكاني ومعدل الخصوبة بشكل مؤقت وكإجراء عارض وليس دائم لفترة قصيرة الأجل يلتقط خلالها الأقتصاد المصري أنفاسه توطئه للإنطلاق نحو التغلب على المشاكل والأزمات أو الأختناقات التى يعاني منها في مختلف القطاعات . ونوضح ماسبق فيما يلي :

المبحث الأول

السكان والتنمية الإقتصادية

تمهيد :

يعتبر السكان أهم عنصر من عناصر الإنتاج لأن الإنسان هو العنصر الذي يستطيع تشغيل بقية عناصر الإنتاج والإستفادة منها أفضل إستفادة ممكنة ومن ثم فإن القاعدة الأساسية تخبرنا بأن زيادة العناصر اللازمة للإنتاج يمكن أن تودى إلى زيادة الإنتاج طالما أنها ذات كفاءة أو فعالية إقتصادية ، وهوما ينصرف إلى الإهتمام بكل من الكم والنوع معاً .

ونظراً لأن درجة الكفاءة أو الفعالية الإقتصادية للسكان لا تتعاظم مع معظم الدول النامية بنفس نسبة الزيادة العددية في السكان والتى تحدث بشكل سريع فإن معدلات إنتاج وإنتاجية السكان عادة ما تتخلف عن معدلات الزيادة العددية السنوية ، وهنا تظهر المشكلة ، حيث تزيد الإحتياجات البشرية من الغذاء والكساء والمساكن والخدمات .. إلخ وكلها إحتياجات أساسية يجب أن يتم إشباعها بشكل سريع ودائم، ومن ثم تفرض المشكلة الإقتصادية نفسها عندما تصبح الموارد المتاحة نادرة نسبياً لإشباع إحتياجات المواطنين المتزايدة والمتجددة والتي لا تنتهي .

وفي هذا المبحث نوضح مدى ما أحدثته الزيادة السكانية في مصر من تأثير على الدخل القومى الحقيقى وعلى الأسعار المحلية للسلع الأساسية ، وما ارتبط بذلك من مشكلات التضخم والغذاء والإسكان ومديونية ، وإختلالات واضحة في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات .

أولاً : السكان والدخل القومي :

لا يخفى أن تغيير معدل نمو السكان يؤثر على معدل نمو الإستهلاك الذي يعتبر أحد صور إنفاق الدخل القومي ، وهون ما يؤثر بدوره على معدل نمو الإدخار القومي

اللازم للإستثمار ولتكوين رأس المال اللازم للتشغيل والذي يؤدى إلى تغيير معدل النمو السنوى في الدخل القومي . وهكذا ندرك أن هناك علاقة عكسية بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الإدخار وهذه العلاقة ناتجة عن ما يحدثه النمو السكاني من تأثير على الأستهلاك الذي توجد علاقة عكسية بينه وبين الإدخار . ومن ثم يتأثر معدل تراكم رأس المال اللازم للإستثمارات التى يترتب عليها تغيير حجم الإنتاج ، والدخل القومي .

ونظراً لوجود هرم سكاني مقلوب قاعدته صغار السن غير المنتجين وهم الأغلبية بينما يوجد على القمة أولئك الكبار في السن والعجزة والنساء غير العاملات فإن معدل نمو الإستهلاك يفوق كثيراً معدل نمو الإنتاج ، وهو ما يجعل الدخل الحقيقي منخفضاً وفي نفس الوقت يصعب القيام بالإستثمارات المناسبة للزيادة المستهدفة في الدخل القومي . ورغم قلة نسبة السكان الذين في سن العمل إلى إجمالى السكان في مصر فإن عدم القدرة على تحقيق تراكم رأس المال والتوسع الإستثمارى يجعل من الصعوبة بمكان توفير فرص عمل للجميع وبذلك يعاني الإقتصاد من حالة بطالة يترتب عليها عدم التوسع في مستوى التشغيل والدوران في حلقة مفرغة . إذ يودي إنخفاض الإستثمار إلى إنخفاض الدخل وإنخفاض الدخل يؤدى إلى إنخفاض الإدخار والإستثمار مرة أخرى مع وجود بطالة كما تؤدى البطالة وضآلة الإستثمار إلى إنخفاض الدخل مرة أخرى وهكذا .

وفي إطار ما سبق يمكن القول بأن إختلال العلاقة بين النمو السكاني ، ونمو الدخل القومي ترتبط أساساً بالإختلال بين الإستهلاك والإنتاج مما يؤدى إلى وجود فائض طلب يغذيه الفئة الكبيرة العدد من صغار السن والمعالين ، بينما يتواضع الإنتاج لوجود فئة قليلة منتجة من إجمال السكان وهو ما يبرز وجود علاقة بين إختلال هيكل السكان، وإختلال هيكل الإنتاج والدخل القومي .

ويجدر الإشارة إلى أن ما سبق لا يعني مسئولية الزيادة السكانية عن تواضع معدلات نمو الدخل القومي خلال السنوات الأخيرة ، إذ أن إنخفاض معدل النمو السكاني في حد ذاته لا يوفر حلاً سليماً للمشاكل الإقتصادية التي يعاني منها الإقتصاد المصري . كما أن زيادة الدخل القومي الحقيقي بمعدلات علمية إذا حدث تجعل مسألة السكان بعيدة عن أي مخاطر إقتصادية ولا يشعر الإقتصاد القومي بوطأتها .

وفي ضوء ما سبق نجد أن الزيادة السكانية التي حدثت في مصر خلال السنوات العشر الماضية قد صاحبها إنخفاضاً واضحاً في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الأسمي والحقيقي على السواء كما تخلفت معدلات نمو الدخل الحقيقي سنوياً عن معدلات نمو السكان مما أدى إلى الشعور بالمشكلة السكانية رغم الهجرة الخارجية ووفيات الحروب والأمراض المتوطنة ، نظراً لوجود فجوة بين نمو الدخل الحقيقي ونمو السكان سنوياً . ويرى البعض أن النمو السكاني يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على هيكل الإستثمار عندما يتم توجيه جانباً كبيراً من الإستثمار الى ما يسمى بالإستثمارات الديموجرافية (المدارس - المستشفيات - المواصلات - الطرق - المرافق ... إلخ) ، وذلك في الوقت الذي تتضاءل فيه الإستثمارات الموجهة إلى قطاعات الإنتاج السلعية وغيرها من المجالات التي تحقق تراكم رأس المال اللازم لزيادة الدخل القومي بصفة عامة . (٤٠) ولكن هذا القول - في رأى البعض الآخر - لا يخلو من المغالاة نظراً لأن قضية الإستثمارات ترتبط بسياسة الحكومة وفقاً لأولوياتها ، وليس شرطاً أن يؤدي تغيير نمط توفير الخدمات العامة إلى زيادة مطلقة في الإنفاق الإستثماري يترتب عليها تغيير هيكل الإستثمار العام .(٤١)

ولا يخفى أهمية الزيادة السكانية في تنشيط الطلب الإستثماري وتشجيع المستثمرين على التوسع في الإنتاج لتلبية إحتياجات الإستهلاك خاصة من السلع الغذائية والإستهلاكية ، وهو ما يساعد على إمكانية توفير التراكم الرأسمالي اللازم لإعادة

الإستثمار والتوسع في الإنتاج والدخل القومي بصفة عامة ، كما أن الزيادة السكانية يمكن أن تساعد على التطوير التكنولوجي واستخدام نمط الإنتاج الكبير وما يرتبط به من وفورات وتقسيم للعمل يساعد على الزيادة الإنتاجية والدخل للعاملين بما يمكنهم من إشباع إحتياجاتهم وإمكانية الإدخار لبعض المال الذي يذهب إلى أوجه الإدخار المتنوعة والتي تتوجه بدورها للإستثمار مرة أخرى وتعود بنتائج إيجابية على الدخل القومي .

وهناك من يرى أن إنخفاض معدل نمو المدخرات المحلية نتيجة النمو السكاني السريع لا يشترط أن تؤدى بالضرورة إلى التأثير سلبياً على الأستثمار بل يمكن اللجوء إلى وسائل مباشرة وغير مباشرة لتجميع المدخرات من الأغنياء الذين يقل لديهم الميل الحدي للإستهلاك ويرتفع ميلهم الحدي للإدخار وتخفيض معدل الخصوبة لديهم أيضاً ، ومن الوسائل التى يمكن استخدامها في هذا العدد الزيادة في أسعار الضرائب أو القروض الإجبارية من المواطنين أو اللجوء إلى الإقتراض من البنوك المحلية والبنوك الخارجية أو المديونية بصفة عامة ، ولا يخشى من أية أثار سلبية لهذه المصادر التمويلية لها كما أن الأموال تنفق في مجالات إنتاجية يترتب عليها زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي وارتفاع متوسط دخل الفرد في السنوات القادمة .[٤٢]

والجدول رقم (١٨) التالي يوضح تطور كل من معدل نمو السكان ، والناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ، وفجوة الموارد التمويلية بين الإدخار والإستثمار خلال الفترة (٨٠/٨١-٩٤/١٩٩٥)

جدول رقم (١٨)

تطور معدل نمو السكان والناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق والفجوة التمويلية (٨٠/٨١-٩٤/١٩٩٥)

السنوات	معدل النمو	إجمالي	الاستثمار	الادخار	الفجوة	نسبة
	٪	الناتج(١)			التمويلية(٢)	(٢)+(١)٪
٨٠-٨١	٢,٦	١٩٢٠٩,٨	٦٩٨,٧	٤٢١	٢٧٧,٧	١,٤
٨١-٨٢	٢,٧	٢٠٣٩٦,٠	٩٧٠,١	٢٩٩	٦٧١,١	٣,٣
٨٢-٨٣	٢,٧	٢٢٢٢٥,٠	١٧٢٣,٨	٧٦٠	٩٦٣,٨	٤,٣
٨٣-٨٤	٢,٦	٢٣٥٦٠,٠	١٨٨٨,٩	١٤٦٨	٤٢٠,٩	١,٨
٨٤-٨٥	٢,٩	٢٦٤١٧	٢٣٩٨,٨	١٩٩٨	٤٠٠,٨	١,٥
٨٥-٨٦	٣,٣	٢٨٨١٢	٣٠٣٣,٨	٢٥٥٠	٤٨٣,٨	١,٧
٨٦-٨٧	٢,٨	٤٤٠٥٠	٣٧٩٥,٦	٢٥٧٧,٧	١٢١٧,٩	٢,٨
٨٧-٨٨	٢,٨	٤٦٥٥٠	٣٨٦٤,٠	٢٤٩٢,٦	١٣٧١,٤	٢,٩
٨٨-٨٩	٢,٩	٤٩٢٥٧,٣	٢٠٧٣٦,٩	٤٨٥٣	٣٥٨٨٣,٩	٣٢,٢
٨٩-٩٠	٢,٨	٥٢١٢٢	٢٣١٨١,٢	٥١٠٦,٥	١٨٠٧٤,٧	٣٤,٧
٩٠-٩١	٢,٩	٥٤٩٠٦	٢٥٢٩٢,٢	٦٠٥١	١٩٢٤١,٢	٣٥,٠
٩١-٩٢	٢,٧	١٣٦١٩٠	٣١٥٩٤,٣	١٤٠٣٤	١٧٥٦٠,٣	١٢,٩
٩٢-٩٣	١,٠	١٤١٥٠٥	٣١٦٤٤,٣	٢١٥٦٠	١٠٠٨٤,٣	٧,١
٩٣-٩٤	٢,٠	١٤٨٧٠٠	٣٣٤٣٧,٧	٢٤٤٦٠	٨٩٧٧,٧	٦,٠
٩٤-٩٥	١,٩	١٥٥٧٠٠	٤١٣٠٠	٢٦٢٥٠	١٥٠٥	٩,٧

المصدر :- وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة - سنوات مختلفة

❀ ❀ ❀

ومن الجدول رقم (١٨) يمكن استنتاج مايلي :

أ - بينما يبلغ معدل نمو السكان في المتوسط نحو ٢,٨٪ سنوياً فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق يبلغ ١٩,٠٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة الموضحة بالجدول . وإذا ما نظرنا الى القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي نجد أنها لم ترتفع سوى بنسبة ٢,٠ ٪ فقط خلال نفس الفترة .[٤٣] ولا شك أن ذلك يعنى ضآلة الأموال التي يمكن أن تجد سبيلها إلى تمويل الإستثمار المحلي ، وزيادة حجم الفجوة التمويلية .

ب - ارتفع حجم الفجوة التمويلية من ٢٧٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ إلى حوالي ١٣٧١,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ بزيادة نسبتها ٣٩٣,٨ ٪ . كما بلغ معدل نمو هذه الفجوة في المتوسط نحو ٤٤,٢ ٪ سنوياً . وذلك لضآلة نسبة زيادة المدخرات سنوياً بالنسبة لمعدل زيادة الإستثمار السنوى .

ج - ارتفعت نسبة الفجوة التمويلية الى الناتج المحلي الاجمالي من ١,٤ ٪ عام ١٩٨١/٨٠ إلى ٣,٣ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ نتيجة الإنخفاض الكبير الذي حدث في قيمة الإدخار المحلي عام ٨٢/٨١ في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الإستثمارات بنسبة ٣٨,٨ ٪ في نفس العام .

ورغم رتفاع قيمة المدخرات عام ١٩٨٣/٨٢ بنسبة كبيرة عن العام السابق إلا أن حجم الفجوة التمويلية قد ارتفع كثيراً عن ذي قبل كما ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي حتى بلغت أعلى معدلاتها وهي ٤,٣ ٪ في ذلك العام وذلك يرجع إلى زيادة نسبة الإستثمار بمعدل يفوق كثيراً معدل زيادة الإدخار ومعدل زيادة الناتج المحلي الإجمالى على السواء .

ورغم اتجاه نسبة الفجوة التمويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنخفاض بعد عام ٨٣/٨٢ إلى أن النسبة عاودت الإرتفاع بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٨٩/٨٨ حيث بلغت نحو ٣٢,٠٢ ٪كما بلغت ٣٥,٠ ٪ عام ١٩٩١/٩٠ مقابل ٣٤,٧ ٪ عام ١٩٩٠/٨٩ ثم اتجهت النسبة بعد ذلك إلى الإنخفاض حتى بلغت ٩,٧ ٪ عام ٩٥/٩٤.

متوسط دخل الفرد السنوى :

من المعروف أنه كلما زاد عدد السكان بشكل مطلق كلما إنخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي طالما أن هذا الدخل لا يزيد بمعدل يفوق كثيراً معدل النمو السكاني خاصةً إذا نظرنا إلى القيمة الحقيقية للدخل بعد استبعاد أثر الإرتفاع في

الأسعار ودوره في زيادة القيمة (خداع النقود) ولعل ما يحدث في مصر يوضح هذه الحقيقة حيث يتجه متوسط دخل الفرد الحقيقي إلى الإنخفاض في ظل الزيادة السكانية السريعة . إذ بينما يتضاعف حجم السكان خلال جيل أو أقل من الزمان فإنه من الصعوبة بمكان حدوث تضاعف الدخل الحقيقي للفرد إلا كل جيلين من الزمان تقريباً.

وفي خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠) بينما بلغت الزيادة الكلية في عدد السكان ١٣,٥٪ فإن الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد بلغت ٧,٤٪ أما الفترة (٨٠-٨٧/٨٨) فإننا نلاحظ أنه بينما بلغت نسبة زيادة السكان نحو ٢٣,٣٪ فإن نسبة الزيادة في دخل الفرد الحقيقي كانت ١٢,٤٪ فقط ، وهو ما يعنى عدم إمكانية تجاهل الزيادة السكانية السريعة وأثرها على إنخفاض دخل الفرد الحقيقي في المتوسط ، وهو نفس ما يمكن ملاحظته خلال الفترة (٩٠/٩١-٩٤/٩٥) والجدول رقم (١٩) التالي يوضح ما سبق:-

جدول رقم (١٩)

متوسط دخل الفرد الحقيقي (٨٠/٨١-٩٤/١٩٩٥)

السنة	عدد السكان	الدخل القومي بالأسعار الجارية	الدخل القومي بالأسعار الثابتة	متوسط دخل الفرد	متوسط الدخل الحقيقي
٨٠-٨١	٤١,٦	١٧٨٩١,٣	٧٨٣٧,٢	٤٣٠,١	١٨٨,٤
٨١-٨٢	٤٣,٣	٢٠٥٥٧,٢	٩٤٤٤,٣	٤٧٤,٨	٢١٨,١
٨٢-٨٣	٤٤,١	٢٥٦١٧,٨	١٠١٤٣,١	٥٨١,٠	٢٣٠,٠
٨٣-٨٤	٤٥,٨	٢٩٠٢٥,٨	١١٥٦٦,٦	٦٣٣,٨	٢٥٢,٥
٨٤-٨٥	٤٦,٧	٣٢١٦٧,٣	١٢٣٧٢,١	٦٨٨,٨	٢٦٤,٩
٨٥-٨٦	٤٧,٩	٣٦٥١١,٢	١٤٤٩٤,٥	٧٦٢,٢	٣٠٢,٤
٨٦-٨٧	٤٨,٢	٣٩٤٧٢,٠	١٦٩٨٨,٦	٨١٨,٩	٣٥٢,٥
٨٧-٨٨	٥١,٣	٤٣١٣٧,٩	٢١٦٢٠,٧	٨٢١,٤	٤٢١,٥
٨٨-٨٩	٥٢,٩	٤٩٢٥٧,٣	٤٥٤١٩,٦	٩٣١,١	٨٥٨,٦
٨٩-٩٠	٥٤,٤	٥٢١٢٢,٠	٤٧٩١٠,٦	٩٥٨,١	٨٨٠,٧

تابع جدول رقم ١٩					
٩٠-٩١	٥٥,٩	٥٤٩٠٦,٠	٥٠١٧٦,٦	٩٨٢,٢	٨٩٧,٦
٩١-٩٢	٥٦,٤	١٣٦١٩٠	١٣١٠٥٧	٢٤١٤,٧	٢٣٢٣,٧
٩٢-٩٣	٥٧,٦	١٤٢٠٣٠	١٣٤٢٥٥	٢٤٦٥,٨	٢٣٣٠,٨
٩٣-٩٤	٥٨,٧	١٤٨٧٦٠	١٣٩١٨٠	٢٥٣٤,٢	٢٣٧١,٠
٩٤-٩٥	٥٩,٩	١٥٥٥٤٠	١٤٥٣٨٢	٢٥٩٦,٧	٢٤٢٧,١

المصدر :- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوى - سنوات مختلفة .

- السكان بالمليون نسمة - الدخل القومي بالمليون جنيه - المتوسط بالجنيه

❀ ❀ ❀

توزيع الدخل القومي :

كان من الممكن ألا تؤدي الزيادة السكانية السريعة في مصر إلى إنخفاض معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد إذا حدثت زيادة حقيقية مناسبة في الدخل القومي وصاحبها توزيع مناسب لهذا الدخل وتحسن في المعدلات الإنتاجية ، والسياسات الإقتصادية المطبقة .

وفيما يتعلق بتوزيع الدخل نجد أن ٦٠٪ من السكان الفقراء يحصلون على ٣٣,٧٪ فقط من الدخل الكلي بينما يحصل ١٠ ٪ من الأغنياء على ٣٥٪ من الدخل الكلي وذلك عام ١٩٧٦ . وقد ارتفع متوسط نصيب أفقر السكان خلال الثمانينات إلى ٣٥٪ تقريباً في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب أغنى السكان إلى ٣٧٪ تقريباً . وفي نفس الوقت فان نسبة السكان الذين يقعون تحت (خط الفقر) تبلغ نحو ٣٦٪ على مستوى الجمهورية . ولا شك أن هذا الاختلال الواضح في توزيع الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك وضآلة الميل الحدي للإدخار . وقد أوضحت إحدى الدراسات القياسية وجود ارتباط بين مستوي الدخل ، والميل الحدي للإدخار وأن تغيرات الدخل تفسر ٥٢٪ من التغيرات التي طرأت على الإدخار المحلي في مصر

خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٧٥) . [٤٤] وفي حالة حدوث هذه النتائج يتجه متوسط دخل الفرد الحقيقي إلى الإنخفاض في ضوء استمرار معدلات الزيادة السريعة والمرتفعة في السكان . وإذا أضفنا إلى ما سبق سوء توزيع أنصبة عوائد حقوق التملك فإننا نجد أن الصورة تبدو أكثر قتامة حيث يتجه نصيب الأجور إلى إجمالي العوائد إلى الإنخفاض منذ عام ١٩٧٥ حتي عام ٨٧ / ١٩٨٨ بينما تتجه أنصبة الملكية إلى الارتفاع . ومن ثم فإن الحفاظ على علاقة مناسبة بين السكان والدخل القومي تتطلب اعادة لتوزيع الدخل القومي ولحقوق التملك بحيث تصبح مناسبة للإدخار المحلي والإستثمار اللازم لزيادة الإنتاج أو الدخل القومي بصفة عامة .

ثانياً : السكان والغذاء في مصر :

ويمكن التعرف على العلاقة بين السكان والغذاء من خلال دراسة تغيرات رقعة الأرض الزراعية في مصر ، ومتوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة ، ومتوسط نصيبه من المساحة المحصولية ، ومتوسط نصيب الفرد من الحبوب الغذائية . وذلك بالإضافة إلى تتبع تطورات الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية .

ويرتبط بهذه النقطة الأخيرة واردات الغذاء التي تؤدي بدورها إلى نقص الإنتاج المحلي من الغذاء حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن كل رطل من الحبوب المستوردة وفقاً للقانون ٤٨٠ الأمريكي يؤدي إلى نقص صافي مقداره نصف رطل في الإنتاج المحلي الهندي من الحبوب على امتداد العامين التاليين وذلك بسبب إنخفاض العائد الذي يحصل عليه المزارعون . [٤٥] وفيما يتعلق بالمساحة المنزرعة تفيد الاحصائيات الرسمية الموجودة في الجدول رقم (١٩) أن نصيب الفرد من هذه المساحة قد اتجه إلى التناقص بصورة واضحه حيث انخفض من ١٥٢,٠ فدان للفرد عام ١٩٧٣ إلى ١٤٣,٠ فدان للفرد عام ١٩٧٩ بنسبة ٥,٩٪ ، واستمر هذا النصيب في الإنخفاض

بعد ذلك حتي بلغ نحو ٠,٢٩٢ فدان للفرد عام ٨٨/٨٧ بنقص نسبته ٣٥,٧٪ عن عام ١٩٧٩ ، ٣٩,٥٪ عن عام ١٩٧٣ ، ويرجع ذلك إلى الزيادة السريعة في السكان بالإضافة إلى ظاهرة الاعتداء على الأراضي الزراعية بالتبوير أو التصحر والزحف العمراني على هذه الأراضي والذي فرض نفسه على السلطات المحلية في معظم محافظات الجمهورية وأدى إلى إعادة تحديد الحدود الجغرافية وكردون المدينة في كل محافظة على حدة .

وقد حدث إنخفاض في متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩) الموضحة بالجدول رقم (١٩) حيث هبط من ٠,٣٤٧ فدان للفرد عام ١٩٧٣ إلى ٠,٢٧٠ فدان للفرد عام ١٩٧٩ نتيجة الزيادة السكانية وتواضع الجهود المبذولة للاهتمام بالزراعة وتراجع أهميتها في النشاط الاقتصادي وهجرة العمالة لها للعمل في قطاعات النشاط التجاري والصناعي في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والهجرة للعمل في الدول العربية البترولية حيث الدخل المرتفع . بيد أنه منذ عام ٨٢/٨١ تشير الأرقام إلى حدوث تحسن في متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية الذي ارتفع إلى ٠,٣٨٧ فدان للفرد في ذلك العام ثم إلى ٠,٤٥٠ فدان للفرد عام ٨٧/ ١٩٨٨ . ويرجع ذلك إلى مراجعة السياسة الزراعية التي كانت مطبقة قبل ذلك والتي كان لها آثار سلبية على الدخل الزراعي وعلى القدرة على التطوير التكنولوجي واستخدام أساليب حديثة في الزراعة .

أما متوسط نصيب الفرد من الحبوب الغذائية فقد شهد هو الآخر نفس المسار السابق لمتوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية حيث هبط من ٥٦١,٠ جرام للفرد عام ١٩٧٣ حتي بلغ نحو ٥٠٨,٧ جرام للفرد عام ١٩٧٧ ، ٥٣٤,٩ جرام للفرد عام ١٩٧٩ بنسبة ٠,٧٪ سنوياً . ثم اتجه إلى الزيادة ابتداء من عام ٨١/ ١٩٨٢ حيث ارتفع من ٥٩٦,٧ جرام للفرد في ذلك العام إلى ٧٤٧ جرام للفرد عام ٨٧/ ١٩٨٨ .

وذلك رغم استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني . وهو ما يؤكد حقيقة عدم مسئولية الزيادة السكانية عن أي تدهور يحدث في الإنتاج المحلي الاجمالي بصفة عامة والإنتاج الزراعي بصفة خاصة ، وأن زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات عالية تحول دون حدوث أية آثار سلبية على الغذاء المتاح للمواطنين .

جدول رقم (٢٠)

متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية والحبوب الغذائية (١٩٧٣- ٩٣ / ١٩٩٤)

السنوات / البيان	متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (فدان)	متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية (فدان)	نصيب الفرد من الحبوب الغذائية (جرام للفرد)
١٩٧٣	٠,١٥٢	٠,٣٤٧	٥٦١,٠
١٩٧٥	٠,١٦٤	٠,٢٩٥	٥١٨,١
١٩٧٧	٠,١٤٧	٠,٢٧١	٥٠٨,٧
١٩٧٩	٠,١٤٣	٠,٢٧٠	٥٣٤,٩
٨٤/٨١	٠,١٢١	٠,٣٨٧	٥٩٦,٧
٨٧/٨٦	٠,١٠٤	٠,٤٣٢	٧٠٣,٢
٨٨/٨٧	٠,٠٩٢	٠,٤٥٠	٧٤٧,٠
٨٩/٨٨	٠,٠٩١	٠,٢٢٠	١٩٠
٩٠/٨٩	٠,٠٨٧	٠,٢٢٠	٢١٠
٩١/٩٠	٠,٠٨٩	٠,٢٣٠	٢٣٩
٩٢/٩١	٠,٠٨٧	٠,٢٢٠	٢٤٥
٩٣/٩٢	٠,٠٨٥	٠,٢٢٠	٢٥٥
٩٤/٩٣	٠,٠٨٥	٠,٢٢٠	٢٤٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - مرجع سابق.

❁ ❁ ❁

وهكذا نجد أن تراجع معدلات نمو الإنتاج الزراعي هو الذي يجعل الشعور بالأزمة

الغذائية أو بالعبء الديموجرافي واضحاً مثلما حدث إبان أزمة الغذاء العالمية من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٤ ، حينما حدث إنخفاض عالمي قدره ٣,٥ مليون طن من الحبوب عام ١٩٧٣ ، ٤ مليون طن من الحبوب عام ١٩٧٤ بينما إزداد عدد السكان بحوالي ١٣٠ مليون شخص خلال نفس الفترة . (٤٦)

السكان والفجوة الغذائية :

ويرتبط النمو السكاني السريع بارتفاع معدلات إستهلاك الغذاء كما سبق القول في الفصول السابقة وفي ظل عدم كفاية الإنتاج المحلي من الحبوب الغذائية وغيرها تحدث فجوة غذائية بين إحتياجات الإستهلاك والإنتاج المحلي من الغذاء . ولا تنفرد مصر بهذه المشكلة بل توجد هذه الفجوة في معظم الدول النامية نظراً لأن إنتاج الغذاء يتركز في عدد محدود من الدول المتقدمة بينما تعتمد الدول النامية على الإستيراد للحصول على إحتياجاتها ، وبالنسبة للقمح مثلاً نجد أن إنتاجه وتصديره أصبح يتركز في أربع دول صناعية متقدمة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، واستراليا ، وفرنسا بينما تستورد القمح نحو ١٥٠ دولة نامية . وفيما يتعلق بالمخزون العالمي من القمح تشير الأرقام إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لديها حوالي ٣٧٪ من المخزون العالمي . (٤٧)

وتقوم مصر باستيراد ٦,٧ مليون طن متري من القمح والدقيق سنوياً منذ عام ١٩٨٤/٨٣ حتى عام ١٩٨٦/٨٥ ، وقد بلغ حجم هذه الفجوة حوالي ٥ مليون طن عام ١٩٩٠ ، ويمثل العجز الغذائي نحو ٣٢٪ من الاستهلاك في نفس العام . كما ترتفع قيمة وارادت مصر من الغذاء بمعدل ١٣,٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) ولا تساهم صادراتنا من السلع الغذائية سوى بنسبة ٢٢,٣٪ في تغطية قيمة واردتنا من الغذاء الأمر الذي يؤدي إلى وجود عجز تجاري غذائي يصل إلى ١,٣ مليار جنيه مصرى عام ١٩٨٦ . (٤٨)

والجدول رقم (٢١) التالي يوضح حجم الفجوة الغذائية من أهم السلع عام ١٩٩٥/٩٤

جدول رقم (٢١)

الفجوة الغذائية من أهم السلع عام ١٩٩٥/٩٤ (بالألف طن)

السلعة	الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	الفجوة/الاستهلاك (٪)
القمح	٥٠١٧	١٠١٢٢	٥١٠٥	٥٠,٤
الذرة	٥٥٤٦	٧١٩٦	١٦٥٠	٢٢,٩
اللحوم	٦٤٥	٧٩٥	١٥٠	١٨,٩
العدس	١٦	٨١	٦٥	٨٠,٢
السكر	١٢٨٢	١٦٨٢	٤٠٠	٢٣,٨
الزيت	٣١٦	٥٩٨	٢٨٢	٤٧,٢

المصدر:- وزارة التخطيط -تقارير النمو الاقتصادي عن عام ١٩٩٥/٩٤.

❁ ❁ ❁

ومن الجدول رقم (٢١) يتضح لنا ان هناك فجوة كبيرة من أهم السلع الغذائية المدرجة في الجدول يبلغ حجمها نحو ٧,٦٥ مليون طن متري تمثل ٣٧,٤٪ من استهلاك هذه السلع في نفس العام . يعتبر القمح من السلع التى يفوق حجم الفجوة الغذائية منه حجم الفجوة الغذائية لبقية السلع الأخرى حيث بلغت الفجوة منه عام ٩٥/٩٤ نحو ٥,١ مليون طن كما بلغت نسبة هذه الفجوة إلى الاستهلاك نحو ٥٠,٤٪ في نفس العام بينما بلغت ٨٠,٢٪ بالنسبة للعدس ، ٢٣,٨٪ بالنسبة للسكر . وبلغت أدنى معدلاتها بالنسبة للحوم حيث كانت ١٨,٩٪ فقط في نفس العام نظراً للدور المحدود الذي تلعبه اللحوم في الاستهلاك الآدمي الذي يفضل الدواجن والبيض حتى في الريف المصري الذي تحول إلى استهلاك هذه السلع بدلاً من اللحوم الطازجة .

الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الهامة :

يقصد بالاكتفاء الذاتي العلاقة بين الإنتاج المحلي من الغذاء والمعروض المحلي منه

سواء من إنتاج محلى أو من تجارة خارجية كما يلي :-

نسبة الاكتفاء الذاتي = انتاج الغذاء / (الانتاج المحلي + الواردات من الغذاء - صادرات الغذاء)

وبحساب هذه النسبة لأهم السلع الغذائية نجد أنها كما في الجدول رقم (٢١) التالي:

جدول رقم (٢٢)

نسبة الأكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية (٪)

السنة	القمح	الذرة	الفول	العدس	الزيت	السكر	اللحوم	الأسماك
٨٠-٨١	٢٣	٧٧	٦٣	٣	٢٣	٥٢	٦٢	٧٣
٨١-٨٢	٢٣	٧٢	٨٣	٥	٢١	٥٣	٧١	٧٥
٨٢-٨٣	٢١	٧٥	١١١	٦	١٩	٥٠	٦٨	٧٣
٨٣-٨٤	١٨	٧٦	٧٨	٧	٢٢	٥٠	٦٨	٦٩
٨٤-٨٥	١٩	٧٢	١١١	٢٨	٢١	٥٨	٧٠	٧٨
٨٥-٨٦	٢٠	٧٦	٩١	١٢	٢٥	٦٥	٦٩	٦٢
٨٦-٨٧	٢٤	٦٨	١٠٠	٤٧	٢٠	٥٢	٦٧	٨١
٨٧-٨٨	٤١,٣	٦٦,٥	١٠٠	٢٧,١	١٩,٧	٦٤,٢	٧٥,١	١٠٠
٨٨-٨٩	٣٦,٠	٧٠,٣	١٠٠	٢١,٣	٢١,٥	٦٤,٥	٨٠,٨	١٠٠
٨٩-٩٠	٣٧,٧	٧٧,٣	١٠٠	١٧,٧	٢٣.٥	٦٤.٨	٨٤.٥	١٠٠
٩٠-٩١	٤٥,٢	٨٨,٩	١٠٠	٢٨,٩	٤٤.٥	٦٧.٨	٨٠,٢	١٠٠
٩١-٩٢	٤٧,٠	٨٢,٧	١٠٠	١٩,٤	٤٥,٦	٧٤,٤	٨٢,٩	١٠٠
٩٢-٩٣	٤٨,٤	٧٢,٩	١٠٠	١٦,٢	٥٧,٤	٨٣,٥	٧٩,٨	١٠٠
٩٣-٩٤	٤٩	٨١,٤	١٠٠	١٨,٥	٥٧,١	٩٠,٠	٨٢,٨	١٠٠
٩٤-٩٥	٥٠,٥	٧٨,٨	١٠٠	٧٦,٥	٥٢,٨	٧٦,٤	٨١,١	١٠٠

المصدر :-وزارة التخطيط - الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣ - ٩٦/٩٧) والخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢) والخطة الخمسية الأولى (٨٦/٨٧ - ٩٠/٩١) - تقارير متابعة الخطة (٨١/٨٢ - ٨٥/٨٦).



ومن الجدول رقم (٢٢) يلاحظ تدني نسبة الأكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية المذكورة خلال معظم السنوات المبينة في الجدول . وتبلغ نسبة الأكتفاء الذاتي أدنى مستوياتها بالنسبة للعدس في معظم السنوات يليه في ذلك الزيوت والقمح والسكرواللحوم والذرة الشامية . أما أعلى النسب فتتحقق بالنسبة لكل من الفول والأسماك .

ولعل مما يساهم في انخفاض نسبة الأكتفاء الذاتي ويؤدي إلى الإتجاه إلى استيراد السلع الغذائية ما يلاحظ من تنافس الإنسان والحيوان على إستهلاك كثير من السلع الزراعية نظراً لمحدودية الموارد الأضافية حيث أن المساحة المحصولية المتاحة تساهم في تغذية ٦,٢ مليون حيوان بالإضافة الى ٥٠,٤ مليون إنسان في الوقت الذي لا تمثل المساحة المنزرعة بالغذاء سوى ٥٥٪ من المساحة المحصولية الكلية . (٤٩)

وتعتبر مصر في طليعة الدول التى تحصل على ثلاثة أرباع معونات الغذاء الأمريكية حيث تتصدر القائمة عام ١٩٨٠ التي حصلت فيه على ٢١٩,٦ مليون دولار بنسبة ٣٠,٤٪ من إجمالي ما حصلت عليه الدول العشر الأولى التي تتلقى معونات الغذاء الأمريكية ، وبنسبة ٢٢,٥٪ من إجمالي مخصصات معونات الغذاء الأمريكية لدول العالم . (٥٠)

ولعل الاستمرار في مثل هذا الوضع يؤدي إلى الوقوع في شراك التبعية الإقتصادية والسياسية ويزيد مشكلة الغذاء تعقيداً بدلاً من حلها.

ويلاحظ البعض أن إنتهاء مشكلة نقص المعروض من الغذاء بالنسبة للإحتياجات وحدوث الفجوة الغذائية لا يعني نهاية حقيقية لمشكلة الغذاء في كافة الدول النامية ومنها مصر حيث تعاني هذه الدول من مشكلة سوء نوعية الغذاء والمتمثلة في نقص السعرات الحرارية ونقص البروتين الحيواني ، وسوء التغذية الأمر الذي ينطوي على جوانب إجتماعية لمشكلة الغذاء . (٥١)

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن ٢٤٪ من السكان الفقراء في الريف المصري يعانون من عجز في السعرات الحرارية اللازمة قدره ٢٠٪ عن الإحتياجات ، بينما يوجد ٢٦,٧٪ من السكان غير الفقراء يتمتعون بفائض قدره ٣١٪ زيادة عن الإحتياجات . كما أن هناك فئة من السكان يقل ما يحصلون عليه من سعرات حرارية عن ١٥٥٧ سعر حراري [وهو حد الخطر الذي حددته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)] . [٥٢]

ولا شك أن هذه النتائج تعني ضرورة معالجة مشكلة الغذاء في مصر معالجة نوعية وكمية في آن واحد . ولا يخفي أن المعالجة الكمية للمشكلة تتطلب التوسع في إستخدام الأساليب العلمية في الزراعة وإستصلاح أراضي جديدة حيث أشار تقرير اللجنة العامة للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ إلى أن المساحة المخصصة لإنتاج الغذاء يمكن أن ترتفع إلى ١,٥ مليار هكتار ويمكن بذلك إستيعاب سكان اكثر قليلاً من ١١ مليار نسمة في حالة عدم تغير الإستهلاك عن معدلاته الحالية ، أما في حالة أرتفاع معدل الإستهلاك عما هو عليه الآن فإن قدرة الأرض تصبح قادرة على استيعاب ٧,٥ مليار نسمة فقط ، ويمكن زيادة هذا الرقم الأخير في حالة زيادة إنتاجية ثلاثة مليارات هكتار من المراعي الدائمة ، وذلك مع زيادة الأراضي المخصصة لإنتاج الغذاء في العالم . ويمكن أيضاً تغيير العادات الغذائية وزيادة كفاءة الزراعة التقليدية . [٥٣]

ثالثاً : السكان والغلاء :

ينبئ الوضع الإقتصادي الحالي في مصر عن ارتفاع معدلات نمو الإستهلاك سنوياً بمعدلات تفوق كثيراً معدلات نمو الإنتاج القومي الحقيقي مما يؤدي الى وجود فجوة بين الطلب المتزايد من جانب السكان ، والمعروض السلعي والخدمي المتاح لاشباع احتياجات هؤلاء السكان وفي ظل وجود فائض الطلب تتجه أسعار السلع والخدمات الى الارتفاع باضطراد . وفي مثل هذه الظروف تتجه الدولة إلى إستيراد بعض السلع من

الخارج بأسعار عالمية أكثر ارتفاعاً عن مستوى الأسعار في مصر مما يترتب عليه حدوث تضخم بمناسبة الإستيراد تزيد حدة آثاره على الاقتصاد القومي في ظل اتجاه أسعار العملات الأجنبية إلى الارتفاع في مقابل الجنيه المصري .

ولا يجب أن يفهم مما سبق أن مجرد الزيادة السكانية في حد ذاتها هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار المحلية بل إن قصور معدل نمو الإنتاج القومي الحقيقي وسوء تخصيص الموارد الإقتصادية وسوء توزيع الدخل على المواطنين هو الذي يؤدي بالمشاركة مع النمو السكاني المرتفع إلى فائض طلب يؤدي إلى اتجاه الأسعار المحلية بصفة عامة إلى الإرتفاع ، مع إتجاه القوة الشرائية للنقود إلى الإنخفاض .

وتعبر المعادلة التالية عن العلاقة بين معدل نموالسكان ومعدل نمو الطلب على السلع والخدمات الأساسية للسكان .

ط = س + م × ل

حيث :-

ط : تمثل الطلب على السلع والخدمات الضرورية للسكان

س : تمثل معدل نمو السكان

م : تمثل معدل نمو الدخل الفردي في المتوسط

ل : تمثل معامل مرونة الطلب الداخلية على السلع والخدمات الضرورية للسكان

ويعني ما سبق أن الطلب على السلع والخدمات الضرورية للمواطنين يتحدد بكل من معدل نمو السكان ، ومعدل نمو الدخل الفردى في المتوسط .

وبتطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد المصري خلال حقبة الثمانينات تبين لنا أن معدل زيادة الطلب على السلع والخدمات الضرورية (غذاء وشراب وكساء وإسكان) يبلغ نحو ٣,٥٪ سنوياً في ظل معدلات النمو السكاني التي بلغت نحو ٢,٧٪ في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) . ويلاحظ أن النتائج السابقة تتفق مع الإتجاه

العام السائد في الدول النامية حيث تشير بعض الدراسات إلى أن زيادة السكان في ظـل الزيادة الحادثة في متوسط دخل الفرد في تلك الدول تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية بما يتراوح بين ٣,٥٪ - ٤٪ سنوياً ، وتبلغ هـذه النسبة في البرازيل مثلاً نحـو ٤,٦٪ في السنة . كمـا بلغت هـذه النسبة في مصـر نحـو ٣,٨٪ سنوياً خـلال الفـترة (١٩٥٢-١٩٧٢) . (٥٤)

وتشير هذه الدراسات أيضاً إلى أن معدل نمو السكان في جميع الـدول الناميـة يعتـبر مسئولاً عن ٧١٪ من الزيادة التـي حدثـت في الطلـب بينمـا يعتـبر معـدل نمـو الدخـل مسئولاً عن ٢٩٪ مـن تلـك الزيـادة خـلال الفـترة (١٩٦٢-١٩٨٥) . (٥٥) وبالنسبة لمصـر يوضـح الجـدول رقـم (٢٣) التـالي تطـور الأرقـام القياسية لأسـعار المسـتهلكين (متوسط عام الجمهورية) خلال الفترة (١٩٨٣_١٩٩٥).

جدول رقم (٢٣)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

(٨٦/٨٧ = ١٠٠)   (متوسط عام الجمهورية)

السنة	الرقم القياسي
١٩٨٣	٥٨,٣
١٩٨٤	٦٥,٧
١٩٨٥	٧٤,٠
١٩٨٦	٩٠,٨
١٩٨٧	١٠٥,٨
١٩٨٨	١٣٢,١
١٩٨٩	١٦٨,٠
١٩٩٠	١٨٤,٩
١٩٩١	٢٢٣,١
١٩٩٢	٢٤٠,٤
١٩٩٣	٢٧٥,٣

تابع جدول رقم ٢٣	
١٩٩٤	٣٠٧,٨
١٩٩٥	٣٠٨,٨

المصدر :– حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء – نشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين – سنوات مختلفة .

❁ ❁ ❁

وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن القياس لنفقة المعيشة قد ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٦٧/٦٦ إلى نحو ٧٢٠ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٧٧٥ عام ١٩٨٨ (متوسط عام الجمهورية ريف وحضر مصر) . [٥٦] وذلك بمعدل سنوي في المتوسط ٣٢,١٪ ، وهو مايفوق معدل نمو السكان سنوياً ، ومعدل نمو الدخل القومي الحقيقي للفرد .

رابعاً : السكان والإسكان :

تتطلب الزيادة السكانية المتتابعة ، زيادة مناسبة ومواكبة لها في المساكن المتاحة للأسر الجديدة بصفة مستمرة وهو ما يتطلب بدوره التوسع في الاستثمارات في مجال الإسكان بصفة عامة واسكان محدودي الدخل بصفة خاصة حيث توضح المؤشرات الاحصائية إلى أن العجز الإسكاني يوجد بدرجة واضحة في شريحة الفقراء من السكان، كما يتطلب الأمر العناية بتوفير المسكن الريفي للأعداد المتزايدة كل عام من سكان الريف ، وهو ما تتجاهله خطة التنمية الإقتصادية في مصر كل عام والتركيز فقط على الاسكان الحضري [٥٧] .

ويشير تقرير مجلس الشورى المصري رقم (٢٠) عن مشكلة الاسكان في مصر إلى أن الاحتياجات الحالية للاسكان بلغت نحو ١,٧ مليون وحدة سكنية ، وأن الاحتياجات المستقبلية عام ٢٠٠٠ تبلغ ٤,٣٩٢مليون وحدة سكنية . ويلاحظ أن توزيع الاحتياجات المستقبلية على هيكل توزيع الدخل في مصر يوضح أن ٧٠٪

مساكن شعبية ، ٢٥٪ مساكن متوسطة ، ٥٪ مساكن فوق المتوسطة . [٥٨]

ويوضح التقرير المذكور وجود مشكلة في الاسكان وأن عناصرها ترجع إلى :

- انخفاض نصيب الاسكان تدريجياً في اجمالي الاستثمارات القومية من ٨,٨٠ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٥,٩ ٪ عام ١٩٧٩ . وذلك مقابل ١٢,٤٪ من اجمالي الاستثمارات خلال حقبة الستينات .

- اختلال العلاقة بين الاسكان والتشييد حيث زادت نسبة استثمارات التشييد إلى اجمالي الاستثمارات من ١,١ ٪ إلى ٤,٣٠ ٪ خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩) في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة الاستثمارات في الاسكان إلى اجمالي الاستثمارات القومية كما سبق القول .

- ارتفاع أسعار المساكن في الحضر بشكل مخيف يقع عبئه على محدودي الدخل .

- هجرة العمالة في قطاع الاسكان والتشييد إلى الدول العربية والحصول على دخل مرتفع ساعد على ارتفاع أسعار تمليك المساكن.

- منافسة الأنشطة غير المنتجة لأنشطة الاسكان والتشييد مما أدى إلى ابتعاد المستثمرين عن مجالات الاسكان .

- اختلال هيكل الأجور ، وهيكل توزيع الدخل بصفة عامة .

- ارتفاع تكلفة المساكن نتيجة ارتفاع أسعار أراضي البناء ، وارتفاع أسعار مستلزمات ومواد البناء مثل الأسمنت الذي زاد استيراده من الخارج بتكلفة مرتفعة ، وارتفاع أجور البناء ، وارتفاع تكاليف البناء لدى شركات القطاع العام .

وترى اللجنة التي وضعت التقرير أنه لابد من الوصول بنسبة الاستثمارات في مجال الاسكان إلى ٢٠٪ من اجمالي استثماراتنا القومية المحددة في خطط التنمية الإقتصادية لتوفير المساكن اللازمة للأعداد المتزايدة من السكان حتى عام ٢٠٠٠ . [٥٩] ويلاحظ أن هذا المعدل يتفق مع المعدل السائد حالياً في الدول النامية .

وتقدر مساحة الأراضي المتاحة لبناء المساكن بنحو ١٨,٣ ألف فدان بينما تقدر المساحة المطلوبة للبناء بنحو ٢٧ ألف فدان ، وهو ما يعني وجود عجز في الأراضي اللازمة يبلغ نحو ٨,٧ ألف فدان ، وهو ما يتطلب البحث عن أراضي صالحة للبناء في المحافظات التي لايشملها التخطيط العمراني ، والمحاور المستحدثة خارج وادي النيل.

والجدول رقم (٢٤) التالي يوضح موقف الاسكان في حضر مصر خلال الفترة (٨٢ / ٨٣ - ٨٧ / ١٩٨٨) .

جدول رقم (٢٤)

عدد الوحدات السكنية المحققة

(٨٢ / ٨٣ - ٨٧ / ١٩٨٨)

السنوات/البيان	المستوى الاقتصادي	المستوى المتوسط	المستوى فوق المتوسط	الاسكان الفاخر	الجملة
٨٢ / ٨٣	٩٢٨٤١	٤٦٦٢٢	٢٠٧٨٣	٨٣٣١	١٦٨٥٧٧
٨٣ /٨٤	٨٨٧٣٩	٣٥٧١٠	١٧٩٥٤	٧٥٥٠	١٤٩٩٥٣
٨٤ / ٨٥	٨٣٨٣٠	٢٧٨٢٧	٧٩٦٥	٩٠٤٢	١٢٨٦٦٤
٨٥ / ٨٦	٨٩٠٤٧	٣٤٤٩٣	١٧٤٥١	٧٠٠٩	١٤٨٥٠٠
٨٦ / ٨٧	١٠٩٣٢٩	٤٧٩٣٧	١٦٨٠٠	٧٢١٧	١٨١٢٨٣
٨٧ / ٨٨	٩١١٧٨	٣٨٥٥٧	١٣٦٠٩	٥٦١٠	١٤٨٩٠٤
التغير٪	٢,٧	٨,٠	-٢٤,٢	-٢٥,٧	-٠,٧

المصدر : - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - مرجع سبق ذكره - ص ١٧٣ .

❁ ❁ ❁

ومن الجدول رقم (٢٤) يتضح مايلي :

أ - اتجاه عدد الوحدات السكنية المحققة خلال الفترة المبينة في الجدول إلى الانخفاض سنوياً رغم الزيادة في معدل نمو السكان باضطراد .

ب- اتجهت نسبة الاسكان الاقتصادي إلى جمالي الاسكان الحضري إلى الارتفاع

من ٥٥,١٪ عام ٨٢ / ١٩٨٣ إلى ٦٥,١٪ عام ٨٥ / ١٩٨٦ إلا انها عادت إلى الانخفاض عن ذلك عام ٨٧ / ١٩٨٨ لتصل إلى ٦١,٢٪ فقط .

ج- اتجهت نسبة الاسكان الفاخر إلى اجمالي الاسكان الحضري إلى الارتفاع من ٤,٩٪ عام ٨٢/ ١٩٨٣ إلى نحو ٧,٠٪ عام ٨٤ / ٨٥ غير أنها اتجهت إلى الإنخفاض بعد ذلك إلى ٤,٧٪ عام ٨٥/٨٦ ثم إلى ٣,٧٪ فقط عام ٨٧/ ٨٨ حيث قل الطلب على هذا النوع من الاسكان نتيجة الكساد الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة وإنخفاض نشاط تمليك الوحدات السكنية الفاخرة بصفة عامة . ولذلك شهد الاسكان الاقتصادي والاسكان المتوسط زيادة سنوية خلال الفترة المذكورة .

خامساً : السكان والمديونية :

سبق أن أشرنا إلى وجود ظاهرة اختلال العلاقة بين الطلب والعرض من السلع والخدمات الضرورية للمواطنين وأن هذا الاختلال يتسع مداه في حالة استمرار معدلات النمو العالية في السكان ، وفي ظل عدم وجود إنتاج كاف وموارد مالية بالعملات الأجنبية للإنفاق على واردات الغذاء والسلع الأساسية تضطر الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل وارداتها من هذه السلع والخدمات . ومع استمرار وجود الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي وما ينتج عنها من قصور في الحصيلة بالنقد الأجنبي لعدم كفاية الصادرات لتمويل قيمة الواردات وزيادة أعباء الأقساط والفوائد على القروض التي سبق الحصول عليها تعاني مصر من وجود مشكلة المديونية الخارجية .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن مصر تأتي على قائمة الدول التى تحصل على القروض الأمريكية الثنائية عام ١٩٨٠ ، كما أنها من أكبر عشر دول تحصل على ٥٦٪ من قروض البنك الدولي ، وعلى رأس قائمة الدول العشر التى تحصل على ثلاثة أرباع قروض وتسهيلات الغذاء الأمريكية . وذلك بالإضافة إلى ما تحصل عليه من ديون من جهات متعددة أخرى .

وتحصل مصر من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على ما يتراوح بين ٢,٢ - ٢,٥ مليار دولار سنوياً منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٥/٨٤ ، يترتب على تدفقها إلى مصر آثار تضخمية على الإقتصاد المصري في ظل ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجي بصفة عامة وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة .[٦٠]

وتشير دراسة عن الغذاء والديون في الدول النامية الى أن مصر تضطر إلى الإستدانة من الخارج نتيجة العجز التجاري العام الذي يبلغ ١٨,٦ بليون دولار خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٣) وللعجز التجاري الزراعي الذي بلغ نحو ١٠ بليون دولار خلال نفس الفترة ، وأن مصر جاءت مع إسرائيل على رأس قائمة الدول التي تحصل على القروض المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي حيث يحصلان معاً على نحو ٦٢,٤٪ من نصيب الدول العشر الأولى التي تحصل على هذه القروض ، ٣١,٦٪ من إجمالى نصيب المائة دولة التي حصلت عليها .[٦١]

ويجب أن يكون واضحاً أن مصر لا تنفرد بهذه الظواهر غير المناسبة للتنمية الإقتصادية بل إن حالة كثير من الدول الأفريقية تعتبر سيئة للغاية خاصة إذا علمنا أن أقل من ٢٥٪ من القروض الخارجية الميسرة ينفق على الزراعة في أفريقيا ، وأن مدفوعات خدمة الدين في أفريقيا قد ارتفعت بمعدل بلغ ٤,١ مليار دولار عام ١٩٨١، ١١,٦ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، وهو ما أشار إليه تقرير اللجنة المستقله المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية عام ١٩٨٦ ، والذي يوضح أن أفريقيا اضطرت للاقتراض بمعدلات كبيرة للحفاظ على مستوى وارداتها مما يترتب عليه تضاعف قيمة ديون دول أفريقيا جنوب الصحراء خمس مرات فيما بين عامى ١٩٣٧ ، ١٩٨٢ .[٦٢]

وفيما يتعلق بديون مصر بصفة عامة فإن الإحصائيات توضح أن قيمة إجمالي ديون مصر الخارجية ارتفعت من ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٧١ حتى بلغت ٢٤,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ . أي أنها تضاعفت بأكثر من تسع مرات خلال ١٥ عاماً بمعدل

سنوي قدره ١٧٪ في المتوسط ولا يخفى مدى ارتفاع هذا المعدل بالنسبة لظروف الإقتصاد المصري الراهنة ، وقد ارتفع حجم ديون مصر الخارجية في عام ١٩٨٩ إلى نحو ٥٥ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ٣١,٦٪ سنوياً منذ عام ١٩٨٥ .(٦٣)

وقد ارتفعت قيمة إجمالي مدفوعات خدمة الدين من ١٣٧٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٣٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٥ بنسبة ١٤,٧٪ سنوياً في المتوسط ثم ارتفعت إلى حوالي ٣٠٣١,٦ مليون دولار عام ١٩٨٩ بنسبة ٦,٧٪ سنوياً في المتوسط ، وتمثل قيمة هذه المدفوعات نحو ١٥٪ من قيمة حصيلة الصادرات عام ١٩٨٠ ، نحو ٣١٪ من قيمتها عام ١٩٨٥ ، نحو ٤٠,٠٪ عام ١٩٨٩ .(٦٤)

ولا ينبغي أن نفهم مماسبق أن الزيادة السنوية في السكان هي المسئول الأول عن هذه المديونية وأعبائها ولكن الحقيقة أن ذلك يرجع إلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وعدم العناية بالإنتاجية الزراعية وإنتاجية الأنشطة الإقتصادية بصفة عامة أو استخدام التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج على نحو يكفي لمواجهة احتياجات السكان المتزايدة سنوياً .

سادساً : السكان وعجز الموازنة العامة :

تعتبر مصر من الدول النامية التي تزيد فيها درجة تدخل الدولة في ادارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما يترتب عليه أو يرتبط به ضرورة التزام الدولة بتوفير فرص العمل والدعم السلعي والانفاق على الخدمات العامة والمرافق والأمن والعدالة .. إلخ بالاضافة إلى تحمل الأعباء الإقتصادية المترتبة على أي إنخفاض يحدث في كفاءة تشغيل الوحدات الإقتصادية أو الإنتاجية أو غيرها . وبذلك نجد أن الظروف المحيطة بارتفاع درجة تدخل الدولة في ادارة النشاط الاقتصادي وتملك وحداته تؤدي إلى زيادة جانب الانفاق العام في الموازنة العامة للدولة . ولما كانت ايرادات الدولة السيادية وغيرها من الايرادات الجارية لا تنمو بمعدل يتناسب مع معدل نمو الانفاق

العام الذي يتزايد سنوياً بمعدلات مرتفعة نتيجة الزيادة المضطردة في عدد السكان وما يلزمها من زيادة الانفاق على المرافق والخدمات العامة ، فإن النتيجة النهائية لما سبق هي حدوث عجز الموازنة العامة للدولة طالما أن الزيادة في الايرادات العامة لا تكفي لمقابلة الزيادة الحادثة في الانفاق العام . وليس معنى ذلك أن مسئولية عجز الموازنة تقع على عاتق الزيادة السكانية بمعدلات عالية ، ولكن المسئولية ترجع إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد الإقتصادية وضعف الايرادات العامة الناتجة بدورها عن إنخفاض مستويات التشغيل الاقتصادي وسوء الادارة للكثير من الوحدات الإنتاجية . ومن ثم فإن استمرار معدلات الزيادة السكانية الحالية تؤدي إلى وضوح مثل هذه المساويء والاحساس بوجود مشكلة اقتصادية يعبر عنها عجز الموازنة بوضوح ، خاصة وأن مثل هذا العجز عادة مايرتبط بوجود التضخم السعري في الاقتصاد القومي الذي يؤدي بدوره مرة أخرى إلى زيادة عجز الموازنة العامة .

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك آثار نقدية ناتجة عن سياسات البنك المركزي تؤدي إلى حدوث آثار مالية تساهم في زيادة قيمة عجز الموازنة العامة حيث أن البنك المركزي يعتبر محتكراً للاصدار ومحتكراً للادارة النقدية والائتمانية فضلاً عن كونه وكيلاً عن الحكومة تنعكس قراراته على المتغيرات المالية وفي مقدمتها عجز الموازنة العامة (٦٥) .

وتقوم الموازنة العامة كل عام برصد اعتمادات لدعم الشركات التي تقوم بتسعير منتجاتها بأقل من تكاليف إنتاجها بالإضافة إلى دعم سعر الفائدة على أموال التأمين والمعاشات التي يحصل عليها بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات منذ عام ١٩٨٠ حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق نظام التأمين الاجتماعي يوجب أن تتحمل الخزانة العامة بعجز أموال صناديق التأمين . كما تتولى الخزانة العامة دعم هيئات الخدمات الإقتصادية مثل هيئة السكك الحديدية والهيئة القومية للبريد

والهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ، وهيئة السلع التموينية وهيئة النقل العام بالقاهرة وهيئة نقل الركاب بالاسكندرية ، واتحاد الاذاعة والتليفزيون وهيئة ميناء القاهرة الجوي وهيئة ميناء الاسكندرية ، وهيئة ميناء دمياط ... إلخ . ويعني ذلك تحمل الموازنة العامة بأعباء مالية تتزايد مع زيادة أعداد المستفيدين منها نتيجة زيادة السكان كل عام مما يؤدي إلى حدوث عجز الموازنة أو المساهمة في زيادته في ظل الأوضاع الإقتصادية السائدة التي يعتبر معها معدل نمو الايرادات غير كافي لمواجهة الإلتزامات العامة المنوطة بتمويلها الخزانة العامة حيث أن نسبة تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة اتجهت إلى الإنخفاض منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٨ . إذ بينما كانت هذه النسبة ٧٥٪ عام ١٩٧٧ فإنها قد انخفضت إلى نحو ٥١٪ فقط عام ١٩٨٨.

والجدول رقم (٢٥) التالي يوضح تطور كل من معدل نمو السكان ، ومعدل نمو العجز في الموازنة العامة ومعدل تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة خلال الفترة (٨٠/ ١٩٨١ - ٩٤/ ١٩٩٥) .

جدول رقم (٢٥)

السكان وعجز الموازنة العامة (٨٠ / ٨١ - ٩٤ / ١٩٩٥)

السنوات / البيان	معدل نمو السكان	قيمة العجز الإجمالي	معدل نمو العجز ٪	معدل تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة ٪
٨٠-٨١	٢,٦	٣١٨٢,٥	-	٧٤
٨١-٨٢	٢,٧	٤٦٥٦,١	٤٦,٣	٦٨
٨٢-٨٣	٢,٧	٤٩٥٦,١	٦,٤	٦٧
٨٣-٨٤	٢,٦	٥٩٣٢,٢	١٩,٧	٦٢
٨٤-٨٥	٢,٩	٦٩٤٣,٢	١٧,٠	٦١
٨٥-٨٦	٣,٣	٩٧٨٩	٤١,٠	٦١
٨٦-٨٧	٢,٨	٧٥٤٠	٢٣,٠-	٥٥

تابع جدول رقم ٢٥				
٨٧-٨٨	٢,٨	٧٥٥٥	٠,٢	٥١
٨٨-٨٩	٣,٠	١٢١٣,٣	٦٠,٦	٣٦,٧
٨٩-٩٠	٣,١	١٠٧٤٢	١١,٥-	٦٨,٦
٩٠-٩١	٢,٨	١٠٠٣٨	٦,٦-	٧٦,٢
٩١-٩٢	٢,٧	٦١٥٧	٣٨,٧-	٧٥,٦
٩٢-٩٣	٠,٩	٥٥٢٠	١٠,٣-	٨٩,٤
٩٣-٩٤	٢,٢	٣٦١٤	٣٤,٥-	٩٣,٥
٩٤-٩٥	٢,٣	٨٥٦٤	١٣٦,٩	٨٧,٨

المصدر :- حسبت من بيانات وزارة المالية - الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة - سنوات مختلفة (غير منشوره) .

- معدل نمو السكان : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - مرجع سابق

❁ ❁ ❁

ومن جدول رقم (٢٥) يمكن استنتاج ما يلي :

أ- اتجهت قيمة عجز الموازنة العامة إلى الارتفاع سنوياً من ٣,١ مليار جنيه عام ٨٠/ ١٩٨١ إلى نحو ٩,٧ مليار جنيه عام ٨٥/ ١٩٨٦ نتيجة زيادة الانفاق العام بمعدلات تزيد كثيراً عن معدلات نمو الايرادات العامة ، وهو ما يعكسه اتجاه نسبة تغطية الايرادات العامة للانفاق العام إلى الإنخفاض خلال نفس الفترة وذلك في ظل ارتفاع معدل نمو السكان .

ب- رغم إنخفاض قيمة العجز الكلي إلى مايقرب من ٧,٥ مليار جنيه في كل من عام ٨٦/٨٧ ، وعام ٨٧/٨٨ بنسبة ٢٣٪ عن عام ٨٥/ ١٩٨٦ إلا أن نسبة تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة قد اتجهت إلى الإنخفاض إلى ٥٥٪ ، ٥١٪ خلال السنتين المذكورتين على الترتيب وذلك نتيجة إنخفاض معدل نمو الايرادات العامة بنسبة كبيرة تفوق نسبة زيادة قيمة الانفاق العام في الموازنة العامة خلال هاتين السنتين .

ج- اتجهت قيمة العجز بعد ذلك إلى الزيادة خلال حقبة التسعينيات حتى عام ٩١/٩٠ ثم اتجهت إلى الإنخفاض بعد ذلك لتصل إلى ٣,٦ مليار جنيه عام ٩٣/ ٩٤.

سابعاً : السكان وعجز ميزان المدفوعات :

أشرنا فيما سبق إلى نقطتين رئيسيتين ترتبطان مباشرة بحدوث عجز ميزان المدفوعات في مصر ، وهما : -

أ- قصور المعروض السلعي والخدمي المحلي عن الوفاء باحتياجات السكان المتزايدة سنوياً ممايودي إلى اللجوء إلى الاستيراد من الخارج لتغطية الفرق بين العرض والطلب .

ب- زيادة درجة تدخل الدولة في ادارة النشاط الاقتصادي وهو ما يترتب عليه ارتفاع قيمة المعاملات الخارجية للحكومة وارتفاع قيمة الواردات الحكومية عن الصادرات الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات ناشئ عن التزامات الحكومة تجاه الأفراد والمشروعات المملوكة لها .

وقد أوضحت إحدى الدراسات أن الانفاق الحكومي يمكن أن يرتفع مع زيادة حصيلة الصادرات ولكنه لاينخفض بنقص هذه الحصيلة نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك حتى في حالة ارتفاع الدخول مما يجعل الاستهلاك القومي في حالة تقلب حصيلة الصادرات حول مستوى معين أعلى منه في حالة استقرار حصيلة الصادرات والدخل عند هذا المتوسط . (٦٦) وتوضح نفس الدراسة أن عجز حصيلة النقد الأجنبي ترجع إلى أن حصيلة الصادرات لم تلحق في زيادتها المتطلبات من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل الواردات ، إذ انخفضت قيمة الصادرات من ٥٠,٢ ٪ من قيمة الواردات عام ١٩٧٤ إلى ٣٩,٣٪ من قيمتها عام ٨٢/٨٣ ثم إلى ٣٠,٩٪ عام ٨٦/ ١٩٨٧ ، وإن كانت قد تحسنت بعض الشيء عام ٨٧/ ١٩٨٨ حيث بلغت النسبة ٣٥,٦٪ إلا أنها لا تزال منخفضة عن ما كانت عليه عام ١٩٧٤ وعام ٨٢/ ١٩٨٣. (٦٧) وتشير الاحصائيات إلى أن الجزء الاكبر من الواردات المصرية عام

١٩٨٨ يتركز في واردات الغذاء والسلع الزراعية والدهون والشحومات الحيوانية حيث بلغت نسبة قيمة واردات مصر من هذه السلع نحو ٢٦,٨٪ من اجمالي قيمة الواردات المصرية ، ونحو ١٠٩,٤٪ من اجمالي قيمة الصادرات في نفس العام . والجدول رقم (٢٦) التالي يوضح الأهمية النسبية للسلع المستوردة خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٥).

جدول رقم (٢٦)

الأهمية النسبية للواردات

(قيمة الواردات والعجز الجاري بالمليون جنيه)

السنة – البيان	الواردات (١)	العجز (٢)	(١) + (٢)	الصادرات / الواردات ٪
١٩٨٥	٦٩٧٣,١	١٤٦٠,٢	٤٧٧,٥	٣٧,٣
١٩٨٦	٨٠٥١,٤	٦٧٠٧,٩	١٢٠	٢٥,٥
١٩٨٧	١١٣٥٧,٨	١١٠٢٩,٣	١٠٣,٠	٢٦,٨
١٩٨٨	١٦٣٠٨,٦	١١٥٠١,٣	١٤١,٨	٢٤,٥
١٩٨٩	١٦٦٢٣,٦	١٢٦١٠,٩	١٣١,٨	٣٤,٥
١٩٩٠	٢٤٨٢٣,٢	١٣٩٣٣,٥	١٧٨,٢	٢٨,٠
١٩٩١	٢٥٢١٦,٣	١١٨٥٤,٢	٢١٢,٧	٤٦,٧
١٩٩٢	٢٧٦٥٦,١	٩٤٢٦,٩	٢٩٣,٤	٣٦,٨
١٩٩٣	٢٧٥٥٠,٤	١٢٧٩٣,٩	٢١٥,٣	٣٨,٠
١٩٩٤	٣٢٤٦٠,٦	١٣٠١٥,٠	٢٤٩,٠٤	٣٦,٢
١٩٩٥	٤٣٤٨١,٧	١٢١٣٠,٠	٣٥٨,٥	٣٨,٧

المصدر : البنك المركزي المصري – المجلة الإقتصادية – سنوات مختلفة .

❁ ❁ ❁

إذ يوضح جدول رقم (٢٦) أن قيمة الواردات نتيجة إلى الارتفاع باضطراد منذ عام ١٩٨٥ في الوقت الذي لم ترتفع فيه قيمة الصادرات بنفس النسبة مما أدى إلى إنخفاض نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية للواردات السلعية من ٣٧,٣٪ عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٢٤,٥٪ عام ١٩٨٨ . وذلك رغم اتجاه قيمة عجز الحساب الجاري

بميزان المدفوعات إلى الإنخفاض بمعدل سنوي في المتوسط قدره ١٠.١٪ خلال الفترة المذكورة في الجدول .

وقد ارتفع رقم العجز الجاري في ميزان المدفوعات إلى ١٢,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٣ ثم ارتفع إلى مايزيد على ١٣ مليار جنيه عام ١٩٩٤ ثم بلغ العجز الجاري ١٢,١ مليار جنيه عام ١٩٩٥ نتيجة التوسع في الواردات السلعية والخدمية في الوقت الذي يتراجع فيه معدل نمو الصادرات السلعية والخدمية ولذلك هبط معدل تغطية الصادرات للواردات من ٤٦٪ عام ١٩٩١ حتى بلغ ٣٦,٢٪ عام ١٩٩٤ ، حوالي ٣٨,٧٪ عام ١٩٩٥ .

المبحث الثاني

السكان والتنمية الاجتماعية

تمهيد :

نتناول في هذا المبحث دراسة السكان والتنمية الاجتماعية في مصر حيث نقوم بالتعرف على الجوانب ذات الطبيعة الاجتماعية والتي تتأثر بالظاهرة السكانية مثل الخدمات الاجتماعية والصحية ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية أو يتمتعون بوجود الصرف الصحي أو الكهرباء .. إلخ من المرافق الحيوية التي تؤثر بشكل واضح على مستوى معيشة المواطنين وينعكس أثرها على إنتاجية السكان ودرجة تحضرهم وقابليتهم للتطوير والتغيير والتقدم .

وترتبط الظاهرة السكانية ببعد اجتماعي آخر يتمثل في الهجرة إلى الخارج سواء بصورة مؤقتة للحصول على العمل والعائد المادي المرتفع عما هو متاح داخل مصر أو هجرة دائمة إلى بعض الدول الصناعية المتقدمة ، وأثر ذلك في تخفيف حدة الآثار السلبية للزيادة السكانية التي لايقابلها زيادة مناظرة في الإنتاج المحلي الاجمالي كل عام .

وفي ضوء الزيادة السكانية وما يترتب عليها من وجود فائض عرض لا يقابله طلب على خدمات العمال تنشأ مشكلة البطالة نظراً لعجز الموارد الاستثمارية عن توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة كل عام . وما يهمنا التركيز عليه هنا هو البطالة كظاهرة اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية نظراً لما لها من آثار وأبعاد اجتماعية تجعل المجتمع يفضل التعايش مع التضخم ولايقبل التعايش مع البطالة .

ولا يخفى ما يرتبط بما سبق من شيوع الأمراض الاجتماعية والأخلاقية وزيادة معدلات الجريمة والجنوح للأحداث والبغاء للنساء في العديد من المجتمعات أو الدول الفقيرة . ولذلك فإننا في هذا المبحث سوف نحاول تتبع بعض مؤشرات الجريمة

والتسول والمخدرات وغيرها من الجرائم والشرور الاجتماعية التي ترتبط بارتفاع الكثافة السكانية وعجز الموارد عن اشباع احتياجات كافة السكان مما يؤدي إلى فتح أبواب الانحراف بصوره المختلفة المادية والأخلاقية على السواء .

وهكذا نجد أن الجوانب الاجتماعية للظاهرة السكانية التي سوف نعني ببحثها في مصر هي :

- السكان والخدمات الاجتماعية والصحية .
- السكان والبطالة .
- السكان والهجرة .
- السكان والجريمة .

ونوضح ماسبق تفصيلاً كما يلي : -

أولاً : السكان والخدمات الاجتماعية والصحية :

وفي هذا الصدد نجد أن النمو السكاني السريع يعني مزيداً من الضغوط على المرافق العامة القائمة ومن ثم على كفاءة أداء هذه الخدمات للمواطنين . كما نجد أن هذا النمو السكاني يتطلب المزيد من الإنفاق على خدمات إجتماعية وصحية ومرافق عامة جديدة لمقابلة الزيادة السنوية في عدد السكان وإلا ترتب على عدم وجود الموارد المالية اللازمة انخفاض مستوى معيشة السكان حيث تقل نسبة السكان الذين يحصلون مثلاً على مياه الشرب النقية إلى إجمالي السكان وكذلك بالنسبة للمستفيدين من خدمات الكهرباء والتعليم والصرف الصحي ومن الانفاق على التعليم وغيرها . كما يرتفع عدد السكان لكل طبيب ، وعدد المرضى للسرير الواحد .. إلخ . وفي مجال الصحة نجد أن معدل الأسرة يبلغ ٤,٣ سرير لكل ألف من السكان بمعدل إشغال حوالي ٦٣٪ ومتوسط إقامة المريض بالقسم الداخلي يصل إلى ٦,٥ يوم (المعدل الأمثل هو أربعة أيام فقط) ، وذلك في عام ١٩٨٦. [٦٨] ثم انخفض معدل الأسرة إلى ٢,٠ سرير فقط لكل

الف موطن عام ١٩٨٧ . [٦٩] وبالنسبة لعدد الأطباء نجد أنهم بلغوا نحو ٨٦٢٩٦ طبيباً بشرياً عام ١٩٨٥ بمعدل طبيب لكل ٥٦٣ نسمة . كما يبلغ عدد أفراد هيئة التمريض حوالي ٥١٣٢٦ ممرضة بمعدل ١:٩٤٦ نسمة ، ومعدل الأطباء الى الممرضات يبلغ ١:٠,٦ . بينما القدرات المتاحة للاقتصاد القومي تتيح زيادة هذه المعدلات السابقة إلى ممرضة لكل ٢٥٠ نسمة ، معدل الأطباء إلى الممرضات١:٤. [٧٠]

وفيما يتعلق بخدمات التأمين الصحي الذي بدأ العمل بها عام ١٩٦٤ نجد أن نسبة المنتفعين بهذه الخدمة لم تصل إلى ٧٪ من اجمالى السكان وذلك لنقص الاعتمادات اللازمة لتمويل هذا النوع من الخدمات العلاجية خاصة مع الاتجاه إلى بناء المستشفيات وادارتها على مستوى الجمهورية مما أدى إلى صعوبة نشر مظلة هذا التأمين كما كان مستهدفاً . [٧١] وبالنسبة للانفاق الصحي نجد أن متوسط نصيب الفرد من ميزانية الرعاية الصحية بوزارة الصحة بلغ نحو ١٠,٣ جنيه في السنة في ميزانية ١٩٨٨/٨٧ مقابل ٨,٣ جنيهاً للفرد عام ١٩٨٦/٨٥ ، ٤,٢ جنيه للفرد عام ١٩٨٠ .

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية العامة حوالي ١٥,٥ جنيهاً للفرد في موازنة عام ١٩٩٠/٨٩ . كما يلاحظ أن جملة الإنفاق الصحي لا تمثل سوى ١,٤٪ من الناتج القومي الاجمالى في نفس العام .

ويبلغ عدد الوحدات الصحية التى تقوم بالخدمة في المدن ٦٢٧٦ وحدة عام ١٩٨٨ بها حوالي ٦٥,٣ ألف سرير . أما في الريف فإن عدد هذه الوحدات بلغ حوالي ٢٦٥٠ وحدة بها حوالي ٩,٠٧ ألف سرير في نفس العام . وبذلك نجد أن الريف لا يزال محروماً من الخدمات العلاجية في مصر رغم أن سكانه تبلغ نسبتهم حوالي ٥٦,١٪ من إجمالي عدد سكان الجمهورية وفقاً لتعداد ١٩٨٦. [٧٢]

وبالنسبة للصيدليات نجد أن عدد الصيدليات الأهلية والخاصة والتعاونية بلغ ١٠,٢ ألف صيدلية عام ١٩٨٨ . أما الصيدليات العامة فيبلغ عددها ٧٥٣٠ صيدلية يتركز

معظمها في القاهرة والاسكندرية والجيزة ويبلغ معدلها نحو صيدلية لكل ٦٤٥١ مواطن وفقاً لأرقام دراسة مجلس الشورى عن عام ١٩٨٥ التي أشارت إلى أنه رغم كثرة إنتاج واستهلاك الدواء إلا أن شكوى المواطنين متكررة من عدم توفر كثير من أنواع الدواء مع ارتفاع أسعارها نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي .

ويجدر الاشارة إلى أن العناية بتوفير الخدمات الصحية والعمل على زيادة كفاءة أداء قطاع الصحة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال التأثير على قدرة الأفراد على العمل كما يؤثر على معدل الزيادة السكانية من خلال انخفاض معدل الوفيات وفي نفس الوقت تقليل معدلات الزيادة السريعة في المواليد كل عام إلا أن العوامل الأخرى المعوقه تحول دون حدوث آثار ايجابية صحية في مصر [٧٣] وفي مجال الرعاية الاجتماعية للسكان نجد أن عدد الوحدات الاجتماعية يبلغ ١٥١٥ وحدة عام ٨٧/ ١٩٨٨ بمعدل وحدة لكل ٣٤ ألف من السكان . وذلك بالاضافة إلى جمعيات الرعاية الاجتماعية للطفولة والأمومه والشيخوخة والمسجونين وتنظيم الأسرة والصداقة مع الشعوب الأخرى والدفاع الاجتماعي وغيرها والتي يبلغ عددها ٥٩٦٤ وحدة عام ٨٧/ ١٩٨٨ بمعدل جمعية لكل ٨,٩ ألف من السكان .

ويبلغ عدد العاملين المؤمن عليهم بقطاع وزارة التأمينات نحو ١٣,١ مليون نسمه عام ٨٨/٨٧ يمثلون ٢٤,٧ ٪ من اجمالي عدد السكان . وتبلغ قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة للعاملين المؤمن عليهم بقطاع وزارة التأمينات نحو ١,٨ مليون جنية عام ٨٨/٨٧ بمتوسط قدره ٠,١٣٧ جنيه للفرد . ولايخفى ضآلة هذه الأرقام مقارنة بما عليه الحال في الدول المتقدمة .

وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة من بنك ناصر الاجتماعي نحو ١٣٩,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ مقابل ٥٥,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ .

وفيما يتعلق بمراكز الشباب بمحافظات الجمهورية نجد أن عددها يبلغ ٣٤٢٩

مركزاً عام ١٩٨٨/٨٧ الجانب الأكبر منها يتركز في محافظات الوجه البحـري وبعـض محافظات الوجه القبلي . وذلك مقابل ٢٩٣٦ مركزاً عام ١٩٨٥/٨٤ . (٧٤)

وبالنسبة لمياه الشرب النقيه نجد أن نسبة السكان الذين يحصلون على هذه الميـاه إلى اجمالي عدد السكان تبلغ ٥٢٪ وفقاً لإحصائيات عام ١٩٧٦ وذلك مقـابل ٦٦٪ عـام ١٩٧٥ . (٧٥) أما بالنسبة للكهرباء فإن عدد القرى التي تمت إنارتهـا بلـغ عـام ٨٧/ ١٩٨٨ حوالي ٤٢٨٣ قريـة بنسبة ٩٩,٤٪ مـن اجمـالي عـدد القـرى وذلـك مقـابل ٩٨,٦٪ عام ١٩٨٦/٨٥ . ولاشك أن ارتفاع مستوى الخدمات الاجتماعيـة وارتفـاع كفاءة أداء المرافق العامة يؤدي إلى ارتفاع مناظر في مستوى المعيشة ومن ثم التأثير على معدل النمو السكاني الذي أوضحـت العديـد مـن الدراسـات اتجاهـه إلى الإنخفـاض في حالة ارتفاع مستوى المعيشة والعكس بالعكس .

ثانياً : السكان والبطالة :

تعتبر مشكلة البطالة من أسوأ المشاكل الاجتماعية التي تواجـه المجتمعـات الناميـة المزدحمة بالسكان والتي تنخفض فيهـا معـدلات التشـغيل مما يـؤدي إلى وجـود فـائض عرض من العمالة .

وترجع المساوىء الاجتماعية للبطالة إلى أن ظـروف انخفـاض الدخـل والعجـز عن اشباع الاحتياجات الأساسية تـؤدي إلى وقـوع الأفـراد في هاويـة الرذيلـة والإنحرافـات الأخلاقية وطرق أو سبل المعيشة غير المشروعة فتنتشر الرشوة والفساد والمحسوبية وتعم جرائم السرقة والنهب والمخدرات والإدمان كما يتجه الأحداث من الأطفال والشبـاب إلى الجنوح والدعارة وتجارة الرقيق .. إلخ .

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن نسبة السكان الذين يغزون باسـتمرار جـانب العرض في سوق العمل المصري تـتزايد بـاضطراد حيث ارتفعـت مـن ٥٤٪ مـن جملـة السكان عام ١٩٦٠ إلى ٦٣٪ عـام ١٩٨٦ . أي أن العوامـل السـكانية التـي أدت إلى

وجود فائض عرض عمل خلال حقبة الستينات والتي ساهمت في حدوث البطالة في منتصف السبعينات لا تزال مستمرة على نحو يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة المشكلة خلال الثمانينات والتسعينات خاصة مع اتجاه فرص العمل في الدول المستوردة للعمالة المصرية إلى الانكماش سنوياً . (٧٦)

وتشير الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى أن معدل البطالة قد ارتفع من ٨,٢٪ عام ١٩٧٣ إلى ١٢,٢٪ عام ١٩٧٩ ثم إلى ١٦,١٪ عام ٨٨/٨٧ وذلك في الوقت الذي ارتفع فيه معدل النمو السكاني من ٢,٣٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢,٦٪ عام ١٩٧٩ ، ٢,٨٪ عام ١٩٨٨/٨٧.

ويعتبر معدل البطالة في الحضر أكثر ارتفاعاً منه في الريف حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن معدل البطالة في الريف بلغ ١٣,٧٪ عام ١٩٨٦ . أما في الحضر فإن المعدل بلغ ١٥,٨٪ . ورغم ذلك فإن معدل نمو البطالة خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٦) كان في الريف اكثر ارتفاعاً منه في الحضر حيث بلغ في الريف ٩,٥٪ سنوياً مقابل ٨,٥٪ في الحضر سنوياً . (٧٧) ولعل هذا يمكن تفسيره بانخفاض نسبة مساهمة المرأة الريفية في العمل حيث أن نسبة مساهمتها في العمل في الريف قد اتجهت إلى الإنخفاض من ٤٣٪ في مجال الزراعة عام ١٩٦١ إلى أن بلغت ٢٥,٨٪ عام ١٩٧١ . ومن المتوقع أن يكون الإنخفاض أكثر من ذلك بعد عام ١٩٧١ وفقاً لملاحظات تقرير مجلس الشورى عن تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة . (٧٨) وبصفة عامة فإن معدل البطالة لدى الإناث على مستوى الجمهورية يرتفع كثيراً عن معدل بطالة الذكور حيث بلغ معدل بطالة الذكور نحو ١٠,٤٪ في نفس العام أى أن معدل بطالة الإناث يزيد على ضعف معدل بطالة الذكور . ويرجع ذلك إلى ضآلة فرص العمل أمام الفتيات في الريف المصري .

ويلاحظ أن البطالة ترتفع معدلاتها عند الشباب في فئات العمر (٢٠-٢٩) ،

(١٥-١٩) حيث نجد أن المعدل بلغ ٢٧٪ بالنسبة للفئة الأولى كما بلـغ ٢٥٪ بالنسبة للفئة الثانية . ومن المتوقع أن ترتفع هذه المعدلات عام ١٩٩٦ لتبلغ ٦٨٪ بالنسبة للفئة الأولى ، ٦٣٪ بالنسبة للفئة الثانيـة . كمـا يلاحـظ أن معـدل البطالـة يزيـد مـع زيـادة المستوى التعليمي للأفراد وبافتراض أستمرار معدلات زيـادة نسـبة البطالـة الحاليـة عنـد المستويات التعليمية المختلفة نجد أنه في عام ١٩٩٦ يتوقع أن يبلـغ معـدل البطالـة لـدى حملة المؤهلات الجامعية العليا حوالي ٥٨٪ ، وبين حملة المؤهلات المتوسطة ودون العليـا إلى ما يزيد عن ٤٠٪ ، ويعني ذلك أنه في غضون ست سنوات سيكون نصف شـباب المتعلمين في مصر قد أصابهم وباء البطالة المدمر . (٧٩)

وبتوزيع البطالة على الأنشطة الإقتصاديـة المختلفـة نجـد أن أعلـى معـدلات البطالـة تكون بين أولئك الذين ليس لديهم نشاط (لم يسبق لهم العمل) والأنشطة غير كاملة التوصيـف وكذلـك قطـاع التشـيد والبنـاء . ويلـي مـا سـبق أنشـطة الزراعـة والصيـد واستغلال المناجم والمحاجر ، أمـا أقـل معـدلات البطالـة فتكـون في أنشـطة التمويـل والتأمينات والخدمات العامة .

وتشير إحدى الدراسات إلى أن مشكلة البطالة ترتبط بوجود بعض القيم والعوامـل الاجتماعية التى تحقر العمل اليدوي وتعلي قدر العمل المكتبي مما أدى إلى الإندفاع نحـو التعليم الجامعي والنظري بمراحله المختلفة ولذلك فقد بلغت مخرجات التعليم الجامعي ما بين عامي (١٩٧٧-١٩٨٦) نحو ٧١٧ ألـف خريـج بزيـادة قدرهـا ١٠٠٪ كمـا بلـغ حجم مخرجات التعليم المتوسط خلال نفس الفترة نحـو ١,٧٢٩ مليـون خريجاً بنسـبة زيادة قدرها ٨٨٪ أي أن التعليم العالي والمتوسـط يسـاهم في تخريـج نحـو ٢,٤ مليـون شاب يمثلون ٨٩٪ من حجم الزيادة التى طرأت على قوة العمل . (٨٠)

وفي ظل عجز الإمكانيات الإسـتثمارية لخلـق فـرص العمـل السـنوية للبـاحثين عـن العمل والقادرين عليه والذين تتزايد أعدادهم سنوياً ظهرت مشكلة البطالـة . ومـن ثـم

فإن حجم قوة العمل لم ينطق خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٦) بنفس نسبة زيادة السكان حيث بلغت نسبة الزيادة في حجم قوة العمل خلال الفترة المذكورة حوالي ٧٥٪ بسبب سياسة التعليم غير المتناسبة مع احتياجات التنمية وتواضع مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادى نتيجة بعض العوامل الإجتماعية والثقافية . [٨١] وذلك ما يجعلنا نقرر أن مشكلة البطالة لا ترجع إلى الزيادة السكانية بقدر ما ترجع إلى سياسة التعليم وانخفاض الانتاجية ، وانخفاض حجم المدخرات المحلية وإنعدام التراكم الرأسمالي ، وهذه كلها عورات إقتصادية وإجتماعية بدت واضحة في ظل الزيادة السكانية الراهنة .

ثالثاً : السكان والهجرة :

وتعتبر هجرة السكان إلى الخارج ظاهرة إجتماعية وإقتصادية في آن واحد حيث أن رغبة الإنسان في حياة أفضل تدفعه إلى السفر بحثاً عن الدخل المرتفع أو ظروف المعيشة الأفضل . وفي ظل التضخم الذي يزحف على الإقتصاد المحلي وترتفع معدلاته منذ بداية حقبة السبعينات اضطر المصريون إلى الهجرة المؤقتة للعمل في الدول العربية المجاورة التي أنعم الله عليها بفيض من خيراته البترولية مما ترتب عليه بعض الآثار الاجتماعية المتعلقة بكيان الأسرة ورعاية الأبناء وتعرضهم للجنوح ، وماترتب على ثراء البعض من ترك العمل الزراعي والاقامة في الريف والهجرة الداخلية للعمل في المدن حيث المستوى المعيشي والحضاري الأكثر ارتفاعاً من الريف . كما حدث تغير في المصاهرات أدى إلى ذوبان الفوارق الاجتماعية أو الطبقية بين صغار العمال الزراعيين وصغار الحرفيين وكبار الملاك الزراعيين وكبار رجال الأعمال وكان المال وحده هو الوسيلة التي أمكن بواسطتها تقريب الفوارق الاجتماعية بين طبقات مجتمع الريف ، ومجتمع المدينة على السواء ولا يخفي كذلك أن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج ترتب عليها تغيرات جوهرية في القيم الاجتماعية التي تعلي قدر أصحاب الأموال بصرف النظر عن المستوى العلمي أو الثقافي ، وإنخفاض قيمة التعليم والبحث العلمي والعمل

الحكومي ، والنظرة الاجتماعية إلى المرأة .

وتشير بعض الدراسات إلى أن وجود المصريين في الخارج حيث توجد عادات وتقاليد مختلفة وتنظيمات اجتماعية مغايرة لما هو موجود في مصر ، قد أدى إلى حدوث مشاكل تتعلق بالأمن والتوطن والجنسية ، والسكن والتعليم والخدمات . كما تشير إحدى هذه الدراسات إلى أن الهجرة المؤقتة للمصريين للعمل في الخارج أدت إلى تكوين مجتمعات مشوهة إلى حد كبير وحدوث فوارق اجتماعية داخل الطبقة الواحدة تودي إلى تناقص في العلاقات وتدهور في القيم ونقص الشعور بالانتماء .[٨٢]

ويجدر الاشارة إلى أنه رغم ماسبق فإن مجرد هجرة العمال إلى الخارج في ظل ظروف فائض عرض العمل والزيادة السكانية السنوية يودي إلى تخفيف حدة مشكلة البطالة والحد من آثارها الاجتماعية السيئة وإنخفاض جرائم السرقة والنهب والإنحرافات المادية والتسول .. إلخ وإن حلت محلها جرائم من نوع آخر ترتبط بتغير السلوك الناتج عن تغير الدخل دون حدوث تغيير مناظر في التعليم أو الثقافة أو التربية ممايودي إلى وجود جرائم المخدرات والقمار والإغتصاب والتعدي على الأنفس والثروات .

ويبلغ عدد المصريين العاملين في الخارج ١٩٦٤ مليون فرد أو طوال ٢ مليون نسمة وفقاً للإحصاءات التي أجرتها الأمم المتحدة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء عام ١٩٨٧ .[٨٣] ومن هذه الاحصائيات يتبين أن أكبر أعداد المهاجرين توجد في العراق ، يليها السعودية ، ثم بقية دول الخليج العربي الأخرى ، وبعض الدول العربية غير البترولية مثل الأردن ، وتوجد أقل الأعداد في الدول الأوربية والولايات المتحدة الامريكية .

كما توضح الاحصائيات المشار اليها أن معظم المهاجرين هم من أبناء الحضر . أما أبناء الريف فيمثلون نحو ٤١,٦٪ من اجمالي عدد المهاجرين . وبالنسبة للنوع نجد أن ٨٩,٢٪ من المهاجرين ذكوراً ، ١٠,٨٪ فقط من الإناث وذلك يرجع إلى أن عدد

الذكور المهاجرين أكثر من عدد الإنـاث فضـلاً عـن أن غالبيـة المهـاجرين مـن العمـال اليدويين والزراعيين لا يصطحبون زوجاتهم معهـم في المهجـر . [٨٤] ولعـل هـذا يدعـم الآراء التي تـرى أن الهجـرة المؤقتـة للعمـل في الخـارج قـد صاحبهـا تفكـك أسـري واختلالات اجتماعية عديدة .

ومع ظهور الركود الاقتصـادي في بدايـة الثمانينـات في دول البـترول العربـي التـي تأثرت حصيلة صادراتها نتيجة إنخفاض أسعار البترول عالمياً وشهدت سنوات ١٩٨٤/ ١٩٨٥ أعلى نسب عودة العمالة المصرية المهـاجرة حيـث بلغـت ٣٠,٥٪ مـن اجمـالي المهـاجرين ثـم اتجهـت النسـبة إلى الإنخفـاض إلى ٢٧,٠٪ في كـل مـن عـامي ١٩٨٦، ١٩٨٧ . وتشير الاحصاءات إلى أن ٤٠٪ من المصريين الذين عادوا من الخارج رفضوا شروط التعاقد غير المجزية في ظل منافسة العمالة الآسيوية للعمالـة المصريـة واتجـاه دول المهجر إلى تخفيض الرواتب والمزايا والإخلال بشروط التعاقد . [٨٥]

ورغم هـذه الاتجاهـات الخاصـة بعـودة العمالـة فـإن التوقعـات تشـير إلى أن الآثـار الاجتماعية التي تختلف عن هجرة العمالة ستظل تفعل فعلها لسنوات طويلة قادمة .

ويرى البعض أن هناك بعض المشاكل التي تترتب على عودة العمالـة المهـاجرة ذات طبيعة اجتماعية مثل صعوبة اندماج المهـاجر العـائد في المجتمـع مـرة أخـرى بعـد فـترة الغياب عن الوطن وشـعوره بـالإغتراب نتيجـة تغيرات البيئـة والمحيـط العـائلي خـلال سنوات الهجرة . وذلك بالاضافة إلى مشـاكل كبـار السـن العـائدين الذيـن يتعرضـون لضياع مزايا التأمين والتعـاقد نتيجـة اختـلاف النظـم المتعلقـة بذلـك بـين دول المهجـر والوطن الأصلي للمهاجر . [٨٦]

وفيما يتعلق بأثر العمالة العائدة على مشكلة البطالة فإن الدراسات تشير إلى أن الهجـرة لاتكفي لعلاج مشكلة البطالة وإنما هي مجـرد هدنـة فقط من تصاعـد الأزمـة . [٨٧] ومـن ثم فإن عودة العمالة تؤدي إلى انتهاء الهدنة وظهور حدة المشكلة دون مواراة .

ومثلما لا تصلح الهجرة كوسيلة لعلاج البطالة فإنها لا تعتبر وسيلة ناجحة لعلاج مشكلة السكان في مصر حيث تشير الدراسات التي تمت في هذا الصدد إلى أن الهجرة المؤقتة ليست لها أية فعالية حيث أن الطلب على العمالة ليس من الأمور التي يمكن التحكم فيها أو استمراره دون تغيرات غير مرغوبة حيث تتجه الدول المستوردة للعمالة إلى اختيار أفضل المهارات من مختلف الدول (هجرة انتقائية) وهو ما يتطلب - في رأي أصحاب هذا الرأي - اعادة توزيع السكان داخل الجمهورية بما في ذلك المدن الجديدة والاهتمام بتنظيم الأسرة [٨٨] .

وقد أشارت وثيقة (السياسة القومية للسكان) عام ١٩٨٦ إلى ضرورة وجود ثلاثة أهداف للقضية السكانية تتمثل في خفض معدل النمو السكاني وتحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان والارتقاء بالخصائص السكانية مع التأكيد على ضرورة توجيه مجهودات التنمية الاقتصادية لكي تحقق ضمن أهدافها أهداف السياسة السكانية والتأكيد على حق المواطنين في الهجرة إلى الخارج بشكل دائم أو مؤقت . ورغم ما سبق فإن موضوع الهجرة الخارجية لم تتم معالجته ضمن أهداف السياسة السكانية أو ركائزها أو أساليب تحقيقها [٨٩] .

وهكذا ندرك مما سبق أن الزيادة السكانية في علاقتها بالهجرة لا تحتمل بناء النماذج التشابكية أو علاقات السبب والنتيجة وهو ما يعني أن الهجرة إلى الخارج تحدث لأسباب لا علاقة لها بالزيادة السكانية وإنما سعياً وراء الأجر والمزايا المرتفعة ومن ثم فإن عودة العمالة من دول المهجر لا تمثل عبئاً سكانياً ويظل قصور الموارد وانخفاض مستوى الانتاج والانتاجية وسوء تخصيص الموارد وسوء توزيع السكان عوامل تشير إليها أصابع الاتهام فيما يتعلق بمشكلة السكان في مصر .

رابعاً : السكان والجريمة :

تشهد المجتمعات السكانية المزدحمة بالسكان أنواعاً متعددة من الجرائم والانحرافات الأخلاقية التي تحدث نتيجة سوء أو تدني مستويات الدخل والمعيشة وانخفاض مستويات

التعليم ونوعيته وسوء التربية وضعف مراقبة الأبناء وتدهور القيم الدينية والخلقية بشكل تدريجي واستخدام العنف في العلاقات الاجتماعية . وفي مثل هذه المجتمعات نجد أن جرائم السرقة والنهب والسطو المسلح وغير المسلح وقطع الطريق والبغاء والرق والمخدرات والتسول وذلك بالإضافة إلى جنوح الأطفال وتشردهم وانحرافات الموظفين في دواوين الحكومة والمنشآت العامة حيث تكثر الرشوة والمحسوبية واختلاس المال العام وتجارة السلع الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي في ظل وجود فائض طلب تغذيه الزيادة السكانية السريعة مما يجعل بعض ضعاف النفوس يعملون إلى بيع السلع التي انتهت فترة صلاحيتها واستيراد الأغذية والمشروبات الفاسدة من الدول الأجنبية بغية الكسب السريع . وقد عرفت مصر هذه الجريمة في حقبة السبعينات ولا تزال جهود الشرطة تكشف حتى الآن عن محاولات الكسب بواسطة هذه الممارسات . وذلك بالإضافة إلى جرائم الأسعار والتموين التي بلغ عددها نحو ١٠٢ ألف قضية عام ١٩٨٦ مقابل ٥٤ ألف قضية عام ١٩٨٣ [٩٠] .

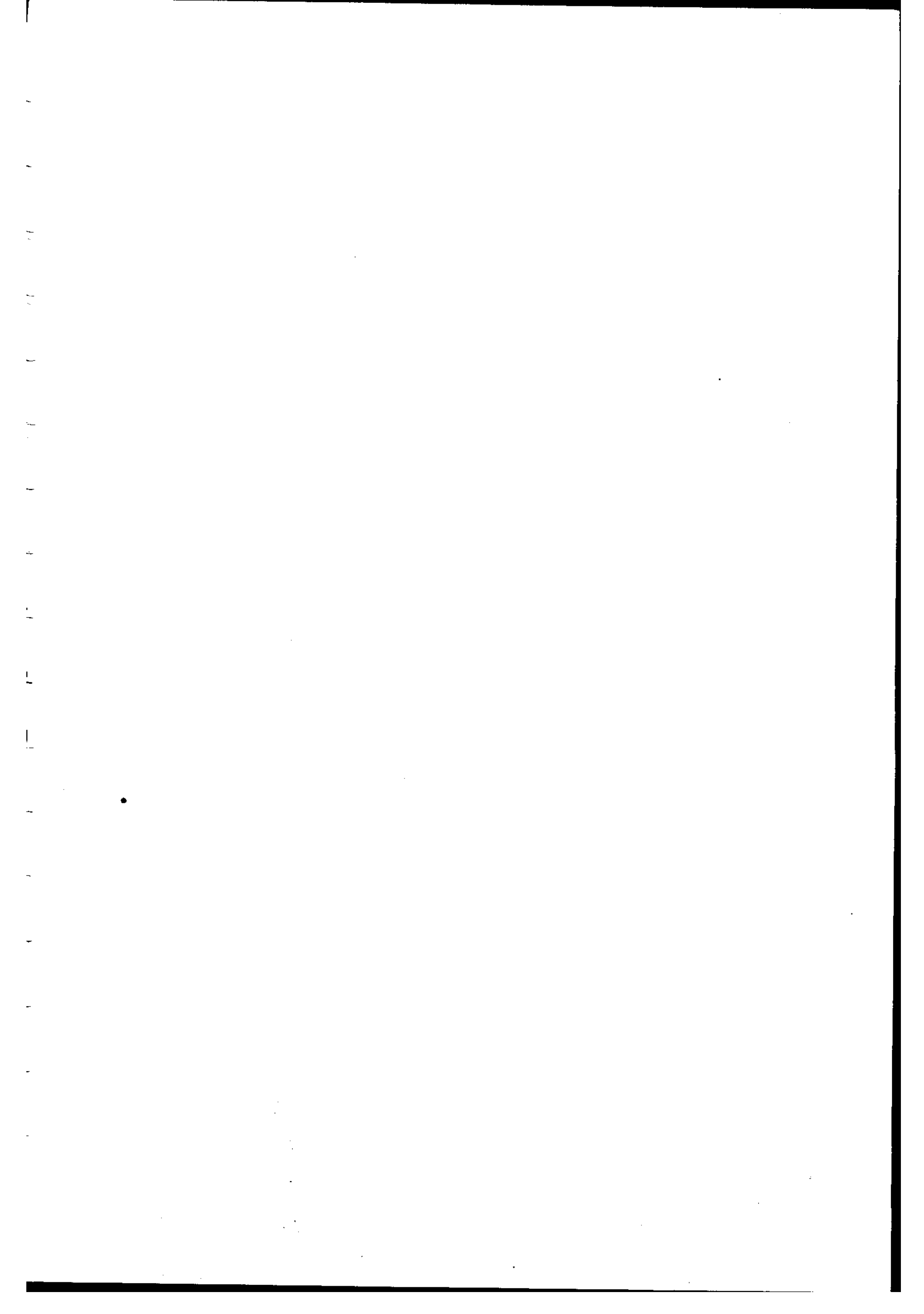
أما جرائم الرق فقد كشفت جهود الشرطة عن العديد من الشبكات العاملة في الدول العربية البترولية والمجاورة التي تستغل حاجة النساء إلى المال والثراء السريع بدعوى مساعدتهن على العمل في الخارج ثم الوقوع في مصيدة الرذيلة ولم تعرف مصر هذه الأنواع من الجرائم من قبل حقبة النفط التي حققت فيها الدول العربية فوائض مالية كبيرة .

وبالنسبة لجرائم الأطفال فقد أوضحت الدراسات الاجتماعية أن ٢٥٪ من أطفال المناطق الفقيرة يعانون من سوء مستوى المعيشة يجنحون إلى الجريمة بينما لا تتجاوز النسبة المناظرة في المناطق المتقدمة ١٪ فقط [٩١] .

وحول تعاطي المخدرات أوضحت الدراسات أن أكثر الفئات تعاطياً للمخدرات هم الفقراء ومتوسطو الدخل بينما تجيء فئة الأغنياء في المرتبة الثالثة وتعلل الدراسات ذلك برغبة الفقراء في نسيان هموم الفقر ذاته ومشاكله [٩٢] ..

وهكذا نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الزيادة السكانية أو ارتفاع الكثافة السكانية ونوعية

الجرائم والإنحرافات الاجتماعية والأخلاقية التي ترتبط بانخفاض مستوى المعيشة وظروف الفقر والحاجة والمتاعب الاقتصادية وانخفاض مستوى التعليم والتربية والتفكك الأسري وضعف الوازع الديني ... إلخ .



الفصل الرابع
السكان وتنظيم الأسرة

تمهيد :

يقصد بتنظيم الأسرة قيام الزوج والزوجة بوضع نظام أو توقيتات لإنجاب الأطفال تتفق مع ظروفهم المادية والصحية والاجتماعية بشكل ذاتي دون إجبار من أحد وبناء على اقتناع بحاجتهم إلى التنظيم . ولذلك قد تفضل بعض الأسر حديثة الزواج تأجيل الإنجاب إلى فترة معينة يتم خلالها تحسين الأحوال المادية للزوجين بعد تحمل تكاليف اعداد بيت الزوجية ، وقد تفضل بعض الأسر تأجيل الإنجاب لأغراض دراسة الزوجة بالجامعة أو خلال إجراء بعض البحوث والدراسات العليا ، وبعد الانتهاء من الدراسات يقرر الزوجان إنجاب الأطفال . وقد تكون هناك بعض الأسباب الصحية التي تحول دون انجاب الزوجة خلال فترة العلاج ومن ثم يكون من الحكمة تأجيل الإنجاب لحين شفاء الزوجة واستعادة قدرتها على الإنجاب ، ولأسباب صحية عادة ما تفضل الزوجات مرور فترة مناسبة بين كل حمل والذي يليه حتى تتمكن من ارضاع الطفل الأول أو السابق والعناية بتربيته ورعايته ، وقد تحول ظروف عمل الزوجة دون الحمل بعد الزواج مباشرة مثل العمل في القوات المسلحة أو في الطيران ، أو في الرقص والباليه وغيرها من المهن التي يضعف الحمل كفاءة أداء العمل فيها أو يتنافى مع شروط شغل الوظيفة .

ويختلف تنظيم النسل عن تحديد النسل الذي يتضمن الوقوف عند عدد معين من الأبناء (اثنين أو ثلاثة مثلاً) بينما التنظيم لا يتضمن مثل هذا التحديد بل يترك الأمر لظروف رغبة وقدرة كل أسرة علىتقرير العدد المناسب من الأبناء . وفي الفصل القادم سوف نوضح أن علماء الإسلام يرفضون تحديد النسل بينما يوافقون على تنظيم النسل ويرفضون اصدار قانون أو قرارات تجبر الزوجين على التحديد أو التنظيم .

وقد اتجهت مصر إلى العناية بتنظيم الأسرة منـذ بداية الخمسينيات حيث أنشئت اللجنة القومية للمشكلات السكانية عـام ١٩٥٣ ثـم تـم انشاء ثمانيـة مراكـز لتنظيـم الأسرة لأول مرة عام ١٩٥٥ ثم انشئ المجلس الأعلى لتنظيم الأسـرة عـام ١٩٦٥ . واتجه عدد مراكز تنظيم الأسرة إلى الزيادة بعد ذلك حتى بلغ نحـو ٣٦٨٠ مركـزاً عـام ١٩٧٩.

وفي عام ١٩٨٥ أنشئ المجلس القومـي للسكان برئاسـة السيد رئيس الجمهوريـة وعضويـة رئيس مجلس الوزراء وستة وزراء معنيـون وأربعـة قيـادات عامـة ، ومقـرر للمجلس . وتحدد اختصاصات المجلس في وضع سياسة قومية للسكان وترجمة السياسة إلى مجموعة من الأهداف الكمية وتحديـد أدوار ومهـام الـوزارات والأجهـزة العاملـة في مجال السكان وتنظيم الأسرة ، ووضع مسودة الاستراتيجيات والـبرامج السكانية التي يمكن بواسطتها مواجهـة المشكلة السكانية ، وذلـك في مجـالات الزيـادة السكانية ، والخصائص السكانية ، وتوزيع السكان جغرافياً .

وفي هذا الفصل نوضح مدى فعالية الجهود المبذولة للدعوة إلى تنظيم الأسرة ومـدى اسهامها في التأثير على الظاهرة السكانية في مصر، ومدى واقعية الآمال المعقـودة عليهـا في ضبط العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية .

وبذلك يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : الجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة .

المبحث الثاني : نتائج الجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة .

المبحث الثالث : مدى واقعية الآمال المعقودة على تنظيم الأسرة .

المبحث الرابع : الدين والسكان .

المبحث الأول

الجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة

تمثلت الجهود التي بذلتها الحكومة في مصر للتعامل مع الظاهرة السكانية في إنشاء مراكز تنظيم الأسرة ، واتباع أساليب تخطيطية لرسم السياسة السكانية في المستقبل فأنشئت الموسسة المصرية للدراسات السكانية عام ١٩٥٨ لتحل محل اللجنة القومية للمشكلات السكانية والتي كانت قد أنشئت عام ١٩٥٣ . وفي عام ١٩٦٥ أنشئ المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة الذي قام بوضع خطة عشرية لمعالجة الزيادة السريعة في أعداد السكان يشترك في تنفيذها الوزارات المعنية بالمشكلة مثل وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الأوقاف ، ووزارة التعليم ، ووزارة الاعلام .

واستهدفت الخطة المشار إليها خفض معدل المواليد من ٣٦ في الألف إلى ٢٤ في الألف بعد عشر سنوات ، وخفض معدل الوفيات من ١٤ في الألف إلى ١١ في الألف وبصفة خاصة خفض معدلات وفيات الأطفال .

وبينما استطاعت مصر تحقيق أهداف خفض معدلات الوفيات فإنها لم تستطع أن تخفض معدل المواليد .

ورغم بذل الجهود في مجال التوعية بأهمية تنظيم الأسرة إلا أن نسبة الممارسات لم تتعد ٥٪ -٨٪ بسبب أمية النساء وانخفاض درجة مساهمتهن في النشاط الاقتصادي وسوء فهم أهالي الريف للمعتقدات الدينية التي تنظر إلى تنظيم النسل على أنه اعتراض على مشيئة الله سبحانه وتعالى ، بالإضافة إلى قلة الوعي بأساليب وأهمية تنظيم النسل وابتداء من عام ١٩٧٣ أعيد صياغة السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة وتم تحديد عدة عوامل يمكن التأثير فيها بشكل يؤدي إلى تحقيق خفض قدره ١٪ سنوياً في معدلات المواليد الخام . وأهم هذه العوامل ما يلي :

- العناية بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة .

- التعليم .

- تحسين وضع المرأة في المجتمع .

- الميكنة الزراعية في الريف المصري .

-الاهتمام بالتصنيع بصفة عامة واقامة المجتمعات الزراعية والصناعية بصفة خاصة.

- تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع .

- الضمان الاجتماعي .

- المعلومات والاتصال .

- خدمات تنظيم الأسرة .

واستمرت الدولة في انشاء مراكز تنظيم الأسرة في كل من الريف والحضر على السواء حتى بلغ عددها نحو ٤١١٥ مركزاً عام ١٩٨٧ منها ٢٥٩٧ مركزاً في الريف بنسبة ٦٣,١٪ من الإجمالي ، وذلك مقابل ٢٤٠٩ مركزاً في الريف عام ١٩٨٠ بنسبة ٦٤,٠٪ من الإجمالي ، ٦٤,٦٪ عام ١٩٧٥ . ويعني ذلك اتجاه النسبة إلى الانخفاض رغم استمرار زيادة العدد المطلق للمراكز الموجودة في الريف عن العدد المطلق للمراكز الموجودة في الحضر حتى نهاية عام ١٩٨٧ . (٩٣)

والجدول رقم ٢٧ التالي يوضح ما سبق .

جدول رقم ٢٧
تطور أعداد مراكز تنظيم الأسرة في مصر
(١٩٦٦-١٩٨٧)

البيان	الحضر		الريف		الإجمالي	
السنوات	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٦٦	٥٧٥	٢٨,٩	١٤١٦	٧١,١	١٩٩١	١٠٠
١٩٧١	١٠٢٦	٣٤,٧	١٩٢٨	٦٥,٣	٢٩٥٤	١٠٠
١٩٧٦	١٢٣٩	٣٥,٦	٢٢٣٩	٦٤,٤	٣٤٧٨	١٠٠
١٩٨١	١٤١٥	٣٦,١	٢٥٠١	٦٣,٩	٣٩١٦	١٠٠

تابع جدول رقم ٢٧						
١٩٨٢	١٤٢٠	٣٥,٩	٢٥١٦	٦٤,١	٣٩٢٦	١٠٠
١٩٨٣	١٤٤٣	٣٦,٣	٢٥٣٢	٦٣,٧	٣٩٧٥	١٠٠
١٩٨٤	١٤٥٨	٣٦,٤	٢٥٥٢	٦٣,٦	٤٠١٠	١٠٠
١٩٨٥	١٤٧٧	٣٦,٥	٢٥٦٥	٦٣,٥	٤٠٤٢	١٠٠
١٩٨٦	١٥٠٩	٣٧,٠	٢٥٦٥	٦٣,٠	٤٠٧٤	١٠٠
١٩٨٧	١٥١٨	٣٦,٩	٢٥٩٧	٦٣,١	٤١١٥	١٠٠

المصدر : المجلس القومي للسكان – الأمانة الفنية للمجلس – (احصائيات غير منشورة)

❀ ❀ ❀

ويوضح الجدول ٢٧ كذلك أن العدد الكلي لمراكز تنظيم الأسرة قد ارتفع من ١٩٩١ مركزاً إلى ٣٩١٦ مركزاً عام ١٩٨١ بنسبة ٩٦,٧٪ ، ثم ارتفع بنسبة ٥,١٪ عام ١٩٨٧ عن عام ١٩٨١ . وهو ما يعكس بطء الزيادة السنوية في عدد المراكز خلال حقبة الثمانينيات مقارنة بالزيادة المناظرة خلال حقبة السبعينيات والستينيات . ولعل هذا يرجع إلى التوسع في انشاء المراكز عقب انتهاء حرب ١٩٧٣ وطوال حقبة السبعينيات لتعويض الجمود الذي حدث في الزيادة السنوية لأعداد المراكز الجديدة بسبب ظروف حرب ١٩٦٧ التي أدت إلى تعثر الجهود المبذولة لتحقيق أهداف برامج تنظيم الأسرة والسكان . ولكن ذلك لا يبرر بطء معدل الزيادة السنوية خلال حقبة الثمانينيات حيث أن الأعداد المتاحة حالياً لا تتناسب مع عدد السكان المتزايد سنوياً ، ولا مع الزيادة السنوية في معدلات الزواج التي ارتفعت بنسبة ١٨,٢٪ عام ١٩٨٧ عن عام ١٩٨٠ مثلاً بينما ارتفعت أعداد المراكز الخاصة بتنظيم الأسرة بنسبة ٤,٠٪ فقط خلال نفس الفترة .

ويجدر الإشارة إلى أن الاتجاه التصاعدي في نسبة أعداد مراكز تنظيم الأسرة في الحضر إلى إجمالي عدد المراكز على مستوى الجمهورية لا يتفق مع ظروف الحضر وخصائص السكان القاطنين فيه والتي تعتبر مساعدة على التنظيم ورغم ذلك فإن

نسبتها لم تتعد ٣٦,٩٪ من الإجمالي عام ١٩٨٧ ، كما هو مبين في الجدول المذكور .

ويجدر الإشارة إلى أنه في عام ١٩٨٠ تم وضع برنامج سكاني يهدف إلى خفض الخصوبة بمقدار ٢٠ نقطة خلال عشرين عاماً تنتهي عام ٢٠٠٠ ، ومن أهم ركائز تحقيق هذا الهدف ما يلي :

- تحسين خدمات تنظيم الأسرة المتكاملة مع الأنشطة الصحية والاجتماعية .

- القيام بتنفيذ برامج محلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تساعد على ممارسة تنظيم الأسرة .

- التأثير في السلوك الإنجابي من خلال برامج التعليم والتعليم السكاني ، والاتصالات الهادفة إلى ترويج مفهوم الأسرة الصغيرة العدد، والدعوة إلى تنظيم النسل ومنع الحمل .

وقد تعرض هذا البرنامج لانتقادات تقوم على أساس عدم ملاءمة بعض الوسائل التي حددها البرنامج لخفض الخصوبة ، وعدم تطابق التنفيذ الفعلي للسياسة مع أهدافها، إذ أن البرنامج استبعد الصحة والرعاية الاجتماعية والعمالة ، ولم يركز على محو الأمية أو التعليم الاجباري للأطفال ، وافترض عدم قبول الريف لعمل الفتاة في مجالات غير زراعية خارج المنزل ، ولم يهتم البرنامج بالتغيرات الأساسية في الهيكل الزراعي ونظم الحيازة واستهدف الميكنة مباشرة دون تمهيد . (٩٤)

وقد حدث نوع من التطوير للبرنامج السابق حيث استهدف الاستيعاب الكامل للأطفال في المدارس وتشجيع التعليم الأساسي وجعله إجبارياً لمدة ٩ سنوات والاهتمام بتعليم البنات ، وتنمية التعليم الوظيفي ، وتطوير برامج التعليم السكاني في الجامعات والمدارس . كما اهتم التعديل للبرنامج بالتنمية المحلية في الاتجاه الذي يتلاءم مع نمط الأسرة الصغيرة العدد والاقبال على تنظيم الأسرة . وفيما عدا ذلك لم يتعرض التعديل لمواصفات الخطط اللازمة ونوعية التنمية المناسبة لخفض الخصوبة (٩٥) .

ورغم ما سبق من انتقادات للبرنامج فإن الاهتمام بكهربة الريف ، وتطوير أساليب الانتاج الزراعي واستخدام الميكنة الزراعية ، وتوفير بعض المشروعات الحضرية التي تساهم في تقليل الفجوة بين مستوى معيشة المواطن في الريف ومستوى معيشة المواطن في المدينة ، تعتبر خطوات هامة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تؤثر بشكل ايجابي في مجال تحقيق أهداف تخفيض الخصوبة في الريف في الأجل المتوسط ، وفي الأجل الطويل .

المبحث الثاني

نتائج الجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة

تمهيد :

نتناول في هذا المبحث دراسة أهم النتائج التي ترتبت على جهود الدولة في مجال تنظيم الأسرة والسكان وذلك خلال كل من حقبة الستينيات ، وحقبة السبعينيات ، وحقبة الثمانينيات . وسوف يكون تركيزنا بالدرجة الأولى على مدى اقبال الزوجات على ممارسة تنظيم النسل باستخدام وسيلة ما من وسائل منع الحمل ، وذلك في كل من الريف والحضر كلما توفرت بيانات عن ذلك . كما تعطي فكرة عن العلاقة بين ممارسة تنظيم النسل والمستوى التعليمي للمرأة في مصر خلال سنوات الانجاب (١٥-٤٤سنه) .

ونوضح ما سبق تفصيلاً كما يلي :

أولاً : نتائج حقبة الستينيات :

تشير إحدى الدراسات التي تناولت هذه الحقبة إلى النتائج التالية : (٩٦)

- ٣٤٪ من السكان الذين أتموا الدراسة الثانوية أو الجامعية يمارسون تنظيم النسل.
- ١٩٪ من السكان الذين أتموا الدراسة الابتدائية فقط يستخدمون وسائل تنظيم النسل .
- ١١٪ من السكان الأميين فقط يستخدمون وسائل تنظيم النسل.

ولا شك أن هذه النتائج تنبئ بأن :

أ- وجود علاقة طردية بين ارتفاع مستوى التعليم وممارسة تنظيم الأسرة .

ب- ضعف معدل الاستجابة بوجه عام لتنظيم الأسرة حيث أن ما يقرب من ثلث السكان ذوي المستوى المرتفع من التعليم فقط يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة .

وبصفة عامة تشير إحدى التقديرات التي أجريت عن ممارسة تنظيم النسل

عـام ١٩٦٦ [٩٧] إلى أن ٣,١٪ من السيدات المتزوجات في سن (١٥-٤٥عامـاً) يمارسن تنظيم النسل . وبتوزيع هذه الممارسة بين الريف والحضر تبين أن نسبة الممارسة في الريف تبلغ ١,٦٪ فقط عام ١٩٦٦ ، بينما بلغت في الحضر ٥,٣٪ في نفس العام. ولا يخفى ضآلة هذه النسب جميعاً . ولعل ذلك يمكن تفسيره بضعف الوعي السكاني ، وحداثة التجربة ، وقلة عدد مراكز تنظيم الأسرة التي بلغت عام ١٩٦٩ نحو ٢٧٣٣ مركزاً فقط أي أن المعدل في هذه الحالة يكون ٢,٦ ألف زوجة في سن الانجاب لكل مركز فضلاً عن ضآلة امكانيات هذه المراكز في بداية التجربة خاصة بعد عام ١٩٦٧ حينما نشبت المعركة مع العدور الصهيوني ، وتوجيه كافة الجهود والموارد لخدمة المجهود الحربي ومن ثم تعثرت برامج تنظيم الأسرة والسكان خلال هذه الفترة وما تلاها حتى عام ١٩٧٥ . وعلى أية حال فإن معدل المواليد قد هبط إلى ٣٧,٠ في الألف عام ١٩٦٩ مقابل ٤٢,٩ في الألف عام ١٩٦٠.

ثانياً : نتائج حقبة السبعينيات :

بعد انتهاء حرب ١٩٧٣ المجيدة اتجهت السلطات إلى الإهتمام بقضية السكان من خلال البرامج المحددة الأهداف فيما يتعلق بالخصوبة وتغيير الخصائص السكانية في الاتجاه الذي يحقق أهداف برامج تنظيم الأسرة كما سبق الإشارة إلى ذلك .

وقد اتجه معدل المواليد إلى الارتفاع خلال حقبة السبعينيات من ٣٥,٢ في الألف عام ١٩٧٠ إلى ٣٦,١ في الألف عام ١٩٧٥ ثم إلى ٤٠,٢ في الألف عام ١٩٧٩ بيد أن معدل الخصوبة قد انخفض إلى ٧,٦ في الألف عام ١٩٧٦ مقابل ٧,٧ في الألف عام ١٩٧٤ /١٩٧٥ . كما أن عدد الأطفال المواليد أحياء لكل زوجة متزوجة أو سبق لها الزواج قد انخفض من ٤,٤ طفل عام ١٩٧٥/٧٤ إلى ٣.٦ طفل عام ١٩٧٦ .

وتشير بعض الدراسات إلى أنه في عام ١٩٧٥/٧٤ ارتفعت نسبة النساء العاملات اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل حيث بلغت النسبة ٣٦,٠٪ في ذلك العام بينما لم

تتعد النسبة ٢٥٪ بين الزوجات غير العاملات .[٩٨]

وفيما يتعلق بالممارسات تشير الاحصائيات إلى أن نسبة الممارسة لم تتعد ٧,٥٪ عام ١٩٧١ وتبلغ النسبة في الحضر ١٣,٥٪ أما في الريف فقد بلغت النسبه ٣,٤٪ في نفس العام . وفي نهاية عام ١٩٧٩ بلغت نسبة الممارسة للزوجات في سن الانجاب ١٧,٨٪ . أما نسبة السيدات اللاتي يمارسن تنظيم الأسرة إلى العدد المستهدف من المتزوجات فقد بلغت ٤٧٪ فقط عام ١٩٧٩ . وبينما بلغت نسبة الممارسة في الوجه البحري عام ١٩٧٤ نحو ١٩٪ ، ونحو ٦٪ في الوجه القبلي وذلك بالنسبة للوسائل الفعالة في مجال تنظيم النسل .

ولا يخفى أن النتائج السابقة تعتبر متواضعة بالنسبة للجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة واالسكان خلال حقبة السبعينات . ولعل هذا يرجع إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث ، وسوء فهم المعتقدات الدينية حول قضية السكان وتنظيم النسل بالإضافة إلى العديد من الخصائص الغير مناسبة لضبط عدد المواليد ورأي الشريعة الاسلامية فيها .

ويرى البعض أن الزيادة التي حدثت في معدل المواليد خلال هذه الحقبة ترجع إلى ظروف طارئة أو غير عادية يطلق عليها (طفرة المواليد) التي تحدث عقب انتهاء الحروب وتستمر لفترة معينة تعود بعدها المعدلات إلى طبيعتها العادية أو الطبيعية[٩٩].

وأياً ما تكون التفسيرات فإن ارتفاع معدل المواليد لم ينته بعد تلك الفترة التي أعقبت الحرب وإنما استمر في الارتفاع حتى بلغ نحو ٤٠,٢ في الألف عام ١٩٧٩ كما سبق القول ، وهو ما يعني ضعف استجابة المواطنين لتنظيم الأسرة خلال تلك الفترة لأسباب متعددة منها الاعتبارات الدينية حيث ثبت أن حوالي ٣٠٪ من المواطنين يعتقدون أن منع الحمل مخالف لتعاليم الشريعة الإسلامية - كما أن هناك بعض المواطنين الذين يعتقدون أن هناك أثار جانبية ضارة لحبوب منع الحمل وغيرها من الوسائل المستخدمة : وذلك في كل من الريف والحضر على السواء . وقد لوحظ أيضاً

عدم رغبة المواطنين من الذكور في استخدام وسائل لمنع الحمل وذلك في أكثر المدن تحضراً في مصر بالإضافة إلى الريف والحضر في الوجه البحرى وفي الوجه القبلى على السواء .

ثالثاً : نتائج حقبة الثمانينات :

شهدت حقبة الثمانينات زيادة كبيرة في أعداد الممارسات المتحققة من وحدات تنظيم الأسرة والصيدليات (شركات منتجة - أسرة المستقبل - القطاع الخاص) . إذ ارتفع عدد الممارسات من ١,٢ مليون عام ١٩٨١ إلى حوالى ٢,١ مليون عام ١٩٨٦، بزيادة قدرها ١٥,٠٪ سنوياً خلال الفترة المذكورة .

وتشير الإحصائيات إلى أن وسيلة الحبوب هي الأكثر رواجاً في مجال تنظيم النسل يليها وسيلة اللولب ، ثم وسيلة الواقي الذكري . حيث بلغت الأوزان النسبية للوسائل المذكورة عام ١٩٨٦ حوالى ٤٢,١٪ ، ٤٢,٠٪ ، ١٤,١٪ على الترتيب ، أما أقل الوسائل رواجاً فهي وسيلة حقن منع الحمل التي لم يتعد وزنها ٠,٠٩٪ عام١٩٨٦ [١٠٠] .

وفيما يتعلق بمعدلات المواليد نجد أن المعدل يتصف بالثبات النسبى خلال حقبة الثمانينات حيث بلغ أدناه ٣٧,٠ في الألف عام ١٩٨١ كما بلغ أقصاه عام ١٩٨٤ حوالى ٣٨,٦ في الألف . أما في عام ١٩٨٨ فقد بلغ المعدل ٣٧,٥ في الألف ، وفي عام ١٩٨٩ حوالى ٣٧,٠ في الألف .

ولا يختلف في الحضر عنه في الريف حيث يتبين أن ٩٤٪ من المواطنين في المناطق الحضرية لديهم معرفة بوسائل تنظيم الاسرة كما أن ٧٩٪ من السكان في الريف يعرفون الوسائل المستخدمة .

وفي ريف محافظات الوجه القبلي تبلغ نسبة المعرفة ٦١٪ ، وهي نسبة منخفضة عنها في المناطق الأخرى . [١٠١] وبصفة عامة أشار تقرير للبنك الدولي عام ١٩٨٠ إلى

قلة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة في مصر ، وأن أكثر من ٥٠٪ لايستخدمن موانع حمل لرغبتهن في انجاب المزيد من الأطفال . (١٠٢)

ورغم ماسبق فإننا نستطيع القول بأن خدمات تنظيم الأسرة ونسبة الممارسة الحالية بين الزوجات في سن الانجاب تعتبر أفضل حالاً مما كانت عليه خلال السبعينات والستينات ولولا وجود هذه الخدمات ونسب الممارسة رغم ضآلتها - لكان معدل المواليد اكثر ارتفاعاً مما هو عليه خلال حقبة الثمانينات ، ولارتفع معدل الخصوبة بدلاً من انخفاضه عما كان عليه الحال خلال حقبي الستينات والسبيعنات .

ولا يخفى أن جانباً هاماً من التغيرات التي تطرأ على معدلات المواليد والخصوبة والوفيات وغيرها يرجع بالدرجة الأولى إلى التغيرات التي تحدث في مستوى المعيشة وفي درجة التحضير ومدى اسهام المرأة في العمل والانتاج وذلك بالاضافة إلى أثر التعليم والثقافة والعادات والتقاليد والدين وغيرها من العناصر التي تشكل البيئة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وتحدد مسار التغيرات الديموجرافية فيه . ومن ثم فإن الجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة لاتعدو أن تكون مؤثرات تكميلية أو ثانوية موازرة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، بل ونابعة منها .

رابعاً : نتائج التسعينات :

تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع معدل استخدام السيدات المتزوجات لوسائل تنظيم النسل إلى ٤٧,٦٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٤٧,٩٪ عام ١٩٩٥ عما كان له أثر واضح على انخفاض معدل الخصوبة إلى ٤,١٣ طفل عام ١٩٩١ ثم إلى ٣,٦٣ طفل عام ١٩٩٥ كما في الجدول رقم (٢٨)

جدول رقم (٢٨)

[معدل الانجاب الكلي في مصر ١٩٧٩ – ١٩٩٥]

	معدل الخصوبة الكلي (١٥-٤٩)	TFR
مسح الخصوبة المصري ١٩٨٠	٧٩-١٩٨٨	٥,٢٨
مسح مدى ممارسة طرق تنظيم الأسرة ١٩٨٤	٨٣-١٩٨٤	٤,٨٥
المسح السكاني الصحي مصر ١٩٨٨	٨١-١٩٨٨	٤,٤١
المسح المصري لصحة الأم والطفل ١٩٩١	٩٠-١٩٩١	٤,١٣
المسح السكاني الصحي مصر ١٩٩٢	٩٠-١٩٩٢	٣,٩٣
المسح السكاني الصحي مصر ١٩٩٥	٩٣-١٩٩٥	٣,٦٣

المصدر : المسح السكاني الصحي مصر ١٩٩٥ (تقرير أولي)

❁ ❁ ❁

جدول رقم (٢٩)

التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات حالياً حسب وسيلة تنظيم الاسرة المستخدمة حالياً في مصر ١٩٨٠ – ١٩٩٥

وسيلة تنظيم الأسرة	أي وسيله ٪
مسح الخصوبة المصري ١٩٨٠	٢٤,٢
مسح مدى ممارسة طرق تنظيم الأسرة ١٩٨٤	٣٠,٣
المسح السكاني الصحي مصر ١٩٨٨	٣٧,٨
المسح المصري لصحة الأم والطفل ١٩٩١	٤٧,٦
المسح السكاني الصحي مصر ١٩٩٢	٤٧,١
المسح السكاني الصحي مصر ١٩٩٥	٤٧,٩

المصدر : المسح السكاني الصحي مصر ١٩٩٥ (تقرير أولي)

❁ ❁ ❁

المبحث الثالث

مدى واقعية الآمال المعقودة على تنظيم الأسرة

تمهيد :

يعتقد البعض أن الزيادة السكانية هي العقبة الكؤود أمام التنمية والتقدم في مصر ومن ثم بذل المزيد من المجهود في مجال تنظيم النسل وتكنولوجيا منع الحمل يمكن أن تؤدي إلى ضبط العلاقة بين السكان والموارد . ويستفاد من هذا الاعتقاد أن :

- الزيادة السكانية هي سبب الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ، ومن ثم فإن تخفيض معدل هذه الزيادة يودي إلى الغنى والتقدم .

- الزيادة السكانية سبباً وليست نتيجة للفقر وانخفاض مستوى المعيشة .

- لا يوجد إمكانية لحل المشكلة الاقتصادية من خلال أساليب تنمية الموارد وتطويرها والبحث عن أوجه استخدامات جديدة ومتعددة لهذه الموارد .

- قدرة الأفراد على الانجاب والزيادة كل عام اكبر من قدرة الموارد على النمو والتطوير والتجديد تمشياً مع جوهر الفكر المالتوسي .

وهكذا نجد أمامنا أربعة فروض تحتاج إلى المناقشة حتى يمكننا الوصول إلى حكم نهائي فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يلعبه تنظيم الأسرة في حل المشكلة الاقتصادية ، وهو ما نوضحه كما يلي : -

أولاً : تخفيض معدل النمو السكاني وعلاقته بالتقدم والتنمية :

سبق لنا في الصفحات السابقة مناقشة النتائج التي تحققت في مجال تنظيم الأسرة والسكان منذ حقبة الستينات ورأينا ضعف تأثيرها في تخفيض معدل المواليد ، وعدم تحقيق الأهداف والتي اشتملت عليها برامج الأسرة والسكان . وفي ظل هذا الدور المتواضع لتلك البرمج لم يطرأ أي تحسن يذكر على معدلات الزيادة السكانية السنوية التي لا تزال مرتفعة عند ٢,٨٪ كل عام . ورغم ذلك فإن الناتج القومي لحقيقي للفرد

اتجه إلى الزيادة سنوياً وليس إلى الانخفاض وإن كان بمعدلات ضئيلة . ويعني ذلك أن بذل المزيد من الجهود في مجال التنمية الاقتصادية يمكن أن تكون له نتائج طيبة على مستوى معيشة الفرد وارتفاع دخله الحقيقي واشباع احتياجاته الأساسية والغير أساسية.

ومن الخطأ افتراض أن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة يحدث في مصر في أعقاب الزيادة السكانية حيث أن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة كان سابقاً على الزيادة السكانية الراهنة ولم يكن وقتها ظاهراً أو مسبباً لآية مشكلة في ظل انخفاض مستوى التشغيل وانخفاض حجم التعامل مع العالم الخارجي ، وعدم وجود انفاق عسكري كبير أو معارك تلتهم معظم الموارد الاقتصادية بشكل سريع ومتتابع .

وقد أوضحت الدراسات الاقتصادية والسكانية المتعددة أن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وانخفاض درجة التحضر وتواضع مستويات النمو الاقتصادي توفر المناخ المناسب للزيادة السكانية السريعة ، والمعارض لاستخدام أساليب تنظيم النسل ، في حين أن التقدم الاقتصادي والحضاري يعتبر مناخاً ملائماً لضبط الزيادة السكانية بشكل فعال . ولعل هذا ما يحدث الآن في الدول المتقدمة التي ينخفض فيها معدل الزيادة السنوية في السكان ، ومعدلات المواليد والخصوبة بينما يحدث العكس تماماً في الدول النامية والمتخلفة .

وهناك دراسات كثيرة أوضحت أن خفض معدل الخصوبة لا يؤثر على درجة نمو كل من الادخار والاستثمار بقدر ما يؤثر على درجة نمو الاستهلاك في المتوسط والذي يرتفع في حالة انخفاض الخصوبة، وأن الأثر على توزيع الدخل ومعدل النمو الاقتصادي يستغرق عشرات السنين من بداية انخفاض الخصوبة حتى يبدء حدوثه . (١٠٣)

ثانياً : السبب والنتيجة في الظاهرة السكانية :

وقد سبق أن ناقشنا في الفصول السابقة كيف أن السكان يمثلون ضغطاً استهلاكياً

بقدر ما هم أحد عناصر الانتاج في نفس الوقت ولذلك فإن القائلين بأن الزيادة السكانية سبباً للتخلف وانخفاض مستوى المعيشة يطرقون على وتر الاستهلاك باعتباره يؤدي إلى ضآلة الادخار اللازم لتمويل الاستثمار المحلي الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية . وهكذا تخلص آرائهم إلى أن استخدام موانع الحمل وما يترتب عليها من تخفيض معدل النمو السكاني يمكن أن تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الاستهلاك المحلي وزيادة المدخرات والقدرة على تكوين رأس المال اللازم للتنمية .ويفترض أصحاب هذا الرأي أن الإدخار المحلي سوف يجد طريقة الى الاستثمار بينما تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية أنه ليس ضرورياً أن يؤدي زيادة الإدخار إلى زيادة الاستثمار وتظل هناك فوائض مالية دون توظيف طالما استمر معدل النمو الاقتصادي والتنمية والتشغيل على حالتها دون تغيرات جوهرية .

وفي مجال الادخار ذاته يمكن للسلطات الاقتصادية الحصول على المدخرات المرتفعة بشكل مرتفع ومستمر سنوياً من الضرائب وإجراءات تقييد الاستهلاك ، وفوائض القطاع العام والتأمينات الإجبارية ... إلخ . ويلاحظ أن نمط التنمية المستخدم والذي يعتمد على سيطرة الدولة على كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفرض وصايتها على المواطنين واعتمادهم عليها بشكل كبير في توفير إحتياجاتهم من الخدمات والسلع الأساسية هو الذي يؤدي الإحساس بوطأة المشكلة السكانية فضلاً عن وأد روح الحرص على العمل وبذل الجهد وزيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم زيادة الإقتراض من الخارج لتمويل الإحتياجات الخدمية والاستهلاكية للمواطنين .

ويجدر الإشارة إلى أنه في ظل النظم الاقتصادية التي تعتمد على تحفيز الفرد لزيادة إنتاجيته ودخله وتحسين مستوى معيشته يمكن أن تؤدي زيادة السكان وبصفة خاصة الأطفال منهم إلى زيادة الإنتاج ومشاركة الأطفال للآباء في الأعمال وانخفاض

الاستهلاك الحدي من خلال إشتراك عدد مناسب من الأطفال في الإستفادة من المساكن والملابس والكتب المدرسية ...إلخ ، فضلاً عن وجود دافع لدى الأسرة لترشيد استهلاكها حتى يفي بإحتياجات كافة الأطفال دون وجود فاقد .

وهكذا ندرك أن أصحاب الرأي الذي يعتبر الزيادة السكانية سبباً للتخلف وانخفاض مستوى المعيشة قد نظروا إلى جانب واحد من الصورة وهو الاستهلاك بينما أغفلوا تماماً جانب الانتاج واعتبار السكان عنصراً هاماً وأساسياً من عوامل الإنتاج بشكل مستمر ومتجدد مع تتابع الأجيال . بل أن زيادة السكان وما يرتبط بها من ارتفاع معدل الطلب المحلي على العديد من السلع الأساسية والاستهلاكية والمعمرة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع مستوى التشغيل الاقتصادي والقضاء على البطالة وحدوث شيء من الرواج الاقتصادي في المجتمع ، وما يعني أن الزيادة السكانية ليست شراً في حد ذاتها بل أنها أهم دعامات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويكفي أن السكان في مصر الذين يهاجرون للعمل في الدول العربية يساهمون في دعم ميزان المدفوعات المصري من خلال تحويلات النقد الأجنبي إلى البنوك المحلية في مصر وذلك بالإضافة الى ما يدفعونه للدولة من ضرائب ورسوم إجبارية تساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة رغم أن دخولهم تحققت خارج مصر وليس داخلها .

ثالثاً : عجز الموارد عن حل المشكلة الاقتصادية :

وينطوي هذا الإفتراض على إفساح المجال لتنظيم الأسرة لتقليل معدل النمو السكاني وعلاج المشكلة الاقتصادية طالما أن زيادة الموارد محدودة الأثر في هذا الصدد . ويدعونا هذا الى التساؤل عن حقيقة عدم قدرة الموارد على حل المشكلة أو إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهل حقيقة أن كافة الجهود قد بذلت في مجال الموارد الاقتصادية وثبت عجزها عن إحداث أية آثار إيجابية ؟!

للإجابة على هذه التساؤلات يجدر بنا الرجوع إلى بداية عهد مصر بإحداث تنمية حقيقية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ثم معرفة التطورات التي حدثت في خطط التنمية التي وضعت بعد ذلك للتنفيذ خلال حقبتي السبعينات والثمانينات ، وإذ رجعنا إلى الخطة الخمسية الأولى (٥٩/١٩٦٠- ١٩٦٥/٦٤) نجد أنها تكاد تكون الخطة الوحيدة الجادة والموضوعية في تاريخ التخطيط للتنمية في مصر ، حيث اهتمت هذه الخطة الخطة بالقطاع الصناعي باعتباره القطاع الذي يتوقف عليه تكوين رأس المال وتنمية طاقات المجتمع الإنتاجية . وقد خصصت الخطة لهذا القطاع نحو ٢٧٪ من إجمال الاستثمارت ثم تلاه قطاع الزراعة الذي خصص له نحو ٢٣٪ من الاستثمارات الكلية ، وقطاع النقل والمواصلات (١٩,٦٪) ثم قطاع الإسكان والتشييد (١١,٥٪) والكهرباء (٧,١٪) [١٠٤] . وقد وضع المخطط المصري في ذلك الوقت هدفاً يتمثل في مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات ولذلك عندما جاءت الخطة الخمسية الثانية (٦٦/٦٥ - ٦٩ / ١٩٧٠) عملت على رفع الوزن النسبي لاستثمارت القطاعات السلعية والخدمات الإنتاجية غير أن ظروف حرب ١٩٦٧ وما تلاها من سنوات حروب الإستنزاف أدت إلى تعثر جهود التنمية وتوقف الخطة الخمسية الثانية كلية ومن ثم لم يتحقق أي قدر من تضاعف الدخل أو من التراكم الرأسمالي خاصة وأن بعض المشروعات التي كانت مدرجة في الخطة الخمسية الأولى لم تستكمل إلا خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ، مما أدى إلى حدوث زيادة في القوة الشرائية لم تواكبها زيادة مماثلة في المعروض من السلع والخدمات وفي ظل الزيادة السكانية التي حدثت في ذلك الوقت بدء الشعور بحدة الأزمة الاقتصادية التي كشفت عنها أزمة الإنتاج والموارد وليس الزيادة السكانية في حد ذاتها .

ولم تعرف مصر بعد ذلك أية خطط مبرمجة خمسية أو عشرية واكتفت السلطات الاقتصادية بوضع إطار خطة سنوي خلال معظم سنوات حقبة السبعينات ، وفي هذه

الخطط السنوية تغيرت الأولويات وحدث نوع من الاحتلال بدلاً من التنمية المتوازنة وتراجع قطاع الزراعة إلى المرتبة الثالثة لصالح قطاعات النقل والمواصلات .

وعندما اتجهت مصر إلى الاهتمام بالخطط المتحركة منذ خطة (١٩٧٨ - ٨١ / ١٩٨٢) حدث تحول جذري في الأولويات لصالح قطاعات النقل والمواصلات والاسكان والتشييد والكهرباء . وفي ظل الخطة الخمسية (٨٢ /١٩٨٣- ٨٥ /١٩٨٦) تراجع قطاع الصناعة ليحل محله قطاع النقل والمواصلات لتطوير واحلال وتدعيم مشروعات البنية الأساسية ، وانخفض نصيب الزراعة من جملة الاستثمارات في هذه الخطة إلى ٨,١٪ فقط مقابل نحو ٢٣٪ في الخطة الخمسية الأولى وترتب على ذلك ضعف الصادرات الزراعية المصرية واستيراد الغذاء بعد ذلك وحدوث مشكلة المديونية الخارجية وارتفاع أسعار السلع الأساسية في ظل عدم حدوث زيادة في المعروض السلعي في الوقت الذي تسير فيه الزيادة السكانية سيرها الطبيعي .

وفي ظل سيطرة الحكومة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي قبل وبعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي فإن دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يبدو ضئيلاً مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على الموازنة العامة للدولة وعدم كفاية الايرادات المحققة لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أوضحت إحدى الدراسات عن مساهمة الدخل الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي في مصر منذ عام (٥٢/ ١٩٥٣ - ٨٤/ ١٩٨٥) أن مساهمة الدخل القومي في الناتج المحلي الاجمالي اتجهت إلى الزيادة بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي رغم اتجاه أسعار البترول إلى الانخفاض عالمياً خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعني وجود علاقة ارتباط قوية بين نصيب الدخل الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الدخل الحقيقي في مصر [١٠٥] .

ويجدر الاشارة إلى أنه بينما انتقدت الخطط المتحركة وخطط الثمانينات على أساس تركيزها على الاستثمارات في قطاع البترول والخدمات وتراجع دور الزراعة والصناعة

وانخفاض دور القطاع الخاص في الاستثمار القومي فإن خطة التنمية الاقتصادية (٨٧/ ١٩٨٨-١٩٩٢/٩١) انتقدت كذلك على أساس أنها خطة خدمات بالدرجة الأولى وعدم الاهتمام بزيادة كفاءة استيعاب العدد المتزايد من السكان وهو ما يتطلب خطة توطن إقليمي تؤدي إلى زيادة نسبة المساحة المستغلة من الجمهورية لترتفع عن النسبة الحالية المقدرة بنحو ٤٪ فقط . ومن ثم يجب أن تشتمل الخطة على سياسات جذب العمالة الزائدة إلى المناطق الجديدة والنائية والمزيد من اللامركزية لدعم دور المحليات في تحقيق الانتشار السكاني . [١٠٦]

ولعل نموذج اليابان يوضح لنا كيف أن هذه الدولة تبلغ مساحتها حوالي ثلث مساحة مصر ، وعدد سكانها يبلغ أكثر من ضعف عدد سكان مصر ، ومع ذلك فهي من الدول المتقدمة وفي طليعة الدول الصناعية التي تخشى منها الدول المتقدمة في أوربا والولايات المتحدة الامريكية ولو كان السكان في حد ذاتهم مشكلة لما أمكن لهذه الدولة أن تبلغ ما بلغته من تقدم ورقي .

رابعاً : قدرة الأرض ، وقدرة الإنسان :

واذا كان المالتسيون يعتقدون أن قدرة الإنسان على الانجاب والتزايد السنوي تفوق كثيراً قدرة الارض على الزيادة والتجدد فإن هذا الاعتقاد لم يعد له ما يبرره إذ أن بعض الدول استطاعت أن تحقق معدل نمو حقيقي في الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان سنوياً ولعل الرواج الذي تحقق للاعتقاد المالتسي في الماضي يرجع إلى الظروف التي شهدها العالم في الماضي حينما تعرضت دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية المزدحمة بالسكان للاستعمار العالمي وما ارتبط به من سلب ونهب للموارد والثروات الطبيعية والاقتصادية وتم نزوح هذه الثروات إلى أوربا وأمريكا وساهمت في تقوية اقتصاديات هذه الدول بينما الدول النامية المستعمرة تزداد فقراً لا بسبب زيادة السكان فحسب بل بسبب سياسة الافقار التي تعرضت لها اقتصادياتها ردحاً طويلاً من الزمن.

وفي مصر تشير إحدى الدراسات السكانية إلى أن عائد رأس المال الأجنبي كان يمثل ٣٠٪ من اجمالي عائد رأس المال القومي خلال الفترة (١٩٤٥- ١٩٥١) وكان عائد رأس المال الأجنبي الذي لايعاد استثماره بسبب تصديره إلى الخارج يمثل ١٥٪ من اجمالي عائد رأس مال المجتمع ، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل التراكم الرأسمالي ومعدل النمو . وتشير الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية التي دخلت مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حالت دون تضاعف اجمالي رأس المال في مصر بمقدار ٢٦ ضعف ماهو عليه الحال في الوقت الحاضر ، أو دون وصول متوسط استهلاك الفرد إلى ثمانية أمثال ما هو عليه الآن [١٠٧] .

ورغم تحسين الأداء الاقتصادي لمصر منذ أواخر حقبة السبعينات إلا أن الاقتصاد المصري لايزال يعاني من اختلالات جوهرية وخاصة في مجالات الانتاج والادخار والاستثمار والأجور والأسعار والتجارة الدولية . ومن ثم فإن تحقيق التوازن بين الاستثمار وعائد رأس المال والاستهلاك وعائد العمالة من الانتاج يصعب تحقيقه بصرف النظر عن معدل النمو السكاني ، وأياً ما تكون جهود تنظيم الأسرة وفي حالة التوازن يتساوى معدل التفضيل الزمني للمجتمع مع معدل عائد رأس المال ، مع معدل نمو السكان . ومع زيادة الأجر الحقيقي تنخفض التكلفة الحقيقية للحصول على وحدة حدية من الاستهلاك الترفي وهوما يؤدي إلى زيادة الوقت المخصص للعمل والاستمتاع بالاستهلاك الترفي ويقل الوقت المخصص لتربية الأطفال ورعايتهم مما يؤدي إلى انخفاض معدل نمو السكان [١٠٨] ويمكن أن نخلص من الرأي السابق إلى أن قدرة الموارد على العطاء وزيادة دخل الفرد الحقيقي تؤدي إلى انخفاض قدرة الإنسان على الانجاب والتكاثر ومن ثم عدم وجود مشكلة سكانية . كما أن النجاح في تخفيض معدل المواليد لايضمن تحقيق دخل حقيقي مرتفع طالما بقيت الإختلالات الهيكلية في الانتاج والانتاجية والإدخار والاستثمار و تجارة الدولية .

وإذا نظرنا إلى دولة مثل كوريا الجنوبية نجد أن لديها موارد محدودة وعانت كثيراً من المصاعب الاقتصادية وأعباء الحرب والتقسيم في عام ١٩٤٥ وخسائر الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) ، وأعباء الزيادة السكانية الكبيرة التي تزيد على ٤٠ مليون نسمة حالياً يعيش ٢٠٪ منهم في العاصمة سول ويبلغ معدل الخصوبة ٥,٥ طفل في المتوسط لكل زوجة . وذلك رغم أن المساحة القابلة للزراعة لديها تبلغ ٢,٣ مليون هيكتار (أقل مما هو في مصر) وتوجد صعوبة في زيادة هذه المساحة نظراً لأن ٦٦٪ من المساحة تشغلها الغابات . وبالرغم من كل ما سبق استطاعت كوريا الوصول بدخل الفرد إلى ما يزيد على ألفين دولار في المتوسط عام ١٩٨٤ . كما أمكن لها زيادة الانتاج الزراعي والتوسع في الاستثمارات المحلية ، والتوسع في التصدير إلى دول العالم المتقدمة والنامية على السواء حتى تضاعفت قيمتها ما بين عامي ١٩٥٥ ، ١٩٧٧ ثم تضاعفت مرة أخرى عام ١٩٨١ لتصل إلى ٢٠,٧ مليار دولار . كما ارتفع الناتج الحقيقي بمعدلات تتراوح بين ٩٪ ، ١٥٢٪ خلال حقبة السبعينيات . [١٠٩] وهكذا نجد أنه رغم تعاظم قدرة الإنسان على التكاثر في كوريا الجنوبية فإن قدرة الأرض والموارد كانت أعظم وأمكن بواسطتها أن تصبح كوريا الجنوبية في طليعة النمور الاقتصادية الآسيوية التي تعمل لها الدول الصناعية المتقدمة ألف حساب ، وهو ما يقوم دليلاً واضحاً على بطلان الاعتقاد المالتوسي من أساسه .

ضآلة فعالية تنظيم النسل في مصر :

أوضحت إحدى الدراسات التي تمت مؤخراً حول (تنظيم الأسرة في ريف مصر - وجهة نظر صحية) [١١٠] وأجراها بعض الأساتذة بتكليف من جامعة القاهرة و M.I.T. وبتمويل من وكالة التنمية الأمريكية ، أن النتائج التي أسفرت عنها الدراسة في مجال تنظيم الأسرة غير مشجعة على الإطلاق ولا تبعث على أي أمل في المستقبل القريب نظراً لضعف الطلب على خدمات مراكز تنظيم الأسرة لدرجة ينعدم معها

حدوث أي تحسن في معدلات الخصوبة في الريف المصري ، وكذلك تشير الدراسة إلى ضعف الاتصال بين الأم والمراكز بعد الولادة وإلى معارضة بعض الأطباء المسئولين عن تنظيم الأسرة في الوحدات المحلية لعملية التنظيم وهو ما يعتبر من نقاط الضعف الهامة في نظام وسياسات تنظيم الأسرة - وذلك بالإضافة إلى معارضة الفلاحين لاستخدام الوسائل الحديثة في تنظيم النسل وضعف حماس الموظفين العاملين في المراكز للتنظيم والعمل في ظل انخفاض الأجور والحوافز التي تمنح لهم .

ورغم ما سبق تشير الدراسة إلى وجود بعض الإيجابيات القليلة مثل اتجاه معدل وفيات الأطفال إلى الانخفاض مما يؤدي إلى تهيئة بعض الظروف المناسبة لتنظيم الأسرة بالنسبة لأولئك الذين يرتفع عدد الأطفال لديهم تحسباً لوفاة البعض وبقاء البعض الآخر على قيد الحياة ومن العوامل المشجعة والإيجابية كذلك ارتفاع درجة قبول المرأة لتنظيم النسل عنها لدى الرجل في الريف المصري . وتقترح الدراسة دعم هذا الدور وتقوية المرأة صحياً وطبياً بعد الحمل مع العمل على استمرار تخفيض معدل وفيات الأطفال ، والعناية بدعم وتطوير النظام الصحي في الريف المصري وزيادة قدرات المراكز الصحية في الريف . وهذا ما أشارت إليه دراسة أخرى . (١١١)

وقد سبق لنا في الصفحات الماضية عرض النتائج والمؤشرات الدالة على فعالية تنظيم النسل في مصر ورأينا أن التقدم الذي يحدث في هذا الصدد لا يزال بطيئاً مما يدعو إلى عدم اعتبار مسألة السكان أحد المحددات القوية للتنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج الحقيقي ورفع مستوى المعيشة ، بل الإنطلاق من الاعتقاد بأهمية التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج الحقيقي وتحسين ظروف المعيشة لكي يحدث تقدماً ملموساً في مجال تنظيم النسل في كل من ريف وحضر الجمهورية .

الخلاصة :

التطورات السكانية التي تشهدها مصر لا يمكن التعامل معها دون علاج الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي يترتب عليها ضآلة مستوى الادخار والاستثمار والدخل الحقيقي والأجور والأسعار والتجارة الدولية لمصر مما يؤدي إلى الاعتقاد خطأ بأن الزيادة السكانية هي السبب الحقيقي في وجود مشكلة اقتصادية في مصر . إذ أن المشكلة الاقتصادية ستظل باقية وتزداد حدة حتى في حالة انخفاض معدل النمو السكاني طالما بقيت الاختلالات الجوهرية في الاقتصاد القومي على ما هي عليه .

وفي حالة علاج الاختلالات الجوهرية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وما يترتب على ذلك من تحسن الأحوال المعيشية للمواطنين وزيادة درجة التحضر وزيادة دور المرأة في النشاط الاقتصادي تحدث أثار ايجابية تؤدي إلى انخفاض معدل المواليد تلقائياً وانخفاض درجة خصوبة النساء المتزوجات ويزداد الاقبال على مراكز على خدمات تنظيم الأسرة دون حاجة إلى فرض عقوبات أو اصدار تشريعات ملزمة أو غير ذلك . إذ أن تنظيم الأسرة لا يحل مشكلة شعب أو دولة بأكملها وإنما تقتصر صلاحيته عل حل مشاكل الأسرة أو الوحدة الصغيرة المركبة للمجتمع وذلك تبعاً لظروف كل أسرة وللفترة التي تراها مناسبة ، وهو ما تقره الشرائع السماوية . في حين لا تقر أسلوب الإلزام أو العقاب الجماعي لغير المتعاملين مع مراكز تنظيم الأسرة أو الراغبين في الإنجاب وتحمل النتائج والأعباء .

وفي الصفحات القادمة نتناول بيان وجهة نظر كل من الإسلام والمسيحية في تنظيم النسل حيث نعرض للآراء المؤيدة وللآراء المعارضة استناداً إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال وأفعال الصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم أجمعين . كما نعرض لبعض ما جاء في الكتاب المقدس للمسيحيين ، ولآراء بعض رجال الدين المسيحي وعلى رأسهم البابا شنودة ، والأنبا سرابيون ، والأنبا جريجوريوس

المبحث الرابع
الدين والسكان

مقدمة :

يعتبر الدين من أهم العوامل المؤثرة على سلوك الغالبية العظمى من السكان في مصر شأنها في ذلك شأن معظم البلاد الإسلامية والبلاد الشرقية عموماً حيث ينطبق ذلك أيضاً على غير المسلمين مثل المسيحيين الشرقيين .

وفي المسائل المتعلقة بالسكان مثل الزواج والطلاق والانجاب تكون تعاليم الأديان السماوية هي المرجع والعامل القوي الذي يرجح اتخاذ أي قرار اجتماعي في مثل هذه المسائل . وعلى سبيل المثال يقبل الناس على الزواج إرضاء لله سبحانه وتعالى ويعتبرونه تكملة للدين ، ومن يتزوج يكون قد فعل نصف ما يأمر به الدين . ويرجع ذلك إلى تحريم الإسلام لأية علاقة جنسية أو لانجاب الأطفال دون زواج شرعي معروف للناس ومعلن لهم ويترتب عليه حقوق وواجبات تنظمها أحكام الشريعة الإسلامية . ولا يختلف الأمر لدى المسيحية في هذه الأمور عنه في الإسلام فإن المسيحية تحرم الزنا والعلاقات غير الرسمية بين الرجل والمرأة وتنظم أمور الزواج والطلاق وغيرها . وفي مجال الانجاب ونظرة الدين إلى النسل أو الذرية باعتبارها زينة الحياة الدنيا مع المال وتفضيل زواج السيدة الولود ذات الدين ، ومنع قتل الأطفال خوفاً من الفقر أو الإملاق فضلاً عن تنظيم أمور الرضاعة والفطام وتكرار الحمل .. إلخ .

وقد سبق أن أشرنا في الفصول السابقة إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الرجال والنساء في مصر وأنها لدى النساء أعلى منها لدى الرجال ، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على كثير من المفاهيم الدينية والتفاسير التي لا تتفق مع جوهر الدين أو تتغير بتغير ظروف الزمان والمكان في إطار المبادئ العامة للشريعة الإسلامية . ومن هنا يحدث نوع من الخلاف أو الجدل الفكري بين فريقين أحدهما يرى جواز تنظيم الزوجين للإنجاب

بالمنع بعض الوقت ولهم في ذلك حججهم وأدلتهم الوجيهه ، وفريق آخر يرى عدم جواز منع الحمل في أي فترة وعلى الاطلاق واعتبار ذلك اعتراضاً على أوامر وتعاليم الدين الإسلامي ، والمغالاة إلى حد اعتبار ذلك قتل للنفس مخافة الفقر نهى الله سبحانه وتعالى عنه . ورغم تدخل رجال أو علماء الشريعة الإسلامية بالافتاء على مسئوليتهم أمام الله عما يقولون وعمن يتبعهم إلا أن مجرد وجود شيء من الاختلاف في الرأي يجعل كثير من الناس يفضلون الأخذ بالأحوط وتجنب الشبهات في الدين ورفض اللجوء إلى الوسائل الحديثة في منع الحمل الأمر الذي تعكسه ضآلة نسبة الممارسات لاستخدام هذه الوسائل إلى إجمالي السيدات المتزوجات كما سبق أن ذكرنا في الصفحات السابقة .

وفي هذا المبحث نتعرض لشرح وجهتي النظر السابقتين مع بيان أدلة كل منهما ثم محاولة من جانبنا لترجيح أحد الرأيين بالدليل العلمي . وسوف نتناول ما سبق ليس من وجهة نظرة الشريعة الإسلامية فقط ، بل وفقاً لما أفتى به رجال الكنيسة في مصر حول هذا الموضوع في بعض الندوات والكتابات الدينية التي تناولت هذا الموضوع من وجهة نظر دينية مسيحية ، وبيان ما إذا كان من الممكن أن يلعب كل من المسجد والكنيسة دوراً هاماً في تغيير بعض المعتقدات الشائعة لدى الناس حول هذا الموضوع أم لا .

أولاً : الآراء المعارضة لتنظيم الأسرة أو النسل :

يعتقد كثير من أصحاب الرأي بأن الإسلام دين يدعو إلى زيادة النسل ويتحيز للخصوبة المرتفعة حيث يدعو إلى الزواج وإلى التناسل ، ويبيح تعدد الزوجات ويحرم الإجهاض ويستدل أصحاب هذه الآراء المعارضة بالقرآن الكريم وبالنسبة النبوية الشريفة كما يلي :

أ - القرآن الكريم :

يستدلون بقول الله تعالى في سورة الفرقان الآية (٧٤) : ﴿ **والذين يقولون ربنا**

هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين ﴾ . ويعني ذلك أن الزواج من أهم أهدافه إنجاب الذرية التي تعتبر قرة للعين .

ويقول الله تعالى أيضاً في سورة الكهف الآية (٤٦) : ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾ وهو ما يعني أن الأبناء يضفون على الحياة بهجة ورونقاً يسعد الآباء . وفي سورة النحل الآية (٧٢) يقول الله تعالى ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات ﴾ وبذلك نجد أن التناسل وحب الأولاد شيء كامن في نفس الإنسان ومن واقع غريزته كما أن الزواج أصل الأسرة وتدعو إليه الفطرة وتقضي به الطبيعة .[١١٢] ولا يعترف الإسلام بغير الزواج كوسيلة لإنجاب الأبناء حيث يقول الله تعالى في سورة النساء الآية (١) : ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء ﴾ .

ونظراً لأن الله سبحانه وتعالى تكفل بالرزق لجميع البشر والكائنات فلا ينبغي أن يخاف المرء من كثرة النسل طالما عمل واجتهد وسعى في الأرض طلباً للرزق . إذ يقول الله تعالى في سورة هود الآية (٦) : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ وحرم الإسلام قتل الأولاد خوفاً من الفقر واعتبر ذلك فاحشة وساء سبيلا . إذ يقول الله تعالى في سورة الإسراء الآية (٣١) : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيراً ﴾ . ويقول أيضاً في سورة الأنعام الآية (١٥١) : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ﴾ . واستدل بعض الفقهاء على ذلك بمنع تحديد النسل خوفاً من الفقر أو العيلة حيث يقول الله تعالى في سورة التوبة الآية (٢٨) : ﴿ وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء ﴾ . أي أن الغنى والفقر بأمر الله ، ويجب على الإنسان ألا يخشى الفقر وألا يعترض على مشيئة الله .

وقد رأت لجنة الفتوى بالأزهر عام ١٩٨٨ عدم جواز صدور قانون بتنظيم الأسرة.

ب- الحديث النبوي الشريف :

ومن الأحاديث النبوية الشريفة التي يستدل بها المعارضون لتنظيم النسل حديث الرسول ﷺ " تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة " . أي أن المسلمين مكلفون بالزواج وزيادة النسل القوي الصالح الذي يباه به النبي ﷺ يوم القيامة الأمم الأخرى .

وقد ورد حديث آخر للرسول ﷺ عندما سأله بعض الصحابة عن العزل فقال " ما من كل الماء يكون الولد ، وإذا أراد اللّه خلق شيء لم يمنعه شيء " . وقد ورد في شرح النووي على صحيح مسلم الجزء العاشر في تفسير هذا الحديث أنه إذا ترك المسلمون العزل فلا جناح عليهم . وفي رواية أخرى للحديث المذكور قول الرسول ﷺ " لا عليكم أن تفعلوا ، ماكتب اللّه خلق نسمة هي كائن إلى يوم القيامة إلا ستكون " وفي شرحه قال الرواة هو أقرب الى النهي عن العزل ، وقال الحسن : " واللّه لكأن هذا زجر " .

وقد اعتبر الإمام ابن حزم العزل صراحاً مطلقاً واستدل بحديث مسلم عن جدامة بنت وهب أن أناساً سألوا رسول اللّه ﷺ عن العزل فقال " ذلك الوأد الخفي " وقال ابن عباس رضي اللّه عنهما : إنه الوأد الأصغر .

كما استدل البعض الآخر بحديث الرسول ﷺ " من ترك التزويج مخافة العيلة فليس منا " . والعيلة هي الفقر .

وقد جاء في كتاب (تحفة الودود) حديث رواه أبو داود والنسائي عن رسول اللّه ﷺ قوله " تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم " وهو ما يعني أن الرسول يدعو إلى الزواج من الفتيات التي ليس بهن عقم بحيث يحقق الزواج هدفه من زيادة النسل واستمرار البشرية .

وقد ذكر الإمام الغزالي في كتابه الأحياء - الجزء الثاني أن العزل إن لم يكن مكروهاً من حيث أنه دفع لوجود الولد فلا يبعد أن يكره لأجل النية الباعثة عليه ، إذ لا يبعث عليه إلا نية فاسدة ، فيها شيء من شوائب الشرك الخفي .(١١٣)

وإذا كانت هناك بعض الأحاديث النبوية الشريفة التي تجيز العزل ، فإن ابن حزم يرى أن الأحاديث الواردة بالمنع نسخت الأحاديث الواردة بالجواز وهناك من يعترض على من يجيزون العزل ومنع الحمل خلال فترة الرضاعة بحديث الرسول ﷺ الذي رواه مسلم وغيره عن حدامة بنت وهب الأسدية أن النبي ﷺ قال : " لقد هممت أن أنهي عن الغيلة ، فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم شيئاً " . ويعني ذلك أن الرسول ﷺ لم يحرم جماع المرأة خلال فترة الرضاعة أو الحمل. ويعلق على ذلك ابن قيم الجوزية حيث يقول " لو كان وطء الحامل والمرضع حراماً لكان معلوماً من الدين ، وكان بيانه من أهم الأمور ولم تهمله الأمة وخير القرون ". ولعل ذلك يبطل الدعوة إلى منع الحمل خلال فترة الرضاعة بأسلوب العزل أو غيره من الأساليب الطبية .

وهكذا نجد أن هناك أراء تستند إلى آيات القرآن الكريم وإلى أحاديث الرسول ﷺ وترى عدم جواز تنظيم النسل من وجهة نظر الشريعة الإسلامية وهي آراء وتفسيرات قام بتفنيدها والرد عليها الفريق الآخر الذي يرى بجواز تنظيم النسل باختيار الزوجين ودون إجبار من السلطات الحاكمة وأن زيادة السكان خير وبركة فقط عندما تكون أحوالهم مدعاة للقوة والعزة والانتاج والصلاح والتقوى وحينئذ يباهي بهم الرسول ﷺ الأمم يوم القيامة ، وهو ما نوضحه فيما يلي :

ثانياً : الآراء المؤيدة لتنظيم النسل :

يوجد العديد من الآراء والفتاوى التي طرحت نفسها في السنوات الأخيرة على العاملين في مجال الفتاوى والشئون الدينية وعلى المواطنين الذين تطالبهم السلطات

الحكومية وأجهزة الأعلام بالحد من زيادة السكان كوسيلة لتحسين مستوى المعيشة وخفض معدلات الاستهلاك خاصة من الغذاء الذي يستورد من الدول الأجنبية .

وقد لجأ أصحاب هذه الآراء إلى تفسير بعض آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول ﷺ على نحو يبين أن الدين لا يعارض تنظيم النسل ، وأن هذا التنظيم لا يعني المنع المطلق للإنجاب أو اللجوء إلى أسلوب التعقيم ، وطالما كان باختيار الزوجين . كما استدلوا بآراء بعض المجتهدين من فقهاء المذهب الشافعي وغيره ، وبما انتهى إليه رأي مجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٦٥ ، وهو ماسوف توضحه على النحو التالى :

أ- القرآن الكريم :

استدل أصحاب هذا الرأي بالآيات القرآنية التي تنظم الأسرة مثل قوله تعالى في سورة البقرة . الآية (٢٣٣) : ﴿ **والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة** ﴾ . ويعني ذلك أن مدة الرضاعة التامة سنتين فإذا اضيفت إليها مدة الحمل كانت المدة الكلية ثلاث سنوات بين كل حمل والحمل الآخر .

كما ذهبوا إلى أن قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ **لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده** ﴾ يعني أن للحمل والرضاع والتربية تأثير بدني ونفسي على الأم ويجب أن تعطى الفرصة في مدة كافية لاستعادة صحتها وحيويتها .

وذهب البعض إلى أن قوله تعالى في سورة النساء الآية (٣) : ﴿ **أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا** ﴾ معناه عدم كثرة العيال وأن قلتهم أولى . فقد قال الإمام الشافعي في تفسيرها " ذلك أقرب ألا تكثر عيالكم " . وقد أيده في ذلك ابن جرير الطبري حيث يرى " أن الزوجة الواحدة ستكون أهون على الرجل في العيال لأن نسله سيكون من زوجة واحدة ، بخلاف مالو تزوج بأكثر وكل زوجة جاءت بذرية، لأن الذرية ستكثر حينئذ بتعدد مواطن الانجاب . " (١١٤)

وقد استند أصحاب هذه الآراء إلى قوله تعالى في سورة التغابن الآية (١٥) : ﴿ إنما

أموالكم وأولادكم فتنة ﴾ وقوله تعالى في سورة التغابن الآية (١٤) : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم فاحذروهم** ﴾ . حيث يرون أن كثرة النسل ليست خيراً على طول الخط بل إنها من أهم الأسباب التي تؤدي إلى المبالغة في الماديات والتقصير في طاعة الله تعالى . أو مخالفة أمره . ويرون أن تنظيم النسل متى كان مصحوباً بالنوايا الطيبة والمقاصد الشريفة كان معيناً للإنسان على أن تقر عينه بالأولاد .

ويذهب أنصار هذا الفريق الى ان العبرة ليست بكثرة النسل وإنما بنوعيته لقوله تعالى في سورة المائدة الآية (١٠٠) : ﴿ **قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث** ﴾ . وقوله تعالى في سورة البقرة اللآية (٢٤٩) : ﴿ **كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله** ﴾ .

وفي تفسير للآيات الدالة على عدم قتل الأولاد خوفاً من الفقر أو الإملاق أوضح الفقهاء أن المقصود بتنظيم النسل ليس القتل حيث أن المولود لا يتكون أصلاً إذا ما حدث العزل ولم يلتق مني الزوج ببويضة الزوجة إذ لم يتخلقا ولم يمرا بمراحل التخلق التي جاءت في قوله تعالى في سورة المؤمنون الآية (١٢) والآية (١٣) : ﴿ **ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين** ﴾ .

وفي تفسير قوله تعالى في سورة النساء الآية (٣) : ﴿ **ذلك أدنى ألا تعولوا** ﴾ رد أهل اللغة على قول الشافعي الذي سبق أن أشرنا إليه بأن المراد هنا عدم الجور والميل وهو قول ابن قيم الجوزية .

ويقول أنصار تنظيم النسل أن الزواج وما يترتب عليه من تناسل يتوقف على القدرة عليه وعلى ما يتبعه من نفقات على الأهل والولد . وإذا لم يستطع المرء تحمل تبعاته فلا جناح عليه في عدم الزواج وليستعفف لقوله تعالى في سورة النور الآية (٣٣): ﴿ **وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله** ﴾ .

ب- الأحاديث النبوية :

يرى أنصار تنظيم النسل أن كثرة الأولاد تعتبر من الأعباء التي ينوء بحملها رب الأسرة وفي حالة ضعف قدرته المادية تكون نوعية النشء هزيلة تعاني الفقر والبؤس والحرمان ولا يمكن أن يباهي بها الإسلام ويستدلون على ذلك بحديث الرسول ﷺ : "توشك الأمم أن تداعي عليكم كما تداعي الأكلة إلى قصعتها فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ ؟ قال لا بل أنتم كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم وليقذفن في قلوبكم الوهن . قال قائل : وما الوهن يارسول الله ؟ قال : حب الدنيا وكراهية الموت " رواه أبو داود في سننه . [١١٥] ويرون أن هذا الحديث معناه أن الكثرة التي تملكها عوامل الضعف كثرة لا خير فيها .

ومن الأحاديث النبوية المشهورة بالذكر عند الحديث تنظيم النسل قول الرسول ﷺ : " جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء " رواه الحاكم في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . والجهد هو التعب والمشقة ، والبلاء هو الإختبار أو الإبتلاء أي أن الحديث يشير إلى أن كثرة الأولاد مع قلة الموارد أو الدخل لا تمكن الآباء من أشباع مطالبهم وأحتياجاتهم وحينئذ يصعب البلاء ويشتد .

وعن الوسائل التي تستخدم لتنظيم النسل يروى أن رسول الله ﷺ قال لرجل جاءه يسأل فقال : إن لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا في النخل وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل ، فقال له النبي ﷺ " أعزل عنها إن شئت ، فإنه سيأتيها ما قدر لها " رواه مسلم .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " نهى رسول الله ﷺ عن عزل الحرة إلا بإذنها " أخرجه البيهقي . كما ذكر عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يسأل عن العزل ، فقال رسول الله ﷺ " لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولداً ، أو ليخرج منها وليخلقن الله تبارك

وتعالى نفساً هو خالقها " . رواه أحمد والبزار .

وفي حديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي سعيد قال : قالت اليهود العزل المؤودة الصغرى . فقال النبي ﷺ " كذبت يهود ، إن اللّه عز وجل لو أراد أن يخلق شيئاً لم يستطع أحد أن يصرفه " .

وعن أبي سعيد قال : غزونا مع رسول اللّه ﷺ غزوة بنى المصطلق، فسبينا كرائم العرب ، فطالت علينا الغُربة ورغبنا في الغداء ، فأردنا أن نستمتع ونعزل ، فقلنا نفعل رسول اللّه ﷺ بين أظهرنا لا نسأله فسألناه فقال : " لا عليكم ألا تفعلوا ، ما كتب اللّه خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون " وفي بعض الروايات " فإنما هو القدر" ، وفي رواية أخرى " ما من كل الماء يكون الولد ، وإذا أراد اللّه خلق شيء لم يمنعه شيء " .

وبالنسبة للعزل أو عدم جماع الزوجة أثناء الحمل أو الرضاعة يذكر المؤيدون لتنظيم النسل حديث رسول اللّه ﷺ عن أسماء بنت يزيد بن السكن قالت سمعت رسول اللّه يقول " لا تقتلوا أولادكم سراً ، فإن الغيل يدرك الفارس فيدعثره عن فرسه " أي يصرعه ويهلكه وعندما يصير رجلاً لا يستطيع منازلة الفرسان . والغيلة في الحديث هي جماع المرضع والحامل ، ويسمى اللبن الذي يرضع منه الولد في هذه الحالة " غيل " .

أقوال وأفعال الصحابة والتابعين :

عن جابر بن عبداللّه رضي اللّه عنه قال : " كنا نعزل على عهد رسول اللّه ﷺ والقرآن ينزل " متفق عليه . ويعني ذلك أن هذا الفعل لو كان حراماً لنزل القرآن الكريم بآيات تحرمه ولكن ذلك لم يحدث ، وهو ما يعني جوازه .

وفي حديث آخر لجابر بن عبد اللّه رضي اللّه عنه قال : " كنا نعزل على عهد رسول اللّه ﷺ فبلغه ذلك فلم ينهنا " رواه مسلم . ولا شك أن هذا الأمر لو كان حراماً لما سكت عنه رسول اللّه ﷺ .

ولما سئل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كيف ترى في العزل ؟ قال : إن كان رسول الله ﷺ قال فيه شيئاً فهو كما قال وإلا فإني أقول فيه : نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ، من شاء عزل ، ومن شاء ترك " رواه الطبراني .

وقد أفتى الإمام أحمد بن تيمية بجواز العزل فقال : " إن الأئمة الأربعة اتفقوا على جوازه بإذن المرأة " .

وذكر الإمام الشوكاني أنه :

" لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها لأن المعاشرة الزوجية من حقها ، وليست المعاشرة الزوجية المعروفة إلاّ مالا يلحقها عزل " . (١١٦)

وعن ضرر وأعباء كثرة العيال يقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : " إن كثرة العيال أحد الفقرين ، وقلة العيال أحد اليسارين " . أي أن كثرة العيال وما تتطلبه من نفقات تؤدي إلى نقصان الدخل وحدوث الفقر بعكس قلة العيال مع وجود المال .

وقد روى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - أنه قال : " قلة العيال أحد اليسارين " وقد علق هذه العبارة شارح كتاب نهج البلاغة ابن أبي الحديد بقوله : "اليسار الثاني كثرة المال يقول : إن قلة العيال مع الفقر كاليسار الحقيقي مع كثرتهم ، ومن أمثال الحكماء : العيال أرضة المال " . (١١٧) أي أن العيال مثل حشرة الأرضة التي تأكل الخشب .

وقد أفتى كل من الشيخ عبد المجيد سليم سنة ١٩٣٧ ، والشيخ محمود شلتوت والشيخ عبد العزيز عيسى والشيخ عطية صقر ، والشيخ عبدالعزيز بن باز ، والشيخ محمد سيد طنطاوي بأن تنظيم النسل حلال ولاشيء فيه وأنه يختلف عن العقم وعن الاجهاض ، وليس فيه قتل للنفس حيث أن ذلك لا يكون إلا عندما يبلغ الجنين في رحم أمه أربعة أشهر . أما تنظيم النسل بالوسائل المعروفة فإنه يمنع تكون الجنين أصلاً

فلا يوجد كائن حي متكامل .

ثالثاً : رأي المسيحية في تنظيم النسل :

يوجد في المسيحية أراء مؤيدة لتنظيم النسل ، وأراء أخرى تعارض ذلك . وبالنسبة للرأي المعارض فإنه يرى أن الأولاد بركة من البركات التي يعطيها الله للإنسان وفقاً للآية التي جاءت في الكتاب المقدس : " انسلوا واكثروا واملأوا الأرض " .

أما المؤيدون فإنهم يرون أن كثرة النسل دون رعاية لا خير فيها . إذن المهم هو نوعية النسل حيث يقول الكتاب المقدس : " لا تشته كثرة لاخير فيهم ، ولاتفرح بالبنين المنافقين ، ولا تغتر بكثرتهم إذا لم تكن فيهم مخافة الرب " .

ويعني ماسبق أن نوعية النسل أهم من عددهم ويشترط لكثرتهم أن تكون فيهم مخافة الرب ولذلك يقول الكتاب المقدس أيضاً : " ولد واحد يتقي الرب خير من ألف من المنافقين " وفيه أيضاً : " بعاقل واحد تعمر المدينة ، وبألف من الأثمة تخرب " .

وبذلك نرى حرص المسيحيه على الاهتمام بنوعية النسل وحسن تربيته وليس بكثرة هزيلة عاصية أو منافقة أو فاسدة لم تحسن تربيتها . ولذلك توصي المسيحية الآباء بتربية الأطفال تربية سليمة روحياً واجتماعياً واقتصادياً . إذ يقول الكتاب المقدس : " أيها الآباء لا تغيظوا أولادكم بل ربوهم بتأديب الرب " ويقول أيضاً : " أيها الآباء لا تغيظوا أولادكم لئلا يفشلوا " ومن ثم فإن القدرة على حسن التربية تعتبر شرطاً لكثرة الانجاب ومن لايستطع ذلك فله أن يلجأ إلى تنظيم النسل . (١١٨)

وفي المسيحية اليوم اتفاق بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذوكسية على المبدأ وإن كان هناك خلاف حول الوسيلة . إذ توافق الكنيسة الكاثوليكية على مبدأ تنظيم النسل ولاتوافق إلا على الوسائل الطبيعية فقط . أما الكنيسة الأرثوذوكسية فهي توافق على مبدأ تنظيم النسل وتوافق أيضاً على الوسيلة بشرطين هما :

أولاً :ألا يكون للوسيلة المستخدمة ضرر على صحة الأم وفقاً لما يقرره الأطباء الثقاة.

ثانياً : ألا تتسبب الوسيلة في قتل الجنين ، مثل الاجهاض ، وما يشابهه .

ومن الطرق الطبيعية التي تقرها المسيحية إطالة فترة الرضاعة إلى ثلاث سنوات . وعدم الوصال بين الرجل والمرأة وسيلة أخرى لأن من لا يريد الحصاد عليه ألا يزرع .

ومن الآيات المقدسة التي تحذر من كثرة الأولاد بخلاف ما سبق ماذكره الأنبا جريجوريوس في ندوة دار الهلال - يوليو ١٩٨٨ :

- الموت بلا ولد خير من الأولاد المنافقين .
- لفيف المنافقين .. الكثير التوالد لاينجح .

وقد أوضح الأنبا سرابيون في ندوة (أكتوبر) عام ١٩٨٩ بأن المسيحية فيها رهبنية وهذه في حد ذاتها تحدد النسل . كما توجب المسيحية على الأزواج الامتناع عن المعاشرة الجنسية خلال أيام الصوم التي يصل عددها إلى أكثر من نصف أيام السنة وهو ما يحدث أيضاً عند التقدم لأداء الشعائر الدينية .

كما أوضح البابا شنوده عام ١٩٨٧ أن تنظيم الأسرة أصبح ضرورة اقتصادية واجتماعية لأزمة بلادنا التي زاد فيها السكان زيادة كبيرة أصبحت عبئا على الموارد المالية للدولة واللازمة لتوفير الوظائف والمساكن والخدمات المختلفة ، واستعرض قداسته الجهود التي تقوم بها الكنيسة في مجال تنظيم النسل .

والرأي :

من كل ما تقدم نستطيع القول بأن الآراء القوية والمطابقة للعقل والمنطق ومصلحة الإنسان التي تبتغيها الشرائع السماوية هي تلك التي تؤيد وتدعو إلى تنظيم النسل لكل من المسلمين والمسيحيين على السواء .

ويلاحظ أن مجمل الآراء الفقهية المؤيدة لتنظيم النسل قد اشترطت موافقة كل من الزوج والزوجة على التنظيم وحرية الزوجة في اختيار الوسيلة المناسبة ، دون اللجوء إلى الوسائل التي لا تعترف بها الشريعة الإسلامية أو تحرمها مثل الاجهاض والتعقيم أو

غيرها . إذ أن الإسلام يقر التنظيم ولكنه يرفض التحديد المطلق أو المنع التام للإنجاب .

ولا نجد غضاضة في تقرير أن مسألة تنظيم النسل مسألة شخصية تتعلق بقرار الزوج والزوجة دون اكراه أو اجبار من السلطات الحاكمة ولذلك فقد أوضحت فتاوى المفتين من العلماء الأجلاء أنه لاحاجة لأن تقوم الدولة باصدار قانون ملزم للأفراد بتنظيم النسل لأن لكل إنسان ظروفه الخاصة وعليه بالدرجة الأولى يقع العبء أو النفع من الانجاب قبل أن يقع على الدولة ككل . كما أن مشاكل الاقتصاد القومي واختلالاته لاتعالجها التشريعات التي تمنع زيادة السكان ولكن التنظيم وسيلة مساعدة أو ثانوية تعطي فترة للإقتصاد القومي لالتقاط الأنفاس لعمل التراكم الرأسمالي اللازم لانشاء المشروعات وتعمير الصحراء واستغلال الموارد غير المستغلة بدلاً من التهام كافة الدخل المتحقق والسعي إلى الاستدانة من الدول الأجنبية والوقوع في فخ المذلة للغذاء والديون والتبعية الاقتصادية والسياسية ، وهي أمور تنهى عنها الشرائع السماوية السليمة .

ولعله بات واضحاً أن كلاً من الإسلام والمسيحية يفضل نوعية النشئ السليمة والقوية أو الصالحة ويرفض الكثرة السكانية الضعيفة والمرهقة والتي تؤدي إلى المعاصي والرذائل الإنسانية وعدم مخافة الله سبحانة وتعالي ، وهو مايبطل التذرع بحديث رسول الله ﷺ الذي ضعفه العلماء وهو : " تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة " حيث لا تحدث المباهاة بالكثرة الفاسدة العاصية البائسة ولكن بالكثرة القوية الصالحة المنتجة التي ترعى الله وتنفذ أوامره في عمارة الأرض وعدم الإفساد فيها والنهي عن المنكر ، وهي أمور من الصعب أن تتحقق بالكامل في مجتمع لا تكفي موارده لإطعام سكانه فيتجه بعضهم إلى الجريمة والتسول الاغتصاب والسرقة والمخدرات ... إلخ ، وحينئذ لا تتحقق عناصر أو شروط المباهاة يوم القيامة .

وقد أثبتت إحدى الدراسات السكانية أن فقهاء الإسلام في العصور الأولى كان لهم دور كبير في دعم تنظيم الأسرة لدواعي صحية واجتماعية واقتصادية وكان لهم

السبق في دراسة العزل كوسيلة ذات فاعلية مقبولة واعتبر الطب تنظيم النسل جزءاً لا يتجزأ من عمل الطبيب منذ القرن العاشر . وقد برز من أطباء المسلمين الذين اهتموا بهذا الموضوع ابن سينا والرازي وابن عباس وابن الجوزي الذي وضع كتابا في الطب الشعبي تحت اسم (التقاء المنافع) يحتوي على خمس وصفات لمنع الحمل بالاضافة إلى أسلوب العزل الذي كان معروفاً لدى كافة الفقهاء .

وفي القرن الثاني عشر ظهرت كتابات أبو الحسن الطيب واسماعيل الجرجاني وهبة الله ابن جميع (طبيب صلاح الدين الأيوبي) وهذه الكتابات اشتملت على فصول لمنع الحمل لكل من الرجل والمرأة . وفي القرن الثالث عشر ظهر ابن البيطار والسويدي ، وفي القرن السادس عشر ظهر داود الانطاكي الذي كتب (تذكرة الألباب) وفيه وسائل متعددة لمنع الحمل منها ١٢ عقاراً تؤخذ بالفم ، وخمسة طرق للمرأة ، وعدد غير محدد للرجل [١١٩] .

وهكذا نجد أن موضوع تنظيم النسل ، وأساليب منع الحمل ليست جديدة على الفقه الإسلامي أو على الطب الإسلامي ، ولوكان هناك شبهة تحريم في هذه الأمور لما سكت عنها الفقهاء القدامى ولما احتهد أطباء الإسلام لمعرفة أكثر الوسائل فعالية في منع الحمل ، ولما تعاون الطب الشعبي والفقه الإسلامي معاً في مجال تنظيم النسل .

ولما كان الأمر كذلك فإننا نرى أنه يمكن لكل من المسجد ، والكنيسة أن يلعب دوراً هاماً ومؤثراً لتصحيح معتقدات الناس حول موضوع تنظيم الأسرة والسكان وأهمية ذلك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية في الدول المزدحمة بالسكان . إذ المعروف أن الدين يلعب دوراً هاماً جداً في حياة مواطني الشرق بصفة عامة ويؤثر على قراراتهم المختلفة وبصفة خاصة في مجال الأحوال الشخصية فإذا إطمأن المواطنون إلى عدم مخالفة تعاليم الشرائع السماوية اقبلوا على تنظيم النسل دون حاجة إلى اصدار قوانين أو تشريعات تجبرهم على تنظيم النسل ، أو توقع عليهم عقوبات لأن مثل هذه الأمور تأتي بنتائج عكسية مهما كانت العقوبات المحددة .

❁❁❁❁❁

هوامش الدراسة

(1) U.N. , World Population Prospects as Assessed in 1973 , N.Y. , 1977, p.16.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائي السنوي ـ ١٩٥٢ - ١٩٨٨ .

(٣) المجلس القومي للسكان ـ مشكلة السكان في مصر ـ ١٩٩٠ (غير منشورة) .

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ مرجع سابق .

(٥) تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ـ مستقبلنا المشترك ـ ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة د. علي حسن حجاج ـ عالم المعرفة ـ الكويت ـ اكتوبر ١٩٨٩ ـ ص٩٩ - ١٥٤ .

(٦) د. ابراهيم العيسوى ـ انفجار سكاني أم أزمة تنمية ؟ ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ ١٩٨٥ ـ ص٦٦ .

(٧) د. عبد الله الصعيدي ـ زيادة السكان عقبة أم دافع للتنمية ؟ ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ ـ ص١٩ .

(٨) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سابق ـ ص٦٦ .

(٩) تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ـ مرجع سابق ـ ص١٥٧ .

(١٠) د. عبد الله الصعيدي ـ مرجع سابق ـ ص٣٦ .

(١١) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سابق ـ ص١٣١ .

(١٢) المرجع السابق ـ ص١٢٤ ـ ١٢٥ .

(13) U.N. World Demographic Statistics , 1980

(14) Nosshey Drabey , Differentials in Martial Status and Polygyny In 1960 & 1976 Census , Central Agency For Public Mobilisation and Statistics Demographic Analysis of 1976 Egyptian Population and Hosing Census , vol.1 , 1987 , pp. 41 - 57

(15) Martha Ainsworth , Population Policy : Country Experience , Finance & Development , vol. 21 , No 3 , 1984 , p. 19 .
(16) World Bank , World Development Report , 1981 .

(١٧) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سابق ـ ص١٣٢ .

(١٨) المرجع السابق ـ ص١٣٢ أيضا .

(19) Dennis J. Mahar , Population Distribution Within LDCs , Finance & Development , vol . 21 , No 3 , Sep. 1984 , p. 16 .

(٢٠) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سابق ـ ص ١٤٤ - ١٤٦ .

(٢١) راجع دراستنا بعنوان أثر قيمة التعليم وعمل المراة علي نوع النشاط الاقتصادي المصري ـ مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ العدد الثالث ـ خريف ١٩٨٨ ـ ص١٣٠ .

(٢٢) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سابق ـ ص٢٦ .

(23) Mark R.Rosenzweig and t. Paul Schultz , the Demand for and Supply of Births , the American Economic Review , Dec . 1985 . pp 992- 1014 .
(24) James Trussell et al. , Determinants of Birth Interval Length , Egypt Demographic Responses To Modernization , CAPMAs) , Cairo , 1988 , pp. 133 - 152 .
(25) Magdi Abdel Kader , Recent Fertility Levels in Egypt , CAPMAs , Population Policy Studies , Working Paper No 3 , Dec. 1983 .
(26) Laila Nawar , Dr. , Infant Mortality in Egypt , CAPMAs , June 1988 , pp. 6 - 8 .

(٢٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب السنوي ١٩٨٩ (مرجع سابق) .

(٢٨) د. بثينة الديب ـ وفيات الاطفال الرضع في بعض الدول الإسلامية ـ دراسة قدمت إلي مؤتمر السكان في العالم الإسلامي ـ جامعة الأزهر ـ ١٩٨٧ .

(29) World Bank , Wold Development Report , 1989 , Washington D. C. , 1989 .

(٣٠) دراسة للمركز القومي للسكان عن مشكلة السكان في مصر عام ١٩٨٩- (غير منشورة) .

(٣١) المرجع السابق ـ ص١٠ .

(٣٢) المرجع السابق ـ ص ٩ .

(٣٣) حسبت من بيانات التعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٨٦ ـ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء .

(٣٤) كنيا جينسكايا ـ نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية ـ دار التقدم ـ موسكو ـ ١٩٨٣ ـ ص١٥٨ - ١٦٢ .

(35) Richard A. Easterlin et al. , Determinants of Fertility Control , CAPAMAs , Demographic Responses To Modernization , Cairo 1988 , pp. 609 - 624 .

(٣٦) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سابق ـ ص١٢٧ .

(٣٧) المرجع السابق ـ ص١٢٦ .

(٣٨) المرجع السابق ـ ص١٢٨ .

(٣٩) نقلا عن د. عبد الله الصعيدي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص٤٤ .

(٤٠) يعزي هذا الرأي إلي روبرت ماكنمارا في المحاضرة التي ألقاها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في ابريل ١٩٧٧ وترجمها البنك الدولي إلي اللغة العربية .

(٤١) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص١٠١ .

(٤٢) المرجع السابق ـ ص١٠٠ - ١٠١ .

(٤٣) حسبت من بيانات وزارة التخطيط ـ تقارير متابعة النمو الاقتصادي خلال الفترة الموضحة بالجدول .

(٤٤) د. عالية عبد المنعم ـ أهم ملامح وسمات دالة الادخار الكلية في مصر خلال الفترة (١٩٦٠ - ٨٤/ ١٩٨٥) - مجلة مصر المعاصرة ـ العدد ٤١٥ / ٤١٦ ـ يناير / ابريل ١٩٨٩ - ص٧٩ - ٨٥ .

(٤٥) فرانسيس مورلابية وآخرون ، أمريكا وصناعة الجوع ـ ترجمة د. حسن أبوبكر ـ دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ١٩٨٧ ـ ص١٣٤ .

(٤٦) كنياجينسكايا ــ نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية ــ مرجع سبق ذكره - ص١٠١ - ١٠٢ .
(٤٧) د. فؤاد مرسي ــ الرأسمالية تجدد نفسها ــ سلسلة عالم المعرفة الكويت العدد ١٤٧ ــ مارس ١٩٩٠ ــ ص٣٦٧ .
(٤٨) د. حمدي عبد العظيم ــ دور السياسات المالية والنقدية في ترشيد استهلاك الغذاء في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ــ العدد يوليو / اكتوبر ١٩٨٩ .
(٤٩) د. حسين محمد صالح ــ امكانات الاكتفاء الذاتي وضرورة تحقيق الآمن الغذائي في مصر ــ مجلة مصر المعاصرة ــ العدد يناير / ابريل ١٩٨٨ ــ ص١٩٠ .
(٥٠) فرنسيس مورلابية وآخرون ــ مرجع سبق ذكره ــ ص١٩٠ .
(٥١) كنياجينسكايا ــ مرجع سبق ذكره ــ ص٦٦ .
(٥٢) مني البرادعي ــ سياسة الغذاء في مصر ــ مجلة مصر المعاصرة ــ العدد يناير / ابريل ١٩٨٨ ، ص٢٠٢ - ٢٠٤ .
(٥٣) تقريراللجنة العالمية للبيئة والتنمية ــ مرجع سابق ــ ص١٥٤ - ١٥٥ .
(٥٤) كنياجينسكايا ــ مرجع سبق ذكره ــ ص١٠٦ .
(٥٥) المرجع السابق ــ ص١٠٨ - ١٠٩ .
(٥٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ــ الكتاب الاحصائي السنوي ــ مرجع سابق .
(٥٧) د. ابراهيم العيسوي ــ مرجع سبق ذكره ــ ص٢١٥ .
(٥٨) تقرير مجلس الشوري عن مشكلة الاسكان في مصر ــ رقم (٢٠) ــ مطبوعات الشعب ــ ١٩٨٣ ــ ص٩ .
(٥٩) المرجع السابق ــ ص٤١ .
(٦٠) د. عدلات عبد الوهاب ــ الآثار التضخمية لبرنامج المعونة الأمريكية ــ ندوة

آليات التضخم في مصر ـ جامعة القـاهرة ـــ مركـز البحـوث والدراسـات الاقتصاديـة والمالية ، ٣- ٥ مارس ١٩٩٠ ، ص ٤- ١٠ .

(٦١) د. محمد أبو منلور ـ الغذاء والديون في الدول النامية ـ مجلة السياسة الدولية ـــ مؤسسة الأهرام ، العدد ٨٦ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص١٠٢ - ١٠٧ .

(٦٢) تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية ـــ مركـز الأهـرام للترجمة والنشر ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة ١٩٨٦ ـ الطبعة العربية ـ ص١١٦ ، ١٥٩ .

(63) Delwin A. Ray , Egyptian Debt : Forgive - Or Forget ? , Cairo University , Faculty of Economics , November 6 , 1989 (unpublished)

(64) Ibid , pp. 1- 5

(٦٥) د. محمود أبو العيون ـ التشابك المالي والنقـدي وفعاليـة السياسـة الاقتصاديـة في مصر ـ مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤١٥ - ٤١٦ ، يناير وابريل ١٩٨٩ ، ص٣١٨ .

(٦٦) د. هناء خير الدين ـ العوامل الهيكلية ومدي تفسيرها للتضخم في مصـر خـلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٧/ ١٩٨٨) بحث مقدم إلي ندوة " آليات التضخم في مصر " ـــ جامعة القـاهرة ـــ مركـز البحـوث والدراسـات الاقتصادية والماليـة ، ٣ - ٥ مـارس ١٩٩٠ ، ص١٢

(٦٧) المرجع السابق ـ ص١٣ .

(٦٨) مجلس الشوري ـ قضيـة العـلاج في مصـر ـــ التقرير رقـم (١٠) ، مطبوعـات الشعب ، ١٩٨٨ ـ ص٣١ .

(٦٩) المجلس القومي للسكان ـ تقرير عن مشكلة السكان في مصر عام ١٩٨٩ (غير منشورة) .

(٧٠) مجلس الشوري ـ مرجع سبق ذكره ـ ص٢٥ .

(٧١) المرجع السابق ـ ص٢٤ .

(٧٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ الكتـاب الإحصـائي السـنوي ١٩٥٢

- ١٩٨٨ ، مرجع سبق ذكره .

(٧٣) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص١٧٤ . وقد حدد هذه العوامل فيما يتعلق بانخفاض مستوي المعيشة وارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع منستوي الأمية بين النساء الريفيات وانخفاض مستوي الصحة العامة وعدم الاستخدام الكامل لما هو متاح من خدمات صحية بسبب كثرة تغيب الأطباء في الوحدات الصحية في الريف وتفضيلهم العمل في عياداتهم الخاصة في الريف والحضر .

(٧٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ مرجع سابق .

(75) World Bank , World Development Report 1978 , Washington D.c. , 1978 .

وتبلغ المعدلات المناظرة في الدول المتقدمة نحو ١٠٠٪ في معظم الدول الصناعية المتقدمة، كما ترتفع عن ذلك في كثير من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وغيرها .

(٧٦) د. سلوي سليمان وآخرون ـ العمالة المصرية العائدة ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ ـ ص٢٣٠ .

(٧٧) د. رجاء عبد الرسول ـ البطالةالريفية في مصر ـ الظاهرة والأسباب ـ المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد القاهرة ١٩٨٩ ـ ص٢٧ .

(٧٨) مجلس الشوري ـ تنمية المراة كمدخل للتنمية الشاملة ـ التقرير رقم (٤٦) ـ مطبوعات الشعب ١٩٨٨ ـ ص٢٧ .

(٧٩) د. عوض مختار هلودة ـ البطالة في مصر ـ قياسها وأساليب علاجها ـ بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين ـ القاهرة ٢٣ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩٨٩ ـ ص٩ - ١١ .

(٨٠) وزارة الدولة للقوي العاملة والتدريب ـ تحليل ظاهرة البطالة علي المستوي القومي ـ ورقة مقدمة إلي المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين ـ نوفمبر ١٩٨٩ ـ ص٣ .

(٨١) المرجع السابق ـ ص٢ .

(٨٢) د. رجاء عبد الرسول ـ نحو سياسة قومية للهجرة ـ ندوة دور للمصريين في الخارج في بناء مستقبل مصر ـ وزارة شئون الهجرة والمصريين في الخارج ومنظمة العمل الدولية ـ القاهرة ـ ١٩ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩ ـ ص١٧ .

(٨٣) اسماعيل رافت عبد الخالق ـ مشروع الهجرة الخارجية ـ بحث مقدم إلي المؤتمر المصري لإحصائيات الهجرة الخارجية ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية ، القاهرة ، ٨ - ٩ فبراير ١٩٨٨.

(٨٤) د. عبد اللطيف عبد الحميد الهنيدي ـ احصاءات المصريين المهاجرين في الخارج ـ ندوة نحو دور للمصريين في الخارج في بناء مستقبل مصر ـ وزارة شئون الهجرة والمصريين في الخارج ومنظمة العمل الدولية ـ القاهرة ١٩ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩ ـ ص٨ .

(٨٥) المرجع السابق ـ ص٢٢ .

(٨٦) د. سلوي سليمان وآخرون ـ العمالة العائدة ـ مرجع سبق ذكره ـ ص٧٤ - ٧٥.

(٨٧) المرجع السابق ـ ص٥٤ .

(89) Ibrahim M. Ewess , Migration of Egyptians , L' Egypte' Contemporaine , No 381 , Jul. 1980 , pp. 5 - 16 .

(٩٠) د. رجاء عبد الرسول ـ نحو سياسة قومية للهجرة ـ مرجع سبق ذكره ـ ص٩.

(٩١) د. فوزي حليم رزق ـ الاختلالات السعرية للسلع الغذائية التموينية ووسائل معالجتها ـ مجلة مصر المعاصرة ـ العدد ٤١٣ / ٤١٤ يوليو / اكتوبر ١٩٨٨ ـ ص٤٩٧ .

(٩٢) د. نبيل السمالوطي-علم اجتماع العقاب-دار الشروق-جدة ١٩٨٣-ص٧٢.

(٩٣) د. السيد علي شتا ـ علم الاجتماع الجنائي ـ دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية ـ ١٩٨٧ ـ ص١٣٥ - ١٣٩ .

(٩٤) المجلس القومي للسكان ـ تقرير عن السياسة المصرية في مواجهة المشكلة السكانية ـ اعداد الأمانة الفنية للمجلس القومي للسكان ـ عام ١٩٨٨ .

(٩٥) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص١٥٤ - ١٥٥ .

(٩٦) المرجع السابق ـ ص١٥٥ .

(٩٧) د. عبدالله الصعيدي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص٤٣ - ٤٤ .

(98) S.M. Gadalla , Is there Hope ? Fertility and Family Planning in a Rural Egyptian Community , A.U.C. , Cairo 1978 , pp. 219 - 220 .

(٩٩) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص١٤٣ .

(١٠٠) المجلس القومي للسكان ـ مرجع سبق ذكره ـ ص٤ .

(١٠١) المرجع السابق ـ ص٨ .

(١٠٢) المرجع السابق ـ ص٨ - ٩ .

(103) World Bank , Some Issues in Population and Human Resource Development in Egypt , Report No 3175 , nov. 1980 .

(١٠٤) د. ابراهيم العيسوي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص٢٦٦ - ٢٦٧ .

(١٠٥) وزارة التخطيط ـ تقرير متابعة الخطة الخمسية الأولي (٥٩/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) ـ القاهرة ١٩٦٦ .

(١٠٦) الشيخ محمود شلتوت ـ الإسلام عقيدة وشريعة ـ دار القلم ـ القاهرة ١٩٦٦ ـ ص١٣٠ .

(١٠٧) الامام الغزالي ـ احياء علوم الدين ـ طبعة دار الشعب ـ القاهرة ـ ص٤٧ .

(١٠٨) د. أحمد الشرباصي ـ الإسلام وتنظيم الأسرة ـ المؤتمر الإسلامي ـ الرباط ـ المغرب ـ طبعة دار الشعب ـ القاهرة ١٩٧١ ـ ص١٨ - ٢٠ .

(١٠٩) سنن أبي داود ـ طبعة الحلبي ـ الجزء الثاني ـ ص٤٢٦ .

(١١٠) الامام الشوكاني ـ نيل الاوطار ـ الجزء السادس ـ ص ٢٢٢ .

(١١١) ابن ابي الحديد ـ شرح نهج البلاغة ـ مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ١٩٦٤ ـ الجزء الخامس ـ ص٤٣٠ .

(١١٢) الأنباسرابيون ـ ندوة اكتوبر ـ حرب التسعينات ـ ديسمبر ١٩٨٩ ـ دار المعارف ـ ص٢٩ .

(١١٣) د. عبد الرحيم عمران ـ سبق الطب الإسلامي في تنظيم الأسرة ـ دراسة باللغة العربية في مجلة Population Sciences , vol. 6 , 1985 , pp. 1 - 22 .

(114) Dr. A. M. E. S. El - Behwashy , Government Revenue Share in G. N. P. and Economic Development in the A. R. of Egypt , L' Egypte Contemporaine , Jul \ Oct. , 1987 , pp 35 - 53 .

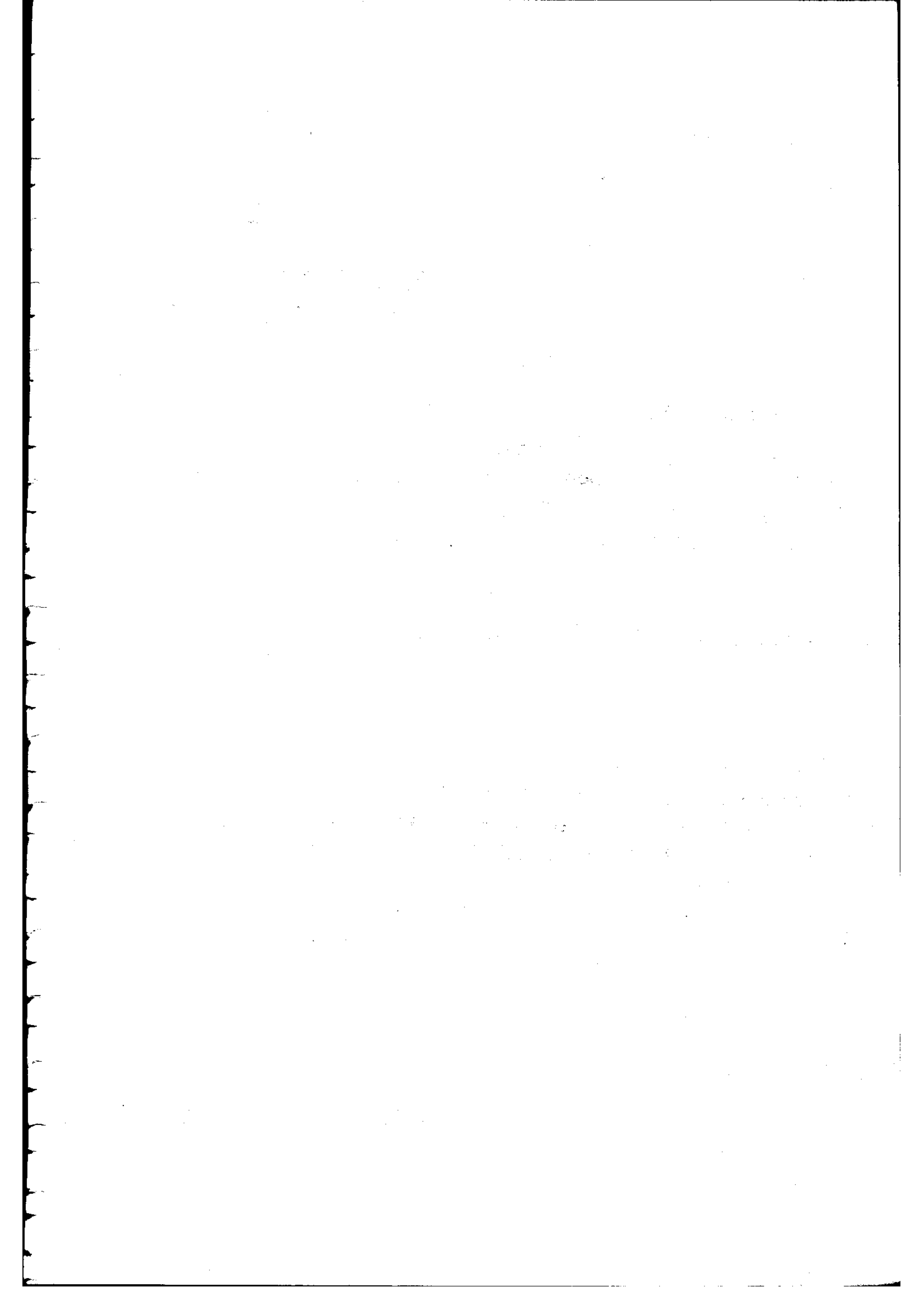
(١١٥) د. سلطان أبوعلي ـ مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة ـ مجلة مصر المعاصرة ، العدد يناير / ابريل ١٩٨٧ - ص١٣ .

(١١٦) د. أحمد الصفتي ـ السكان والتنمية والتشابكات الاقتصادية والاجتماعية ـ مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٣ يناير ١٩٨٦ ـ ص٥٥ .

(١١٧) المرجع السابق ـ ص٥١ .

(118) Dr. Heba A. Handousa , the South Korean Story , L' Egypte Contemporaine , Cairo , Jan. 1986 , p. 27 .

(119) Robert Burkhardt , et al. , Family Planning in Rural Egypt , a view from the Health System , l' Egypte Contemporaine , Cairo Jan. 1980 , pp. 57 - 58 .



الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول : ملامح الظاهرة السكانية	٩
المبحث الأول : معدل النمو الطبيعي للسكان في مصر	١١
المبحث الثاني : التركيب العمري للسكان	١٥
المبحث الثالث : السكان وفقاً للحالة الاجتماعية والتعليمية	٢١
المبحث الرابع : التوزيع الجغرافي للسكان	٢٩
الفصل الثاني : العوامل المفسرة للظاهرة السكانية في مصر	٣٥
المبحث الأول : تغيرات معدلات المواليد خلال الفترة (١٩٦٦-١٩٩٥)	٣٧
المبحث الثاني : تغير معدلات الوفيات خلال الفترة (١٩٦٦-١٩٩٥)	٤٥
المبحث الثالث : تغيرات معدل الخصوبة	٥٣
المبحث الرابع : أسباب اجتماعية وثقافية	٦١
الفصل الثالث : السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧١
المبحث الأول : السكان والتنمية الاقتصادية	٧٣
المبحث الثاني : السكان والتنمية الاجتماعية	١٠٣
الفصل الرابع : السكان وتنظيم الأسرة	١١٧
المبحث الأول : الجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة	١١٩
المبحث الثاني : نتائج الجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة	١٢٥
المبحث الثالث : مدى واقعية الآمال المعقودة على تنظيم الأسرة	١٣١
المبحث الرابع : الدين والسكان	١٤٣
هوامش الدراسة :	١٥٧

الاشراف والتنفيذ الطباعي

